

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية
"السودان نموذجاً"

إعداد

ياسر رباح عبدالرحيم صلاح الدين

إشراف

أ.د. عبدالستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2017

أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية

"السودان نموذجا"

إعداد الطالب

ياسر رباح عبدالرحيم صلاح الدين

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 16 / 3 / 2017م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

- | | |
|-------|---|
| | 1. أ.د. عبدالستار قاسم / مشرفاً ورئيساً |
| | 2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً |
| | 3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً |

الإهداء

إلى كل من حمل هموم الأمة العربية

وسعى من أجل حمايتها ولم شملها

من المناضلين المخلصين والشهداء والأسرى .

وإلى وطني الحبيب فلسطين الذي يعاني أطول احتلال في العالم،

إلى زملائي الأعزاء وأبنائي وزوجتي الذين هم قرة عيني ورفاق دربي

إليهم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا.

الشكر والتقدير

الحمد لله، الذي بحمده تتم الصالحات،

أقدم شكري إلى الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم الذي كان منبع العطاء في إتمام
هذه الأطروحة،

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة، الدكتور نايف أبو خلف

والدكتور أيمن طلال، لما قدموه من النصح والتوجيه أثرى هذه الأطروحة.

وخالص التقدير، إلي أساتذتي في برنامج التخطيط والتنمية، الذين مدوا لي يد
العون وأولوا الاهتمام الكبير في الدعم والتوجيه لإنجاز هذه الأطروحة،

فكان لهم الإسهام في خروجها إلى النور.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية "السودان نموذجا"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis 'unless otherwise referenced' is the researcher's own work 'and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name

اسم الطالب:

Signature

التوقيع:

Date

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الإقرار
ح	فهرس المحتويات
د	الملخص باللغة العربية
1	الفصل الأول: خطة الدراسة والإطار المفاهيمي
2	مقدمة
4	أولاً: خطة الدراسة ومنهجيتها
14	ثانياً: الإطار النظري
23	ثالثاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة
29	الفصل الثاني: التكوين السكاني التعددي وجذور الصراع الأهلي في السودان
32	المبحث الأول: دور التكوين السكاني التعددي في تأجيج الصراع الأهلي
43	المبحث الثاني: إرث الإدارة العامة والحكم الاستعماري ودوره في تأجيج الصراع الأهلي
50	المبحث الثالث: جذور وبدايات الصراع القبلي والطائفي والإثني في السودان
65	الفصل الثالث: أنظمة الحكم المتعاقبة طبيعتها ودورها في تأجيج الصراع الأهلي السوداني
66	المبحث الأول: الأنظمة الشمولية والتعددية المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال

72	المبحث الثاني: أزمات أدوات الحكم في الأنظمة السودانية الشمولية والتعددية
83	المبحث الثالث: سياسات الحكومات المركزية المتعاقبة، ودورها في تأجيج الصراع الأهلي
92	المبحث الرابع: سياسات الأنظمة الحاكمة ومساعي إنهاء الصراع سلمياً
103	الفصل الرابع: التدخلات الإقليمية والدولية ماهيتها ودورها في تأجيج الصراع الأهلي السوداني
105	المبحث الأول: تدخلات دول الجوار الإقليمي ودورها في تأجيج الصراع الأهلي السوداني
124	المبحث الثاني: التدخلات الدولية الخارجية، وتدويل الصراع الأهلي السوداني
141	المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي في تأجيج الصراع الأهلي السوداني
148	الفصل الخامس: التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصراع الأهلي السوداني
151	المبحث الأول: على بناء الهوية الوطنية السودانية
160	المبحث الثاني: على بناء الوحدة الوطنية
168	المبحث الثالث: على التكامل الاقتصادي وتحقيق السلم الأهلي
182	الاستنتاجات والتوصيات
191	المصادر والمراجع
b	الملخص باللغة الإنجليزية

أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية

السودان أنموذجاً

إعداد

ياسر رباح عبدالرحيم صلاح الدين

إشراف

أ.د. عبد الستار قاسم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الجماعات الطائفية والأقلية على وحدة الدولة السودانية والتنمية السياسية، في ظل التنوع السكاني والتعدد الثقافي والعرقي، الذي تمتاز به السودان. إذ يرى الباحث أن الحالة السودانية تمثل أنموذجاً لما يجري الآن، في عدد من الدول العربية من حروب أهلية وصراعات شكلت الجماعات الطائفية والعرقية نواتها الرئيسية.

بنيت الدراسة على فرضية مفادها: أن القوى الداخلية والمحلية السودانية من (الأحزاب السياسية الحكومات المركزية المتعاقبة)، والقوى الخارجية (الإقليمية والدولية)، لعبت أدواراً أسهمت بشكل مباشر في تفاقم مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية، مما ترك أثراً واضحاً على وحدة الدولة السودانية، وبناء الهوية الوطنية السودانية.

استخدم الباحث المنهج البنوي (نظرية النظم)، لدراسة التركيبة السكانية ومكوناتها العرقية والطائفية والقبلية، ودورها في تشكل البني السياسية من الأحزاب والحركات المسلحة والأنظمة السياسية السودانية وتفاعلاتها على مستوى الجوار الإقليمي والدولي. استعان الباحث أيضاً بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن، في عرض المادة التاريخية لمجمل أحداث الصراع الطائفي والإثني، وأبعاده الإقليمية والدولية، والمقارنة بين بداية وجذور الصراع في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور.

احتوى متن الدراسة خمسة فصول، أجاب الأسئلة الرئيسية، انطلاقاً من الجدلية القائلة: إن حالة التنوع العرقي والقبلي والديني في المكون السكاني التي يمتاز بها السودان، والتي تعد رافعة للتقدم والازدهار كما في تجارب العديد من الدول، لا يمكن اعتبارها سبباً رئيسياً لإثارة الصراع الأهلي. طالما أن التجانس الثقافي والعرقي ليس شرطاً كافياً لإرساء الوحدة الوطنية وقواعد النظام

السياسي الحديث، كما لا يمكن اعتبار حالة الصراع الأهلي نتيجة حتمية للتركيب الاجتماعي التعددي والتنوع الثقافي.

تحدثت الدراسة عن دور كل القوى المحلية، من الأحزاب السياسية والأنظمة الوطنية السودانية، في تفاقم مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية، ودور القوى الخارجية الإقليمية والدولية، من دول الجوار الإقليمي والدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل، في تدويل الصراع في دارفور ونقله إلى منظمة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

وتناولت الدراسة، أهم الآثار التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الناجمة عن الصراع الأهلي، على ثلاث قضايا مصيرية بالنسبة للسودان الأولى: بناء الهوية الوطنية، حيث تتنازع حولها ثلاث تيارات فكرية وسياسية، هي التيار العربي والتيار الأفريقي والتيار الوسطي، والثانية: بناء الوحدة الوطنية، بأبعادها الإثنية، والسياسية والجغرافية، والقضية الثالثة: بناء أطر التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان ودولة الجنوب الوليدة، باعتباره أحد الوسائل لاستعادة السلم الأهلي وتناسي ويلات الحرب.

خلصت الدراسة إلى استنتاجات، أهمها: أن التكوين السكاني التعددي والتنوع الإثني والثقافي والديني، لم يكن سببا كافيا ووحيدا لحالة الصراع الأهلي التي شهدتها السودان لعقود. بل أن سياسات الأنظمة الوطنية أسهمت بشكل مباشر في إثارة الصراع لما انتهجته من سياسات قائمة على التمايز العرقي والثقافي في توزيع الثروة وتقاسم السلطة، وأدت التدخلات الخارجية إلى عسكرة الصراع ثم وتدويله.

قدمت الدراسة توصيات على المستوى السوداني والمستوى الإقليمي العربي، في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من أهمها إعادة التفكير السياسي في توزيع الثروة وتقاسم السلطة، وتطوير ثقافة سياسية عليا تعترف بالتنوع العرقي والثقافي والديني، وتفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية في حل مشكلات الجماعات الأقلية والطائفية إطارا بديلا عن التدخلات الخارجية الساعية إلى تنفيذ مشاريعها في السودان والمنطقة العربية.

الفصل الأول

خطة الدراسة والإطار المفاهيمي

مقدمة

أولاً: خطة الدراسة ومنهجيتها

ثانياً: الإطار النظري

ثالثاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة والإطار المفاهيمي

مقدمة

تثير دراسة موضوع الجماعات الطائفية والأقلية وعلاقتها بوحدة الدولة، قدرا من الحساسية والتعقيد، باعتبار هذا الموضوع متغير تابع للمتغير الأصيل هو وحدة الدولة. وغالبا ما تطرح دراسة الجماعات الطائفية والأقلية، عدة أسئلة مركبة، حول معايير تحديد جماعة أقلية أو أكثرية في مجتمع ما؟، فهل يمكن اعتماد اللغة أم الدين أم العرق، معيارا في تحديد وتعريف تلك الجماعات؟ وما هي أماكن انتشارها الجغرافي، ونشاطها الاقتصادي؟ وما علاقة تلك الجماعات بالسلطة الحاكمة ومدى التفاعل بينهما؟ وما هو الفرق بين مفهوم الأقلية والطائفية؟¹

الإجابة على هذه الأسئلة، تتطلب دراسة الصراعات بين هذه الجماعات ضمن إطار الدولة الواحدة، منذ بداية تشكل الدولة عند الاستقلال، وما تترتب عليه من ظهور دولة حديثة تفتقر إلى التجانس العرقي والثقافي، بسبب التقسيم التعسفي للحدود الدول الذي أجبرته القوى الاستعمارية. لذلك فإن وجود الجماعات الطائفية والأقلية داخل مجتمع الدولة عادة ما يثير نزاعات بين الانتماءات العرقية والدينية، خاصة حين تسعى كل جماعة للسيطرة على السلطة أو الحصول على نصيبها من الثروة.

يعتمد مفهوم الأقلية على العلاقة الثقافية والدينية أو اللغوية، التي تميز الجماعة الأقلية داخل المجتمع. لأن العلاقات الأخرى النازمة للمجتمع لا تفسر وجود الأقليات ولا تميزها، فالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية تخترق كل الأنسجة الثقافية والدينية واللغوية، وتعمل على إعادة ترتيبها بين الأفراد، بذلك تصبح الأقلية حيز تتناقض فيه المصالح المادية والاجتماعية، فيتداعى تماسكها وتنصهر الأقلية إلى بنية اجتماعية أعلى مرتبة. لذا فإن مفهوم الأقلية، يعبر عن "علاقة أيديولوجية"، فتُعرف الأقلية نفسها من خلال انتسابها لمبدأ ثقافي أو عقيدة أو مذهب اوجد مشترك أو لغة.

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادي، (1993)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه (23)،

الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص 14

وجود الجماعات الطائفية والأقلية داخل الدولة، يعني تعدد الانتماءات والهويات الفرعية داخل التكوين الاجتماعي (الطائفي، الديني والقبلي)، مقابل الانتماء الكلي والهوية الوطنية للدولة، وهي سمة ليست لصيقة بمجتمع معين، أو دولة ما. طالما لم يكن التجانس الثقافي أو العرقي شرطاً كافياً لإرساء مشروع الوحدة القومية وقواعد النظام السياسي الحديث، لا يمكن اعتبار انتكاس المشروع القومي التوحيدي لأمة من الأمم نتيجة حتمية للتركيب الاجتماعي التعددي والتنوع الثقافي، ففي تاريخ الحضارات ما يشير إلى أن ذلك التعدد يمكن أن يغذي المشروع الاجتماعي الثقافي ويمده بأسباب الاستمرار، مما يدل أن التعدد ليس دائماً سبباً كافياً للانقسام والافتتال الداخلي¹.

تداول مفهوم الجماعات الطائفية في الفكر السياسي يرتكز حول نظرتين أساسيتين، أحدهما ترى أن الطائفية ترجع في أصولها التاريخية والاجتماعية إلى التطور التاريخي في الوعي القومي، بهذا المعنى فإن الطائفية والأقلية كمفهوم "اجتماعي سياسي"، تعد من رواسب التاريخ وترتبط بالأمية والجهل وجزء من ماضي متقادم، يؤول إلى التلاشي بتنامي "الوعي القومي"، الذي يتناقض مع الطائفية ويسعى إلى صهرها في مجتمع الدولة القومية. ونظرة أخرى ترى أن الطائفية والأقلية هي التعبير الحقيقي عن البنية الاجتماعية التي تميزت بها المجتمعات العربية عن غيرها بوجود الإسلام، ويعتقد أصحاب هذه النظرة أن الإسلام لا يقبل إلا التفرد بالسلطة السياسية والاستحواذ على موقع الأغلبية، ويرفض كل ما يرتبط بالطائفة والأقلية، وسادت هذه النظرة في أوساط الباحثين الغربيين والشرقيين. واستخدمت لتبرير التدخلات الاستعمارية في الدول العربية والإسلامية في حالات عديدة².

تعززت مخاوف الطائفة والأقلية وشعورها بتلاشي وطمس هويتها الطائفية والعرقية، عند ظهور عدة توجهات قومية وعلمانية في إدارة الدولة القطرية العربية الحديثة، وسعي الأنظمة السياسية لاحتواء الانتماءات الطائفية والعرقية وصهرها قسراً في انتماء كلي للدولة عند صياغة الهوية الوطنية الجامعة، ونقل المجتمعات العربية من سلطة القبيلة والطائفة إلى سلطة الدولة الحديثة³. من هذه المقاربات يمكن القول أن سياسات الدولة والحكومة في التعامل مع الجماعات الطائفية والأقلية كحقيقة واقعة، هي من أهم العوامل المؤثرة في تفجير مشكلة الأقلية والطائفية، وما يطلق

¹ عبد الإله، بلقزيز، (1997)، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص 18.

² برهان غليون، (1990)، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي بيروت، الطبعة الأولى، ص 7

³ محمد جابر الأنصاري، (1994)، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مدخل لإعادة فهم الواقع العربي، الطبعة الأولى بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ص 153، 170.

عليه "بأزمة الدولة الوطنية"¹ في الوطن العربي الحديث. بمعنى آخر، لم تنجح الدولة القطرية العربية، بالتوصل إلى أشكال ملائمة من العلاقة بين الدولة والمجتمع، بمكوناته الطائفية والقبلية والأقليات العرقية، وما زالت هذه العلاقة تمثل هاجس من التوتر يثير مخاوف الجماعات الأقلية والطائفية، وينمي لديها شعور التهديد بالتلاشي، فينشأ حراك الأقليات والطوائف كاستجابة لنتامي هذا الشعور، مما يهدد الاستقرار السياسي، ووحدة الدولة الجغرافية، والتنمية السياسية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. مما يلاحظ تكرر هذا النموذج، منذ نشوء الدولة العربية الحديثة، واقتترانه بميل أنظمة الحكم إلى استخدام القوة كخيار أوحده لمحاولة لطمس أو إقصاء الهوية الطائفية والقبلية والاثنية، وتبرير ذلك إما بمصالح الوطنية والقومية، أو التصدي للمؤامرة استعمارية.

تتناول هذه الدراسة، حالة السودان نموذجا لدور الجماعات الأقلية والطائفية وأثرها على وحدة الدولة، والتنمية السياسية من جوانب أساسية، منها بناء الهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وتحقيق التكامل الإقليمي وتناغم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مكونات المجتمع. وتقوم على جدلية مفادها أن التعدد والتنوع الثقافي والعنقي ليس سببا وحيدا للاقتتال الأهلي، بل أن توفر سياقاً تقتدرن خلاله عوامل داخلية إلى جانب التدخلات الدولية الخارجية، هو ما يجعل من التنوع العنقي والثقافي سببا مباشرا في تخليق الصراع الأهلي وبالتالي، تهديد وحدة الدولة الجغرافية وتشنيت هويتها الوطنية.

أولا: خطة الدراسة ومنهجيتها

مشكلة الدراسة

يتميز السودان بتنوع تكوينه السكاني، فيضم جماعات عرقية مختلفة سلاليا، ولغويا وثقافيا ودينيا، ويبلغ تعداد القبائل قرابة سبعمائة وخمسين قبيلة، يتكلمون أكثر من أربع مائة لغة، ينحدر من أصول عربية نحو 40% من تلك القبائل، ونحو 30% من أصول أفريقية، وأخرى من أصول زنجية، فيما يتكلم اللغة العربية نحو 50% من السكان. في ظل تنوع هذا الكيان البشري، أصبح سكان الشمال السوداني يعتبرون أنفسهم عربا، ويسعون لفرض ثقافتهم ولغتهم في كل أرجاء السودان، فيما يعتبر أبناء الجماعات السكانية الأخرى المنتشرة في جبال النوبة بجنوب كرد فان، وإقليم دارفور، أنفسهم أفارقة وأصحاب الأرض الأصليين ويسعون إلى مقاومة التوجهات الثقافية

¹ ريتا فرح، وآخرون (2013)، "الأقليات الدينية والاثنية بعد الربيع العربي"، مركز المسار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، دبي، الإمارات العربية المتحدة. ص، 229 - 245.

المفروضة من الجماعات العربية باعتبارها جماعات وافدة إلى السودان¹. كما يحتوي السودان أقلّيات دينية، أهمها الوثنيون والمسيحيون من الزنوج والأفارقة تتركز في الجنوب السوداني. تتحرك هذه الأقلّيات كلاعب سياسي من منطلق الانتماء العرقي والديني، خاصة في ظل حكومات الإسلاميين، وتستند إلى منطلق تاريخي، بأن العرب أقلّية وافدة جاءت مع ظهور الإسلام في الجنوب، وتعتبر أن الديانة الوثنية والمسيحية هي الأسبق في الظهور على الإسلام². مما جعل من التنوع السكاني أرضية مواتية للصراعات القبلية والطائفية والعرقية التي لازمت السودان منذ الاستقلال، اتخذت من الهوية العرقية والدينية والثقافية أساساً لنيل حقوقها المهضومة من الدولة.

تتلخص مشكلة الدراسة، في معرفة الدور الذي لعبته الجماعات الأقلّية والطائفية في تقسيم السودان وتهديد الوحدة الوطنية والتنمية السياسية، واستثارة الصراع الأهلي في إقليم جنوب السودان وإقليم دارفور. أي دراسة العلاقة بين وجود الجماعات الطائفية والأقلّية ووحدة الدولة والتنمية السياسية في ظل التكوين السكاني التعددي الذي يمتاز به السودان، ويفترض أن يشكل التنوع الثقافي والسكاني رافد أساسي ورافعة نحو التقدم والإزدهار، بالنظر مساحة السودان و تنوع موارده الطبيعية، بيد أنه تحول إلى عبء يثقل كاهل الدولة بالحروب والصراعات الطائفية والقبلية والعرقية، بما يعمق التجزئة والانفصال الجغرافي. فكان له من التداعيات السياسية، على وحدة الأمة السودانية وبناء الهوية الوطنية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال البحث في أسباب تفجير الصراعات الطائفية والقبلية والأقلّية التي لازمت السودان منذ استقلاله، وهددت الوحدة الجغرافية وبناء الأمة السودانية الموحدة. ففي الوقت الذي تسعى فيه الأبحاث الغربية "الاستشراقية" إلى تثبيت "النموذج الانقسامي"³، للتكوين الاجتماعي العربي وتأهيله واستغلاله لخدمة مصالح الدول الكبرى على غرار ما يجري في عدة دول عربية في الوقت الحاضر. يتزامن ذلك مع نقص الدراسات والأبحاث التي تعنى بالتقريب

¹ وهبان، احمد (1999)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقلّيات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص 123-134

² عبده مختار موسى، (2013)، الأقلّيات في السودان الوثنيون والأقباط وآخرون، الأقلّيات الدينية والاثنية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، دبي الإمارات العربية المتحدة. ص 134 .

³ النموذج الانقسامي: يشير إلى اعتبار التعدد (الطائفي والاثني) في التكوين الاجتماعي العربي، هي محاور انقسام تنصف بالديمومة، من الصعب تجاوزها، وهذا ما تفسر الصراعات والحروب الأهلية، في بعض الدراسات الغربية.

عن الأسباب الحقيقية للصراعات القبلية والطائفية، التي تهدد الكثير من الدول العربية، فغالبا ما يجري تفسيرها، إما بالتنافس على السلطة بين الأحزاب السياسية، أو ضمن الإطار التقليدي "بالمؤامرة الاستعمارية"، دون معرفة الدوافع الحقيقية لتلك الصراعات وظروف تطورها. يور احمد النور ما يقول المفكر المصري محمد حسنين هيكل "الأمريكيون عادة ما يخططون على مدى قرن كامل لما يريدون أن يصنعوا في العالم غير أن مخططاتهم لم تنجح إلا في منطقة الشرق الأوسط، وسبب نجاحهم إنما يعود إلى قصورنا وعجزنا في المقام الأول"¹.

- تفتح الدراسة نافذة جديدة من الاهتمام بالشأن السوداني، والمعرفة الراسخة بأهميته الجيو إستراتيجية لمنظومة الأمن القومي العربي، في المجال المائي، والاقتصادي والاجتماعي والحضاري. فتسعى أن تكون البداية في مسار إعادة التفكير في الهوية المركبة (الأفريقية -العربية) للسودان باعتبارها من دول تخوم الوطن العربي ومنفذه إلى القارة الأفريقية، يرفد الثقافة العربية الإسلامية، ويثري العلاقات الأفريقية العربية من منطلق الشراكة العربية الأفريقية.

- تكتسب الدراسة أهميتها، في التنبيه إلى مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية في البلدان العربية، ومدى استغلالها من القوى الخارجية الساعية لتقسيم البلدان العربية وتنفيذ مشاريعها في المنطقة العربية، خاصة بعيد اندلاع موجة (الحراك العربي)، منذ نهاية عام 2010 م، وتوظيف الانتماءات العرقية والطائفية في الصراعات السياسية بالتزامن مع تراجع دور وسيادة الدولة، كما هو في العراق بعد الاحتلال الأميركي، ولبنان وسوريا والبحرين، واليمن وليبيا. بذلك يمكن البحث عن حلول بأخذ الدروس والعبرة من أحداث الحالة السودانية، وتقادي منعرج التقسيم والتجزئة.

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب تفجير الصراع الأهلي بأشكاله الطائفية والعرقية والقبلية، ودور القوى الداخلية والمحلية، في توظيف الكيانات الطائفية والأقليات (العرقية الدينية)، والأدوار الإقليمية ومنها تدخلات دول الجوار السوداني في تفاقم الصراع الأهلي، ودور التدخلات الخارجية من الدول الكبرى والمنظمات العالمية، في تدويل الصراع وتعميق التجزئة والانفصال في السودان. والكشف عن العلاقات السببية بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية، التي أسهمت بتفجير صراع الجماعات الأقلية والطائفية في الحالة السودانية من أهمها: سياسات أنظمة الحكم

¹ أحمد، النور، (2012)، انفصال جنوب السودان نظرة كلية في التحول المائل، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى الدوحة، قطر ص48.

السودانية، والتدخلات الإقليمية والدولية، والربط بين أسباب الصراع الأهلي وتداعياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بعد انفصال الجنوب السوداني وامتداد الحروب الأهلية إلى إقليم دارفور.

- التعرف على تداعيات الصراع الأهلي السوداني على التنمية السياسية في قضايا تعد مصيرية، أهمها: 1-وحدة الدولة 2-بناء الأمة الموحدة ، 3-بناء الهوية الوطنية ، 4-بناء علاقات التكامل الاقتصادي والعيش المشترك في ظل التنوع السكاني والثقافي في الحالة قيد الدراسة.

أسئلة الدراسة

تجيب الدراسة عن السؤال التالي:

ما هو دور الجماعات الطائفية والأقلية، في تقسيم السودان، وتهديد الوحدة الوطنية وبناء الأمة السودانية؟. وما هي الشروط/ الأسباب التي أسهمت بشكل مباشر في تفجير الصراعات الأهلية (الأقلية والطائفية والقبلية)، في جنوب السودان وإقليم دارفور، وما هي التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الصراعات؟ يتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية.

1- ما الدور الذي لعبته الأنظمة السياسية السودانية المعاقبة في تفجير الصراع الأهلي وتعميق الرغبة في الانفصال الجغرافي والاجتماعي العرقي والثقافي؟

2- ما هو دور دول الجوار الإقليمي في تفجير الصراع الأهلي السوداني، وتوظيف الهياكل الأقلية والطائفية والقبلية كأداة للصراع السياسي بين دول الجوار؟

3- ما هو دور التدخلات الدولية الخارجية والمنظمات الإقليمية والعالمية، في تقاوم الصراع الأهلي والترويج لحلول الانفصال والتجزئة للسودان؟

4- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الصراع الأهلي في الجنوب السوداني، والصراع في إقليم دارفور، من حيث الأسباب والنتائج؟ فهل عانت الجماعات الأقلية والطائفية من ظلم الأكثرية لتخوض غمار الحرب الأهلية؟. وما هي مظاهر استبداد الأكثرية على الأقلية في السودان؟.

5- ما هي تداعيات الصراع الأهلي السوداني على التنمية السياسية، وبناء الأمة السودانية والهوية الوطنية، وتكامل العلاقات الاقتصادية والإنتاجية بين مكونات المجتمع السوداني؟.

فرضية الدراسة

تبنى الدراسة على الفرضية التالية: أن القوى الداخلية والمحلية السودانية (الأحزاب السياسية الحكومات المركزية المتعاقبة)، والقوى الخارجية (الإقليمية والدولية)، لعبت أدواراً أسهمت بشكل مباشر في تفاقم مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية وإثارة الصراع الأهلي، مما كان له أثر واضحاً على وحدة الدولة، وبناء الهوية الوطنية السودانية، وتعمق حلول الانفصال والتجزئة العرقية والطائفية.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج البنوي، المستمد من (نظرية النظم)، التي تنظر إلى الحياة السياسية أنها ناتج تفاعل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهو منهجاً مناسباً لدراسة الحالة السودانية، يتيح التعرف على دور البنى السكانية ومكوناتها العرقية والطائفية والقبلية، في تشكل البنية السياسية، من الأحزاب والحركات المسلحة والأنظمة السياسية السودانية وتفاعلات تلك البنى على الصعيد المحلي والإقليمي الدولي. وسيتم شرح وإسقاط المنهج على الحالة السودانية في الإطار النظري.

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي في عرض المادة التاريخية واستقراء بدايات وجذور الصراع الأهلي ومراحل تطوره، وتتبع النشاط الاقتصادي والانتشار الجغرافي للجماعات الطائفية والأقلية، التي النواة الرئيسية للصراع الأهلي في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور منذ استقلال السودان.

تستعين الدراسة بالمنهج المقارن، فتقارن أوجه التشابه والاختلاف بين بداية الصراع في الإقليم الجنوبي وبداية الصراع في دارفور، وتبرز دور التباين في طبيعة البنى الاجتماعية العرقية والطائفية في تشكل طبيعة الصراع في الإقليمين، وتبحث دور سياسات أنظمة الحكم الوطني المتعاقبة في تفجير الصراع، ودور التدخلات الخارجية في تدويله ونقله إلى المنظمات العالمية. مما يسهم في تحديد العوامل والشروط التي تشكل سياقاً يجعل من الجماعات الأقلية والطائفية والقبلية، ذات أثر على وحدة الدولة السودانية، له تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في قضايا مصيرية، منها بناء الوحدة الوطنية، وبناء الهوية الوطنية وتكامل العلاقات الاقتصادية بين التكوينات الاجتماعية السودانية.

حدود الدراسة الزمنية والمكانية

تبحث هذه الدراسة في أسباب، وتداعيات تفجير مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية في الحالة السودانية منذ الاستقلال عام 1956م، في الإقليم الجنوبي "جنوب السودان"، وحتى انفصاله، وظهور دولة جنوب السودان بعد استفتاء عام 2011 م*. بما في ذلك بداية الحرب الأهلية في إقليم دارفور، منذ عام 2003م والتي مازالت مستمرة حتى الوقت الحالي. كما تبحث في التداعيات والآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الصراع الأهلي، الذي شكلت الجماعات الطائفية والأقلية نواته الرئيسية.

الدراسات سابقة

تناولت بعض الدراسات موضوع الأقلية والطائفية، في الساحة العربية بعد الاستقلال وظهور الدولة القطرية العربية، وهي دراسات اهتمت بموضوع الجماعات الطائفية والأقلية داخل الدولة العربية بشكل عام وتربط العنف السياسي بالجماعات الطائفية والأقلية، وهناك الدراسات التي تناولت الحالة السودانية بشكل خاص، نستعرض منها:

1- دراسة بعنوان، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، برهان غليون، (1990م).

تناولت الدراسة، الجماعات الأقلية والطائفية باعتبارها مشكلة تحتل المرتبة الأولى كأحد أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمع العربي. ورأت أن الطائفية والأقلية هي "الابن غير الشرعي للعلمانية"، أي انفصال الدين عن الدولة في إطار الدولة الحديثة، لتصبح الدولة من سلطتين، سلطة الدولة وسلطة الدين، الأولى في القمة والثانية في القاعدة، ويظهر ذلك في إخضاع الدين للسياسة، " فلو كانت الدولة دينية بالمعنى التقليدي للكلمة لفرضت الطائفة الكبرى دينها على غيرها، ولكانت مسألة الأقليات قد حلت مبدئياً لا عملياً،.. ذلك إن إخضاع الدين للسياسة يعني استخدام ما تبقى من العصبية الماضية في سبيل تحقيق أهداف مادية دنيوية لا علاقة لها بالدين"¹.

¹ برهان غليون (1990) نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة: مرجع سابق، ص 109

* استفتاء تقرير المصير لسكان الجنوب السوداني حول البقاء في وحدة مع الشمال أو الانفصال وتكوين دولة جديدة، سيتم التطرق لذلك في الفصول اللاحقة.

وبهذا المعنى فإن تأجيج مشكلة الجماعات الطائفية والأقلية إنما جاء من أنماط الحداثة التي ألصقت بالدولة كالعلمانية وغيرها، من هنا فإن الطائفية ليس لها علاقة ضرورية بالدين، وإن الدين ليس سببا رئيسا في نشو الطائفية، فلو كان في مجتمع دين واحد فقط ومذهب واحد، فلا بد للجدلية السياسية الخاصة بالطائفية والأقلية من أن توظف في الصراع السياسي وتقاسم السلطة والثروة، من خلال استثمارها في شكل من أشكال العصبية.

وتتلخص هذه الدراسة إلى أن الجماعات الأقلية والطائفية "تعمل كسوق سوداء"، موازية للسوق الاقتصادية الحرة حين تخلق الظروف الخاصة للتداول تتميز بسيطرة فئة قليلة على السوق"¹، بمعنى أن (الطائفية)، توظف العصبية (الدينية، العرقية، القبلية)، لتصبح هي أداة الفرد لانتزاع حقوقه الضائعة، في المشاركة السياسية، من خلال خلق الظروف الموضوعية لتحويل الانتماء القبلي والثقافي والديني إلى انتماء سياسي، وهنا يبرز دور هيئات تنظيمية طائفية مكرسة لهذا الغرض، وتعمل كبديل عن برنامج تنافسي بين أطراف الصراع السياسي للوصول إلى السلطة.

2-دراسة بعنوان، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، حسنين توفيق إبراهيم (1992).

تتاولت هذه الدراسة ظاهرة العنف السياسي مدخلا لفهم الأنظمة السياسية العربية، واستخدمت الأسلوب الكمي في تحليل ظاهرة العنف السياسي، وشملت الدراسة سبعة عشر نظاما عربيا، من ضمنها النظام السوداني، وقدمت مؤشرات لقياس درجة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي)، في الأنظمة السياسية قيد الدراسة، بإعطاء كل مؤشر وزنا رقميا ليدل على درجة العنف السياسي، واحتساب متوسط الوزن الرقمي لكل مؤشر، عن طريق جمع الأوزان الرقمية التي أعطاها المحكمون لكل مؤشر، وقسمة الناتج على (20) (وهو عدد المحكمين). وكانت مؤشرات العنف الرسمي وأوزانها الرقمية كما يلي²:

- 1- الاعتقال جزئي أقل من 200 شخص، (متوسط الوزن الرقمي)، (4.5) درجة. 2- الإحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة، من 10 - 15 سنة، متوسط الوزن الرقمي (5) درجات. 3- أحكام أو الأمر بالإعدام، متوسط الوزن الرقمي (8) درجات. 4- استخدام قوات الأمن والجيش، لقمع أعمال العنف الداخلي، متوسط الوزن الرقمي (9.5) درجة. 5- حملة اعتقال شاملة (أكثر من 1000

¹ برهان غليون (1990)، المرجع نفسه، ص 30

² حسنين توفيق إبراهيم، (1992)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17)، الطبعة الأولى، بيروت لبنان. ص 173، 176.

شخص)، متوسط الوزن الرقمي 8 درجة.6- حملة اعتقال محدودة (أقل من 1000 شخص)، متوسط الوزن الرقمي 6.5 درجة.

أما الأوزان الرقمية لمؤشرات العنف غير الرسمي، (وهو العنف الذي تمارسه الأحزاب والجماهير كالمظاهرات والشغب، والتمرد) فهي: 1- انقلاب عنيف، متوسط الوزن الرقمي (9) درجات. 2- اغتيال رئيس الدولة، متوسط الوزن الرقمي (8.5) درجة. 3- استخدام القوة المسلحة في مواجهة النظام، متوسط الوزن الرقمي (8) درجات. 4- والاغتيالات السياسية لقادة في النظام (7) درجات. 5- تظاهرات احتجاجية عامة ضد النظام، متوسط الوزن الرقمي (6.5) درجة. 6- إضراب عام، متوسط الوزن الرقمي، (6) درجة.

وقدمت الدراسة مقياساً لدرجة العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي)، داخل النظام السياسي قيد الدراسة، عن طريق احتساب إجمالي التكرارات لكل مؤشر من المؤشرات التي تبنتها الدراسة، وضرب التكرارات بمتوسط الوزن الرقمي (المعبر عن شدة العنف لكل مؤشر مقسوماً على مجموع تكرارات أحداث العنف السياسي خلال الفترة الزمنية للنظام قيد الدراسة)، حسب المعادلة التالية، مجموع (عدد مرات تكرارات أحداث العنف لكل مؤشر × متوسط الوزن الرقمي له)، (وتكرار هذه العملية لكل المؤشرات) ÷ مجموع التكرارات الإحداث العنف داخل النظام¹. خلصت هذه الدراسة أن السودان تقع في المرتبة الثالثة بين الدول المبحوثة، من حيث شدة العنف الرسمي طبقاً لمؤشر استخدام الجيش للقضاء على التمرد، وطبقاً لمؤشرات العنف غير الرسمي (الشغب والتمرد) .

أشارت الدراسة إلى العلاقة بين ظاهرة العنف السياسي، وعوامل مستقلة، كانهدام العدالة التوزيعية، والتعبئة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتعتبر هذه العوامل عن السياسات التي ينتهجها النظام السياسي في مجالات التنمية والعدالة التوزيعية للموارد.

رغم أتباع الدراسة الأساليب الكمية لقياس شدة العنف السياسي في الحالات المبحوثة، إلا أنها لم تتطرق إلى دور البنية السكانية والسياسية من الأنظمة والأحزاب والحركات السياسية، وهي عوامل محلية مستقلة في التأثير على ظاهرة العنف السياسي، ومدخل لتحليل، باعتبارها ظاهرة مركبة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، ولا بد من فهم السياق (النسق)، التي تعمل فيه القوى الخارجية المؤثرة والبيئة الإقليمية والمحلية بالمعنى الواسع للنظام السياسي، وهذا ما تركز عليه دراستنا .

¹ المرجع السابق ص 173، 176 . انظر (جدول 4-2)، متوسط الأوزان الرقمية لشدة العنف السياسي.

3-دراسة بعنوان، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب. وقبل السلام، إجلال رأفت وآخرون،(2006).

تشير الدراسة إن حالة الانقسام التي وصل إليها السودان، أتت من تراكم أخطاء الأنظمة السودانية المتعاقبة منذ استقلال السودان، وإن سياسات الأنظمة والحكومات السودانية المتعاقبة انطلقت من واقع جسده الإدارة الاستعمارية البريطانية، من خلال قوانين ونظم لوائح طبقتها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على سبيل المثال لا الحصر، القوانين التي جعلت من اللغة الإنجليزية لغة الجنوب الرسمية، بالمقابل منع تداول اللغة العربية¹.

مع أن هذه الدراسة ركزت على سلوك الأنظمة السياسية السودانية وسياساتها العامة، تجاه الأقليات والطائفية في الجنوب السوداني وفي إقليم دارفور، ولكنها لم تتطرق إلى السياق العام من عوامل البيئة الخارجية الأخرى ومنها الجوار الإقليمي والتدخلات الخارجية، التي تتفاعل معها الأنظمة السياسية السودانية المتعاقبة.

4- دراسة محمود ممداتي، دارفور منقذون وناجون. السياسة والحرب على الإرهاب، ترجمة عمر سعيد الأيوبي (2010).

انطلقت هذه الدراسة من الواقع التاريخي والاجتماعي، اعتمادا على التراث والعرق والقبيلة، في تحليل أسباب الصراع في دارفور، وبينت دور القوى الاستعمارية في التأسيس للصراع منذ الحقبة الاستعمارية، من خلال تطبيق سياسات من شأنها تعميق التمايز الثقافي والعنقي والقبلي من أهمها سياسة المناطق المقفلة بين الشمال والجنوب السوداني. كما بينت الدراسة دور التدخلات الدولية في تصوير الصراع الأهلي إعلاميا "على انه صراع عرقي بين العرب والأفارقة، سواء في محور الشمال والجنوب، والمحور الجنوبي من السودان، في إظهار العنف على انه إبادة جماعية يرتكبها العرب ضد الأفارقة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الصراع في دارفور لا يماثل أو يحاكي الصراع الذي وقع في الجنوب السوداني، مع أنهما ينتميان إلى جذور تاريخية من العبودية التي سبقت الحقبة الاستعمارية والحرمان بعد الاستقلال، ذلك لعدة أسباب أهمها: اختلاف شكل الصراع، فالصراع في دارفور بدأ

¹ عبد الوهاب الأفندي وآخرون (2006)، السلام الصعب في السودان، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(50)، الطبعة الأولى. ص30، ص60.

على شكل حرب أهلية، بين القبائل العربية (البدوية)، والقبائل الأفريقية بين عامي 1987 و1989م، بينما بدا الصراع في الجنوب على شكل تمرد عسكري ضد الحكومة المركزية، وأدى تدخل القوى الأجنبية (الدولية والإقليمية) في الصراع في الجنوب وعسكرة هذه الحرب الأهلية في دارفور وتدويلها.

أهم ما استخلص من هذه الدراسات السابقة نجمله في التالي:

1- إن توظيف الهياكل الطائفية والقبلية والأقلية، يأتي في مواجهة ما تلجأ إليه الدولة والنظام من سياسات تهدف إلى إقصاء وطمس الهوية القبلية والطائفية، فنتحول الطائفة والقبيلة إلى أداة الفرد لانتزاع حقوقه من الدولة والنظام.

2- درجة العنف السياسي المتبادل في الدولة، يمكن قياسها طبقاً لمعايير ومؤشرات تبين درجة العنف الذي يمارسه النظام، مقابل العنف الذي تمارسه الجماعات الأقلية والطائفية رداً على تجاهل مطالبها وإقصاء هوياتها وتجاهل ثقافتها الفرعية .

3- يساهم التدخل الدولي الخارجي بإشكاله، في تفاقم وتفجير مشكلة الجماعات الطائفية والأقلية، بغض النظر عن طبيعة وحدة الصراعات الأهلية داخل الدولة وأسبابها.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة الخاصة بالسودان، في أن معظم الدراسات التي تناولت الشأن السوداني في مجال الصراع الأهلي، لم تشير إلى تشابه وتماثل بين ما تخطى السودان منذ الاستقلال من أحداث الصراع الأهلي والانفصال الجغرافي، وما لآت الحراك العربي (الربيع العربي) التي سادت أقطار عربية مجاورة للسودان، مثل مصر وليبيا وتونس واليمن في مطلع عام 2011م. ربما لأن تلك الدراسات قد أنجزت قبل اندلاع الحراك العربي الأخير. لذلك تتحوا هذه الدراسة إلى اعتبار واقع الأحداث التي شهدتها السودان من الصراع الأهلي والانفصال، نموذجاً لمخرجات ونتائج الحراك العربي الحالي، خاصة مع انزلاق الحراك الشعبي نحو الصراع الطائفي والعنصري وغياب الإجماع حول الهوية الوطنية وتفكك الدولة وتعاضم التدخلات الدولية والعالمية .

فصول الدراسة

تتألف الدراسة من الفصول التالية:

الفصل الأول: ويشمل مقدمة وخطة الدراسة، الإطار المفاهيمي، واختبار فرضية الدراسة بالاعتماد على مقاربات مستمدة من النظرية البنائية (نظرية النظم)، والمفاهيم التي تستخدمها الدراسة.

الفصل الثاني: يقدم هذا الفصل تعريفا بالتركيبة السكانية السودانية، في مناطق الصراعات الأهلية، في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور، ويبحث جذور الصراع الأهلي ويقارن بين بداية كل منهما، ويرصد دور التنوع السكاني في تشكل بدايات الصراع الأهلي، من حيث التركيب الأثني والجماعات الأقلية والطائفية، وأماكن انتشارها الجغرافي، ونشاطها الاقتصادي.

الفصل الثالث: يتناول دور الأنظمة السياسية السودانية وسياساتها في التعامل مع مطالب الجماعات الأقلية والطائفية، في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور، ويحلل منطلقات سياسات الأنظمة، في المجالات الاقتصادية والسياسية في توزيع الثروة والسلطة ودورها في تفاقم الصراعات الأهلية، وتطورها إلى صراع سياسي تخرط الدولة السودانية طرفا فيه.

الفصل الرابع: يختص هذا الفصل بدور التدخلات الإقليمية والدولية ودورها في تأجيج الصراع الأهلي. مبينا دور دول الجوار السوداني، في عسكرة الصراعات الأهلية عبر توظيف الهياكل القبلية والطائفية في السودان ومدها بالسلاح، ويتطرق الفصل إل دور التدخلات الخارجية، في تدويل الصراعات الأهلية والطائفية ونقلها إلى المنظمات العالمية، فيستعرض الفصل السياسة الأمريكية تجاه السودان، والدور الفرنسي والبريطاني، والدور الإسرائيلي في تأجيج الصراع الأهلي وتقسيم السودان.

الفصل الخامس: يتناول التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصراع الأهلي السوداني بأبعاده الإقليمية والدولية، وأثرها المباشر على التنمية السياسية في قضايا مصيرية بالنسبة للسودان منها، بناء الهوية الوطنية السودانية، وبناء الوحدة الوطنية (الأمة السودانية)، وبناء علاقات التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان واستعادة تناعم العلاقات الإنتاجية والاجتماعية بين السكان في الإقليم الجنوبي والأقاليم السودانية الأخرى .

ثانيا: الإطار النظري

السودان أنموذجا يتكرر في العديد من الدول العربية التي تعاني مشكلة الأقليات والصراع الأهلي. خاصة بعد ما شهدت تلك الدول في آسيا وأفريقيا مطلع عام 2011م، تغييرات جوهرية بدأت من تونس بأحداث (الحراك الشعبي)، وامتد إلى مصر ثم ليبيا، وسوريا، واليمن. وهي بذلك تشابه الأحداث في الحالة السودانية في الإقليم الجنوبي واستمرارها لعقود تلت الاستقلال، ثم امتداد حالة الصراع لتشمل إقليم دارفور في الشمال، وعجز القوى من المنظمات الإقليمية والأحزاب السياسية وأنظمة الحكم المتعاقبة عن إيجاد حلول تقضي إلى حالة من الاستقرار والسلم الأهلي. ما

أفسح مجالا للتدخلات الدولية تحت عدة مبررات، مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان..). لذلك ترى الدراسة، أن لحالة السودانية نمودجا لما تمخضت عنه موجة (الحراك الشعبي)، في بعض البلدان العربية الآن، من صراعات أهلي. وبهذا المعنى فإن الحالة السودانية تمثل نمودجا سابقا لمخرجات هذا الحراك الشعبي الذي تشهده دول المنطقة الآن، حيث تتشابه مخرجات الحالة السودانية مع مخرجات الحراك الشعبي في تلك الدول، من اقتتال داخلي عرقي قبلي وطائفي، تعرضت فيه الأقليات على اختلاف أنواعها إلى الإضطهاد والتصفية والتهجير، ثم التقسيم الجغرافي وتهديد وحدة الدولة وغياب الإجماع الوطني على والهوية الوطنية، تحت ضغوط التدخلات الإقليمية والدولية.

فالسودان يمثل نمودجا من التعدد العرقي والقبلي داخل المكون السكاني، فانه أيضا نمودجا سابقا لبداية الأحداث من الحرب الأهلية الطائفية والعرقية، فيما شهده إقليمه الجنوبي وإقليم دارفور، وسبق بها بلدان الحراك العربي بعقود، ويرى الباحث أن الحالة السودانية الماثلة الآن، تمثل نمودجا لمخرجات الأحداث والصراعات الدائرة الآن في بعض بلدان (الحراك العربي). بغض النظر عن اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية، والموقع والاستراتيجي للسودان والنافذة عربية على القارة الأفريقية، وطول أمد الصراعات الأهلية السودانية.

لازمت العقوبات السياسية مسيرة السودان السياسية منذ استقلاله، وظلت الأنظمة السودانية تؤجل مواجهة المشكلات الداخلية التي من أهمها (التعايش المشترك، ودمج المجموعات السكانية بتنوعاتها والاثنية أو القبيلة في مجتمع الدولة الموحد طوعية)، حتى تفاقت وباتت أكثر تعقيدا وتههدا لبقاء الدولة موحدة، شأنها في ذلك شأن معظم الأقطار العربية والأفريقية.

بات السودان نمودجا لضعف الدولة في العالم الثالث، منذ جلاء الاستعمار. بالنظر إلى موارد السودان الاقتصادية في مطلع الستينات من القرن الماضي، كان ينظر إلى السودان على أنها من الدول المؤهلة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ودولة لها ثقلها الإقليمي، فقد رشحتها الأمم المتحدة لأن تكون سلة الغذاء العالمي مثله مثل كندا وأستراليا. لكن السودان لا تزال وسط محيطها الأفريقي والعربي، تجسد أنمودجا لدولة استنزفت الحرب الأهلية مواردها وبددت طاقاتها¹.

¹ محمد الأمين النحاس، (2006)، السودان إلى أين يتجه ؟ جدل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص 34.

وفي الحالة السودانية ، قد تنجم مشكلة الجماعات الطائفية والأقلية بفعل واحدة أو أكثر من الظروف التالية:

- 1- تعارض مطالب الجماعات الطائفية والأقلية مع رؤية النظام السياسي لمتطلبات الوحدة الوطنية. وبالتالي عدم قدرة الأنظمة السياسية المتعاقبة على خلق وتهيئة الظروف المناسبة لدمج الجماعات الطائفية والأقلية وصهرها ضمن الحياة العامة، وتطوير الثقافة السياسية الجامعة.
- 2- وجود أنماط من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات الطائفية والأقلية قائمة على نظرة دونية متبادلة، أسسها الاستهانة والمضايقة والصراع على الموارد وسبل كسب العيش.
- 3- اثاره مشكلة الجماعات الطائفية والأقلية، بدوافع من قوى خارجية، دولية وإقليمية، وتوظيفها لخدمة المصالح الخارجية والدولية.

وفي سبيل تحليل منطلقات الصراعات وأثارها على وحدة الدولة السودانية، لا بد من دراسة دور العوامل المحلية، بما في ذلك دور الأنظمة السياسية والحكومات المتعاقبة، من حيث سياساتها في تغذية الصراع في الجنوب السوداني وفي إقليم دارفور، في ظل التركيب الاجتماعي التعددي. ودور والقوى الأحزاب السياسية والحركات المسلحة من حيث تكوينها القبلي والطائفي والعرقي، وعلاقاتها الإقليمية والدولية. ودور القوى الخارجية في تأجيج الصراع الأهلي وتدويله، ومن أهمها تدخلات دول الجوار والمنظمات الإقليمية، وتدخلات الدول الكبرى، والمنظمات العالمية.

لذلك تستخدم الدراسة النظرية البنائية والمقاربات البنوية في تفسير دور الأنظمة الوطنية المتعاقبة، والتدخلات الإقليمية والدولية بما في ذلك المنظمات العالمية والإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث تقتض الدراسة علاقتها المباشرة في تأجيج الصراع الأهلي السوداني وتعميق حلول التجزئة والانفصال الجغرافي لتقسيم السودان، وذلك من خلال المقاربات البنوية التالية :

المقاربة الأولى: التكوين السكاني التعددي ودوره في تفجير النزاعات الأهلية

يتفق الباحثان برهان غليون، وعبد الإله بلقزيز، أن التعدد في التكوين الاجتماعي، لمجتمع الدولة لا يعد سببا كافيا لإنتاج حالة الانقسام أو الصراع الأهلي، إلا أن توظيف هذا التعدد سياسيا، بما يتصل في التمثيل السياسي، وتوزيع الثروة والسلطة وبناء الشرعية، ينتج "مجتمعا عصبويا"، يتميز بأنه (عسير على الاندماج)، يتداخل فيه المجال السياسي والاجتماعي، ولا ينتج إجماعا

سياسيا، وتتحول فيه الدولة إلى امتداد للطائفة وتنغمس كطرف في الصراعات الأهلية¹. بهذا المعنى، المجتمع العصبوي عسير الاندماج، يعرف بالمجتمع الذي تبنى العلاقات الاجتماعية وتنظم المؤسسات فيه على قاعدة العصبية، وهي (تضامن بين الأفراد يقوم على الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة بناء على رابطة الدم أو الدين أو المذهب)، وبذلك تشكل "العصبية" القاعدة الدنيا والأولية، في بناء المجتمع العصبوي. والسمة الغالبة للمجتمع العصبوي أنه مجتمع بلا إجماع سياسي، يفتقر إلى وجود مشروع وطني يحظى بإجماع عام. ولا يعني هذا الإجماع غياب أي مظهر للخلاف بقدر ما يعكس الإتفاق على جملة مبادئ تشكل مرجعية من الأهداف العامة المشتركة تقود إلى بناء إجماع سياسي متماسك يعطي للمنافسة السياسية المناعة والاستمرار.

فبدون توفر هذا الإجماع الوطني تتحول المنافسة السياسية إلى نوع من العبث، فتنتج مشاريع وبرامج سياسية جزئية تلائم الأقليات والجماعات الطائفية والاثنية والعرقية. لكنها ليس بالضرورة إن تقود إلى الصراع الأهلي، طالما بقيت في حالة كمون وتنمي شعور الفرد بالانتماء ولا تتخطى درجة الانتماء إلى جماعة معينة، (قبلية وطائفية أو أقلية عرقية أو دينية)، بل تبدأ بالتحرك والظهور، كبديل عن الانتماء للكيان الوطني (الدولة)، فحين يتراجع الانتماء إلى الهوية الوطنية، يبدأ وبشكل طردي تكوين "المجتمع العصبوي" ويعاد ترتيب العلاقات الاجتماعية، على أسس من الشك والتخوف والصراع، مما يفقد الدينامكية الكافية لبناء الإجماع الوطني².

لذلك فإن المجتمع العصبوي، هو مجتمع "الأقليات" لأنه يقوم على قاعدة العصبية التي تركز كل منها على أساس مذهبي أو قومي أو قبلي أو طائفي أو عشائري أو جهوي، ويفتقر إلى الإجماع السياسي على الهوية الوطنية ومنظومة القيم. من خصائص المجتمع العصبوي، أنه مجتمع يتداخل فيه المجال السياسي والاجتماعي، وتوظف خلاله البنية الاجتماعية في البنية السياسية والعكس، فتصبح المنافسة السياسية بين الأحزاب في تداول السلطة، قائمة على التماهي بين المجال السياسي والاجتماعي، وهذا يقود إلى تحول القبائل والطوائف من الجماعات العرقية والاثنية، إلى قوى وأحزاب سياسية. مما يعني انحصار التنظيم السياسي داخل الوعاء القبلي أو الأثني، وارتداد الصراع السياسي إلى صراع قبلي و طائفي، في غياب القواعد الواضحة والضابطة للحياة السياسية بسبب هشاشة التكوين والتمثيل، التي تجعل تلك القوى والأحزاب ترتد إلى تنظيمها العصبوي عند أول صدام بينها.

¹ عبد الإله بلقزيز (1997)، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى بيروت لبنان، ص 52-53، مرجع سابق ذكره.

² عبد الإله بلقزيز، (1997) المرجع السابق نفسه، ص 43-45.

والسمة الأخطر للمجتمع العصبوي، هي تحول الدولة من كيان سياسي جامع لتكوين المجتمعي الكلي تعمل على بناء الأمة، إلى كيان (سياسي عصبوي)، يمثل امتدادا للطائفة والقبيلة أو المذهب، يسهل إنغماسها طرفا في الصراعات وتناقضات المجتمع¹. ففي الحالة السودانية حيث أن الامتداد القبلي والطائفي والاثني بات الامتداد الأساسي لتكوين القوى والأحزاب والحركات السودانية سواء في شمال السودان وجنوبه، ونجد تحول الصراع السياسي إلى صراع قبلي وطائفي واثني تنغمس فيه الدولة كطرف مباشر، ولعل ذلك ما يفسر استمرار عجز الدولة والقوى والحركات السياسية عن الخروج من هذا المأزق وأستعار الحرب الأهلية وتفضيل خيار اللجوء إلى القوة، أمام فشل الجهود التفاوضية، وبالتالي خروج الأزمة إلى طور التدويل عبر التدخلات الدولية.

المقاربة الثانية: العلاقة بين النظام السياسي والتكوين الاجتماعي

تعتمد هذه المقاربة على مفهوم النظام السياسي (بالمعنى الواسع) الذي يتكون من مجموعة من النظم (الاجتماعية والقيمية والقانونية ..)، تؤدي وظائف معينة وتفاعلات بين هذه النظم تعبر عن مجمل الحياة السياسية، فيما يعبر النظام عن طريقة وكيفية إدارة الحكم كأداة الدولة في تسيير المجتمع، بالمعنى الضيق للمفهوم، والمفهومان يخدمان أهداف الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع.

في هذا المجال نتطرق كامل الخزجي إلى ما قدمه "ديفيد إستون" وما يعرف بـ (التحليل النسقي)، أو "نظرية النظم" التي تقول أن الحياة السياسية عبارة عن مجمل التفاعلات ذات حدود خاصة تقوم بها النظم الاجتماعية وتؤثر على النظم السياسية من خلال قيام كل منهما بعدة وظائف. وبحسب النظرية فإن النظام السياسي يتكون من أربعة نظم رئيسية، هي النظام السياسي ذاته، والبيئة المحيطة به، و مخرجات النظام، (استجابته للبيئة الداخلية والخارجية)، والتغذية الراجعة، ومن ذلك تنظر إلى النظام السياسي، يتكون من العناصر التالية:

1- مداخلات النظام: وهي ما يأتي من البيئة الخارجية المحيطة للنظام السياسي، من تأييد وسلبا أو إيجابا (مع أو ضد)، ومطالب القوى المحلية من تنظيمات شعبية وعمالية ومدنية، والأحزاب السياسية، إضافة إلى القوى الدولية الخارجية، وما يملكه النظام من قيم رمزية ومعنوية ومادية.

¹ محمد جابر الأنصاري، (1997)، إشكالية التكوين المجتمعي العربي، أقلية أم أكثرية متعددة، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص 20-32.

2- مخرجات النظام: هي تلك القرارات والسياسات التي يتخذها ويطبقها النظام في إطار الاستجابة لمطالب البيئة الخارجية الاجتماعية والسياسية، وهي تجسد سلوك النظام في توزيع السلطة والثروة ومراكز القوى في المجتمع .

3- التغذية الراجعة: وهي ردود الأفعال من الجماعات والقوى البيئية للنظام، والتي بقدر إدراك النظام لها بقدر ما يعمل على تصحيح وتعديل القرارات والسياسات المطبقة، وهي ضرورية لبقاء النظام في حالة من التوازن تكفل له البقاء والاستمرار¹.

ويورد الخزرجي تعريف جابرئيل الموند، للنظام السياسي بأنه "نظام من التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة، تؤدي إلى القيام بوظيفيتين أساسيتين هما: التكيف والتوازن، التكيف داخليا (أي المجتمع، ذاته)، وخارجيا بين النظام والمجتمعات الأخرى الإقليمية والدولية، والعالم الخارجي، عن طريق استخدام القوة المشروعة أو التهديد باستخدامها"²

العلاقة بين مدخلات النظام السياسي وتفجير مشكلة الجماعات الطائفية والأقلية

بناء على ما تقدمه نظرية النظم، يمكن تصنيف مدخلات النظام السياسي إلى مدخلات مصدرها البيئة الخارجية، ومدخلات مصدرها البيئة الداخلية للنظام السياسي.

1-مدخلات النظام من البيئة الخارجية

يقصد بالمدخلات من البيئة الخارجية، مجموعة عوامل مصدرها البيئة الدولية التي يعمل في إطارها النظام السياسي والمؤثرة في صناعة سياسات النظام وقراراته. وهذه العوامل ترتبط بعلاقات سببية بالظاهرة قيد الدراسة، وتصبح أكثر تأثيرا باجتماعها لتشكيل سياقها تعمل خلاله على تفاقم مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية، لينتج حالة من عدم الاستقرار والصراع الأهلي، وتعمل هذه المدخلات كعامل مستقل التأثير في تفاقم مشكلة الأقليات والطوائف، يقود إلى تهديد وحدة أراضي الدولة بالانقسام. لذلك كلما بنيت سياسة النظام على مواجهة مطالب الجماعات الطائفية والأقلية بسياسات من القمع والتهميش، زاد من فرص الصراع أولا والتدخلات الدولية والإقليمية ثانيا، لان

¹ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة،

دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص 51 - ص 61

² المرجع السابق، ص 23-24

الأقليات غالباً ما تلجأ إلى الأطراف الخارجية لتعديل ميزان القوى في مواجهة الدولة والنظام، فتأتي الحلول الخارجية لتعميق التجزئة ونسف الوحدة الوطنية والجغرافية للدولة. انسجاماً مع المصالح الخارجية.

- العلاقة بين الموقع الجغرافي للدولة السودانية وتفجير مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية، عندما تجاور الدولة عدة دول و تشترك معها بالحدود أو اللغة والثقافة والعلاقات الاقتصادية، ويتحقق التجانس والتوافق السياسي مع دول الجوار، مما يساعد تلك الدولة في التغلب على مشكلة الأقليات وتحقيق استقرار سياسي وأمني. ويختلف المشهد إذا كانت الدولة تجاور عدة دول مختلفة في الثقافة واللغة، ولا يتحقق أي نوع من التجانس القيمي والثقافي والسياسي والاقتصادي، فانه من المتوقع أن تسهم دول الجوار في تفاقم مشكلة الأقلية والطائفية. فالسودان تجاور تسع دول مختلفة الثقافات من الدول الأفريقية والعربية، وتشترك مع السودان في الحدود الجغرافية، والامتدادات القبلية، مما يجعل السودان متأثراً بأزمات دول جواره ويؤثر فيها كذلك.

- العلاقة بين تطور الصراعات الأهلية والتدخلات الدولية الخارجية، كلما زادت التدخلات الخارجية في شؤون الدولة التي تعاني من مشكلة الأقلية والطائفية، أدى إلى تطور وتعقيد في المشهد وتقويض فرص الحل الإقليمي، وزيادة العنف الطائفي والعرقي. في الحالة السودانية ساهمت تدخلات الدول الكبرى في إثارة النزعة الانفصالية في الجنوب السوداني، واتساع الحرب الأهلية في إقليم دارفور، وتدخل المنظمات العالمية مثل، الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وتوظيف الهياكل العرقية والطائفية في الصراع الأهلي وتوصفه بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

- العلاقة بين تطور الصراعات الأهلية و التنمية السياسية، لاشك أن الصراعات الأهلية بأشكالها، تمزق النسيج الاجتماعي لمجتمع الدولة الذي يعتبر المورد الأساس في تشكيل الأحزاب والأنظمة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، و يصعب عندها استعادة اللحمة الاجتماعية والسلم الأهلي، فيغيب الإجماع الوطني حول الهوية الوطنية الموحدة، وتتصدع مرتكزات بناء الأمة الموحدة، مما يؤثر في تكامل علاقات الإنتاج في المجتمع، ويعمق من فرص الانفصال والتجزئة للأمة الواحدة.

2- مدخلات مصدرها البيئة الداخلية للنظام السياسي

النظام السياسي، بوصفه أداة الدولة في التعبير عن إرادة المجتمع، يواجه عدة تناقضات وصراعات داخل البنية الاجتماعية والسياسية المكونة له. من أهم أشكال تلك الصراعات،

الصراع على السلطة، والصراع على الموارد والسلطة ومراكز القوة داخل المجتمع، وصراع الهوية. إذ تشكل تلك الصراعات أهم التحديات التي توجه النظام السياسي، في بناء الثقافة السياسية والهوية الوطنية، وتتوقف قدرة النظام على القيام بوظائفه والبقاء في حالة التوازن، على كيفية إدارة هذه الصراعات والتناقضات الداخلية وإنتاج حالة من الإجماع السياسي والوطني تعزز الوحدة الوطنية و الوحدة الجغرافية¹.

أ- **الصراع على السلطة**، يعتبر هذا النمط من الصراع، احد الأسس النظرية في تحديد طبيعة الأنظمة السياسية وتصنيفها إلى ديمقراطية وغير الديمقراطية، في حقل السياسة المقارنة. ففي الأنظمة الديمقراطية، غالبا ما يحتكم الصراع على السلطة إلى قواعد قانونية، تحكم عملية التنافس في تداول السلطة، لذا فان نمط القوة هو (التأثير)، Influence في صندوق الانتخاب، أو قرارات الحكومة.. تلعب جماعات المصالح من القوى والتنظيمات الاجتماعية والنقابات العمالية، والمجتمع مدني دورا بارزا. أما في الأنظمة غير الديمقراطية (الشمولية والجمهورية) فان نمط القوة مختلف، وينبع من السيطرة Domination على مقاليد الحكم ومؤسساته، في الدولة كالجيش والشرطة..)، وينشا احتكار للسلطة بيد القلة التي يمكن أن تكون جماعة عرقية أو طائفية أو حزب سياسي، ويتلشى دور منظمات المجتمع المدني.

ب- **الصراع على الموارد**، يتمثل في كيفية توزيع واقتسام الثروة داخل المجتمع، وقد يحدث بفعل السياسات التي يتبعها النظام حيال ذلك، ويظهر من خلال (الموازنة العامة)، وما يخصص للإنفاق على التنمية ورفاه المجتمع ومكافحة البطالة والفقر، قياسا لحجم الإنفاق الحكومي، للحفاظ على النظام السياسي، أو بفعل طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تمارسها الجماعات الطائفية والأقلية وتعارض مصالح كل منهما ، دون وجود قواعد تحكم تلك النشاطات وتنظمها.

ج- **صراع الهوية**، لان كل فرد هويته الفرعية التي تقوم إما على معتقدات أو خصائص بيولوجية أو جهوية نسبة إلى منطقة السكن، أو الانتساب إلى طبقة اجتماعية معينة. **وتعرف الهوية:** بأنها الكيفية التي يحدد الأفراد بها أنفسهم داخل المجتمع، فهي إما تأسيسا على العرق والإثنية أو الثقافة أو اللغة والدين. وهي وتؤثر في المشاركة السياسية والسلوك السياسي وتحظى باهتمام النخب الحاكمة².

¹ Michael .sadiron: comparative politic. Global Introduction. the George Washington University .chapter 3pp27-35

² Michael .sadar: comparative politic. Global Introduction. the George Washington University .chapter 3pp27-35

تبرز الهوية الفرعية لجماعة عرقية أو طائفية في وعيها الثقافي بوصفها أقلية، عند غياب حقيقتين أساسيتين لا يقوم أي نظام سياسي حديث بدونهما. وهما: غياب علاقات المواطنة، وغياب الإجماع السياسي العام حول الهوية الوطنية الموحدة، وهي العلاقة السياسية المركزية بين الدولة والمواطن الفرد والمعبّرة عن التوزيع السياسي للأفراد على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات تجاه الدولة. دونما تمييز بناء على الأصل والعرق أو اللون، يقدم الأفراد ولاءهم للدولة طوعاً بصفتها القوة التي تحمي الحق العام، ما يعزز شرعيتها. والعكس صحيح في حالة غياب المواطنة، فإن ذلك ما يدفع الأفراد والجماعات إلى الاحتماء بهويتهم الفرعية والدينية والعرقية في مواجهة جبروت الدولة، فتبرز الأقلية والطائفية وتطفو على السطح¹. كان صراع الهوية أحد أهم العقبان التي واجهتها الأنظمة الوطنية في حكم السودان، نظراً لخصوصية تشكل الهوية السودانية التي جاءت من تفاعل معطيات الداخل السوداني ومحيطه الإقليمي، فالسودان يجاور تسع دول مختلفة الثقافة واللغة والهوية، أسهم في ترسيخ الهوية الأفريقية والعربية كهويتين فرعيتين، فكان العنف المتبادل إحدى مدخلات صياغة الهوية السودانية، سواء في إقليم دارفور وإقليم جنوب السودان. وتعزيز فوضى الهويات العرقية. ومما زاد من تعقد المشهد تفاعل رؤى أفريقية وعربية وأخرى عالمية ودولية في الواقع السوداني أدت إلى تفاقم الصراع و شيوخ مصطلح عرب وأفارقة². قادت لوصف ما جرى في الجنوب السوداني، وإقليم دارفور على أنه (إبادة جماعية)، وتطهير عرقي يرتكبه العرب ضد الأفارقة .

د- دور الدولة تجاه التنوع العرقي والقبلي والطائفي

تجمع الدراسات أن الدور التوحيدي منوط بالدولة، تقدم توحيد اجتماعي سياسي، تتحقق فيه المواطنة، وإعادة تعريف الأفراد بوصفهم مواطنين، خارج الأطر التقليدية العصبوية والطائفية، والقبلية، أو العرقية، وتعمل على توزيع الموارد والسلطة ومراكز القوة داخل المجتمع بما يحقق الاستقرار. لأن نشوء الدولة يستلزم وجود ثلاث عناصر تشكل الأساس الذي تقوم عليه وهي الأرض، والشعب، والسلطة الحاكمة المتمتعة بسمّة السيادة، لتعطي للدولة الحضور القانوني

¹ عبد ألاه بلقزيز ، وآخرون، (1997) دور الدولة في النزاعات الأهلية، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ص 73.

² السيد عمر ، (2008)، دارفور ما بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الجيزة الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 17، ص 19.

الواقعي. لكن اجتماع هذه العناصر ليس كاف لنشوء الدولة، فلا بد وأن يتم نوع من التفاعل المتوازن والدقيق بينهما حتى تحمل نشأة الدولة معاني الرسوخ والاستقرار¹.

افتقار السودان إلى درجات معقولة من التفاعل المتوازن بين تلك العناصر الأساسية قد انعكس على كيان الدولة فيه . فعدم استقرار مكونه السكاني وتداخله مع دول الجوار، قد أعاق عملية التفاعل المطلوبة وظلت محل تجاذب بين السودانين، تمثلت في الحرب الأهلية، والانقلابات العسكرية، وسوء توزيع الموارد والسلطة. وبالتالي عجز النظام السياسي السوداني عن استيعاب مكونات المجتمع التعددي ، مما وضع قابلية الأمة والدولة للبقاء موحدة محل تساؤل.

تبقى النتائج التي تتوصل إليها الدراسة لا تقبل التعميم على بقية البلدان العربية التي تسودها موجة الحروب الأهلية، الآن. بقدر ما يمكن أن تقدمه من نتائج ودلالات يمكن الاستهداء بها لتقديم العبر والدروس المستفادة في ظل الأحداث التي تعم بعض البلدان العربية (بلدان الحراك).

ثالثا: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

تستخدم الدراسة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالموضوع يمكن توضيحها بما يخدم أهداف الدراسة على النحو الآتي:

مفهوم الأقلية (Minority) يتسم مفهوم الأقلية بالمرونة وصعوبة التحديد، فهو عرضة للتغير والاختلاف تبعا للظرف التاريخي والسياسي الذي يعطي للمفهوم أبعاده السياسية والاجتماعية، والتي يمكن أن تتراوح بين مطالبة الأقلية بالمساواة أو الانفصال وتكون دولة مستقلة، وليس كل الأقليات على نفس المستوى من القوة والنفوذ إلى السلطة. لذلك لا نجد اتفاقا بين الباحثين حول تحديد معيار واحد لتحديد مفهوم الأقلية، فهناك من الباحثين يعتمدون المعيار الكمي (الأغلبية والأقلية)، وآخرون يعتمدون المعيار الثقافي، وباحثون يعتمدون المعيار السسيولوجي (الأهمية والهامشية).

فالمعيار الكمي يكسب المفهوم معنا سياسيا، ليحدد الأقلية بأنها مجموعة من سكان دولة ما تخلف عن الأغلبية من باقي السكان في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني دون أن يعني ذلك

¹ محمد الأمين النحاس، (2006)، السودان إلى أين يتجه ؟ جدل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص 35.

بالضرورة موقفا سياسيا متميزا¹. ويرى عبد الإله بلقزيز "أن الأمة لا ينتج الأقليات إلا لأنها تعجز عن إنتاج أغلبية سياسية اجتماعية لا مذهبية ولا دينية، ولا قومية أو جهوية²."

أما المعيار الثقافي، فتحديد مفهوم الأقلية بناء على العلاقة الثقافية والدينية أو اللغوية، التي تميز الأقلية داخل المجتمع. لأن العلاقات الأخرى النازمة للمجتمع لا تفسر وجود الأقليات ولا تميزها، فالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات التبادل لتخترق كل الأنسجة الثقافية والدينية واللغوية، وتعمل على إعادة ترتيبها بين الأفراد، لتصبح الأقلية حيز تتناقض فيه المصالح المادية والاجتماعية، فيتداعى بذلك تماسكها وتنصهر الأقلية إلى بنية اجتماعية أعلى مرتبة، لذا فإن مفهوم الأقلية حسب هذا المعيار، يعبر عن "علاقة أيولوجية"، لان الأقلية تُعرف نفسها من خلال انتسابها لمبدأ ثقافي أو عقيدة أو مذهب أو وجد مشترك أو لغة مشتركة.

وفقا لهذا المعيار، تعرف الأقلية على أنها "حاصل شعور ثقافي مشترك بين جماعة من الناس يحقق لها التوازن في علاقاتها بالجماعات الأخرى، وما يدفع هذا النوع من الشعور والوعي الثقافي إلى الظهور غياب أمرين أساسيين لأي نظام سياسي، غياب علاقة المواطنة، وغياب الإجماع السياسي حول مشروع وطني موحد"³.

طبقا لمعيار الأهمية والهامشية الاقتصادية والاجتماعية، لا تعد الأقلية العديدة في سياق الأقليات، إذا كانت ذات وضع اجتماعي وسياسي وتحتكر السلطة قياسا لبقية مكونات مجتمع الدولة، وإذا كانت الأغلبية العديدة محرومة من أبسط المقومات الحياة الضرورية ومهمشة اجتماعيا واقتصاديا فإنها تعد في سياق الأقليات. وفق هذا المعيار تعرف "الأقلية مجموعة ترى بأنها تتلقى معاملة غير متساوية مع باقي المواطنين، بسبب صفات جسمية وثقافية واجتماعية"، وهي بذلك تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من الميزات التالية (الدين أو الثقافة أو اللغة أو السلالة)، واستندا إلى ذلك فإن الجماعة الأقلية هي جماعة أثنية في الأساس، فهي أما أقلية مادية (عددية)، أو أقلية معنوية تنسم بضعف الوزن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي⁴.

¹ عبد المحسن شعبان(2013) (الأقليات الدينية والاثنية بعيد الربيع العربي المسيحيون والصائبية في ظل حكم حزب الدعوة، ص 77- 107

² برهان، غليون، (1990): نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، مرجع سابق، ص 22

³ برهان غليون، (1990) المرجع السابق نفسه، ص 25.

⁴ سمر أبو ركة (2011)، اشارة منطق الأقليات في الوطن العربي، دنيا الوطن، تاريخ النشر 2011/5/21 الموقع alwatanvoice.com

تتبنى الدراسة تعريف الأقلية، بأنها تلك الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية أثنية أو ثقافية أو لغوية أو الدينية مختلفة تميزها عن بقية سكان الدولة أو الإقليم ولا تحظى بنصيبها من الثروة والسلطة¹.

الأقلية في اللغة العربية، تفيد معنى ضد معنى الكثرة. وفي اللغة الفرنسية تفيد معنيان، الأول يدل على من هو دون سن الرشد وما يقابله في اللغة العربية (القاصر)، والمعنى الثاني يفيد المجموعة السكانية التي لها العدد الأقل من الأصوات في الانتخابات، والمعنى الثالث، يفيد أن الأقلية هي الجماعة الصغيرة داخل جماعة كبيرة، ومن هذا التعريف أن الجماعة التي تسم بالأقلية لها من السمات ما يجعلها أقل أو أدنى من باقي سكان الدولة الوحدة وينظر إليها باعتبارها غير راشدة وتعامل على أساس هذا المنظور².

ليس هناك تعريف علمي دقيق للأقلية، وبناء على معايير التي يعتمدها الباحثون لتحديد مفهوم الأقلية نعبأ للظرف التاريخي والسياسي السائد في المجتمع، فبعض الجماعات توصف على أنها أقلية مع أنها تشكل أغلبية عددية، قد يفوق تعدادهم جماعات تعد الأكثرية. فالجماعات الأفريقية الاثنية والدينية في الحالة السودانية تعد أقلية، طبقاً لمعيار الهامشية والأهمية الاجتماعية والاقتصادية، فهي لا تسيطر على السلطة والثروة، وطبقاً لمعيار الثقافة واللغة تعد أقلية، بفضل انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في السودان مع أنها تشكل أكثرية عددية في السودان. وسواء كان التهميش والأهمية أو العدد معياراً لتحديد الأقلية فإن مفهوم الأقلية يعطي تصوراً لمدى أهميتها في التأثير على وحدة الدولة، ومدى نجاح النظام السياسي في صهر المكون السكاني في إطار وحدوي وتشكيل الهوية الوطنية، ومدى استغلالها من قبل القوى الخارجية والإقليمية والدولية.

مفهوم الاثنية (Ethnicity)

الاثنية كاسم يعتبر من الألفاظ المحدثّة نسبياً، بدأ استخدامه في الانثربولوجيا مطلع الخمسينيات وليس له مقابل في اللغة العربية، وتعرف الاثنية وفقاً لذلك "بمجموعة من الناس تتميز عن أفراد المجتمع، اعتماداً على الاعتقاد بصفات بيولوجية مشتركة، ترتبط بالأصل أو العرق أو اللون، و سواد البشرة"³.

¹ عبد المحسن شعبان، (2013) الأقليات الدينية والاثنية بعيد الربيع العربي، المسيحيون والصائبة في ظل حكم حزب الدعوة، مركز المسبار للدراسات والبحوث الطبعة الأولى، الإمارات، ص55-ص65.

² عبد الحكيم أبو اللوز (2013)، الأقليات الدينية والاثنية حرية المعتقد الديني بين القانون واکراهات الواقع، ص166

³ Michael .sadarо: comparative politics. Global Introduction. the George Washington University .chapter 3pp27-35. مرجع سابق.

ومن الباحثين، من يرى أن "الإثنية"، عبارة عن مجموعة من الناس أو فئة اجتماعية تشترك في خصائص عرقية وثقافية وتسكن منطقة جغرافية واحدة، يجمع بين أفرادها شعور بالتضامن والتناصر، فقد تكون مجموعة ثقافية أو قبلية. والإثنية بهذا المعنى تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية ومعتقدات منفردة أساسها الاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك يغذي الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة وتعزز هوية أفرادها، وتؤكد وجودها الذاتي في خضم مجتمع عريض، فتسعى إلى إثبات حقوقا مهضومة لها في إحدى المجالات الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية، وتقدم لذلك مبررات تاريخية وإدارية سادت قبل وجود تحولات الواقع جديد، وتستند إليها في تحقيق مصالحها. وما يميز الجماعة الإثنية استمرار هذه الرابطة ونقلها عبر الأجيال وراثيا، تبعا لعوامل بيولوجية¹.

بناء على ما تقدم يتضح التباين بين الباحثين، حول تحديد دلالات مفهوم الجماعة الإثنية، فمن الباحثين من يساوي بين الإثنية والقومية، فيعتبر الجماعات الإثنية مساوية لمفهوم الأمة والشعب، خاصة الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمنطقة العربية (مثل ريغنو برغنسكي) والتي غالبا ما تستهدف تقنيات القومية العربية وتشجيع إقامة الدول الطائفية، لخدمة المصالح الاستعمارية.

وبعض الباحثين يعد مفهوم الإثنية مرادف لمفهوم الأقلية وهو ما ذهب إليه المنظمة العالمية للتربية والثقافة (اليونسكو) في تعريف الجماعة الإثنية، اذ تميز بين استخدامين لمفهوم الإثنية الأول طبيعي مرادف لمفهوم العرق باعتبار العرق معيارا في تكوين الجماعات الإثنية والتميز بينها، فالإثنية وفق هذا المفهوم تعني السلالة أو العرق، والثاني اجتماعي يرتبط بالتكوينات الطائفية، التي تختلف عن الجماعة الأصلية في اللغة والدين والثقافة والأصل القومي².

ومما تقدم يمكن تعريف الجماعة الإثنية، بأنها الجماعة البشرية التي تتميز بسمات مختلفة عن الجماعات البشرية داخل الدولة الواحدة، منها اللغة أو الدين أو العرق والسلالة أو الثقافة، بغض النظر عن عددها وحجمها قياسا إلى المجتمع داخل الدولة الواحدة، فالجماعة الإثنية قد تكون أقلية أو أغلبية عددية.

¹ نازك هلال، ورقة بحثية ورشة الهوية والاندماج، التنوع الإثني في السودان "اببي نموذجا"، الموقع: المركز التنوير المعرفي الموقع : <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B3A7%D9%86>

² عبد المحسن شعبان، (2013) الأقليات الدينية والإثنية بعيد الربيع العربي المسيحيون والصائبة في ظل حكم حزب الدعوة، ص 100، ص 106، مرجع سابق ذكره.

الجماعة العرقية " الجماعة العرقية، مجموعة من الناس يشتركون في مقومات وصفات، كوحدة الأصل والثقافة أو اللغة أو الدين، وتختلف عن الجماعات الأخرى في واحد أو عدد من صفاتها، وتعد جماعة اثنيه وتشكل هويتها العرقية بناء على روابط الأصل والدم واللون، والسلالة وهي روابط بيولوجية يصعب إثباتها واستمرارها بفضل الاختلاط والتواصل.

الطائفية، يعرف برهان غليون الطائفية بأنها "مفهوم يرتبط بأربعة عناصر أساسية، العنصر الأول، تعدد الانتماءات الفردية داخل المجتمع الواحد، وضعف الانتماء العام المشترك الناتج عن عدم الاندماج الاجتماعي في بنية واحدة، والعنصر الثاني، تعدد الولاءات وتصارعها في إطار نظام واحد يقوم على العصبية الأقوى، والثالث ارتباط الطائفية كنموذج من العصبية المعادية للدولة، والعنصر الرابع، ارتباط الطائفية بالأقليات الدينية، أو الأقوامية والعرقية، بمعنى أن تشكل الطائفة أقلية دينية أو عرقية"¹ ويتوقف عليها السلوك السياسي. أما الطائفة فهي مفهوم يعكس وجود نوع من العلاقات الاجتماعية أو الدينية في إطار المجموعة، فهي مختلفة عن الطائفية.

القبليّة (Tribalism) القبيلة Tribe: مجموعة من الناس ترتبط مع بعضها بوحدة الأصل وتخلو من التمايز العرقي من القبائل الأخرى² ويرى آخرون أن القبيلة مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليمًا واحدًا يعتبرونه ملكًا خاصًا بهم وطنا لهم، وينتمون إلى أصل ونسب واحد مشترك يرجع إلى الجد الأعلى، وتتكون القبيلة من بطون وعشائر وفروع، وتعتبر القبيلة عن الهوية السياسية والثقافية للفرد، وتقوم على أساس القرابة، لذا فهي رابطة تعتمد على الدم، والأصل المشترك، أما القبليّة Tribalism، فهي مشتقة من القبيلة، ونعني توظيف وتسيّد الرابطة القبليّة في العلاقات السياسية والاجتماعية³.

¹ برهان غليون، (1990) نظام الطائفية من الدولة إلى القبلة، مرجع سبق ذكره، ص 16

² مشابهة وميزعني أبكر الطيب (2012)، دارفور الواقع الجيو سياسي الصراع والمستقبل، مرجع سابق ذكره، ص 126

³ نازك هلال، ورقة بحثية ورشة الهوية والاندماج، التنوع الاثني في السودان "اببي نموذجاً"، الموقع: المركز المعرفي

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D>

تقسم الدراسات الجماعات الإثنية في السودان إلى مجموعات عرقية ونسبتها من مجموع السكان، فالعرب يشكلون 39%، والجنوبيين الزنوج 30%، والافارقة 13%، والنوبيين في كرد فان 6%، وفي إقليم البيجا شرق السودان 9%، و3%، من جماعات عرقية أخرى¹.

يتضح أن الحالة السودانية تزخر بالتنوع القبلي والاثني، اذ يحتوى السودان على أكثر من 500 قبلية ينتمي إليها معظم الجماعات العرقية، واللافت أن تلك الجماعات تتحرك سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، من منظور الانتماء القبلي أو العرقي والديني، لهذا يتداخل السلوك السياسي مع سلوكها الاجتماعي، فينحر السلوك السياسي ضمن الأطر القبلية والعرقية والطائفية، مما يترك آثار وتداعيات على مجمل الحياة السياسية السودانية، فتصبح رهنا للحسابات القبلية والعرقية والطائفية، أكثر ما تخضع لقواعد واضحة تحكم الحياة السياسية، وتداول السلطة سلميا.

¹ عبده مختار موسى(2013) لأقليات في السودان الوثنيون والأقباط وآخرون، الأقليات الدينية والاثنية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، دبي الإمارات العربية المتحدة.مرجع سابق ذكره ص 246

الفصل الثاني

التكوين السكاني التعددي وجذور الصراع الأهلي في السودان

المبحث الأول: دور التكوين السكاني التعددي في تأجيج الصراع الأصلي

المبحث الثاني: ارث الإدارة العامة والحكم الاستعماري ودوره في تأجيج الصراع الأهلي

المبحث الثالث: جذور وبدايات الصراع (القبلي والطائفي والاثني)

الفصل الثاني

التكوين السكاني التعددي وجذور الصراع الأهلي في السودان

تمهيد

يسعى هذا الفصل إلى دراسة التكوين السكاني ودوره في تشكل الصراع الأهلي، من خلال ثلاثة مباحث، يختص الأول: بالتكوين السكاني التعددي من الجماعات والاثنية والأقليات الدينية وأماكن انتشارها في مناطق الصراع السوداني، ويختص المبحث الثاني: بدور ارث أنظمة الحكم والإدارة العامة في المملكات القديمة والحقبة الاستعمارية، في إثارة الانتماءات القبلية والطائفية والعرقية، ويتناول المبحث الثالث، بدايات وجذور الصراع الأهلي السوداني في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور ويقارن بين جذور الصراع في الإقليمين.

شهدت السودان منذ الاستقلال عام 1956م الصراعات الطائفية والاثنية منها مازالت مستمرة في إقليم دارفور، ومنها ما أدت إلى انفصال الإقليم الجنوبي وتشكيل "دولة جنوب السودان". للتعرف على أسباب تطورها لا بد من العودة إلى تاريخها ومحركاتها، كصراعات ذات طابع تقليدي (حول المراعي والمياه)، تحولت خلالها التشكيلات الطائفية والعرقية إلى كيانات سياسية وحركات تمرد مسلحة. أسهم التكوين السكاني التعددي في تغذيتها ومدّها بأسباب الاستمرار. لاسيما وان الجماعات الطائفية والأقليات العرقية شكلت النواة الأساسية لهذه الصراعات في الجنوب السوداني ودارفور.

تبلغ مساحة دولة السودان 2,5 مليون من الكيلومترات المربعة، قبل (انفصال الإقليم الجنوبي)، وهي أكبر دول أفريقيا مساحة، إذ تشكل 8% من مساحة القارة الأفريقية، وتمتد الأراضي السودانية بين خطي عرض 4،22 شمال خط الاستواء، وخطي طول 16، و 38,5 شرقا. وتجاور السودان تسع دول، هي مصر وليبيا من الشمال، وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من الغرب، وإثيوبيا وإريتريا من ناحية الشرق، وزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وكينيا وأوغندا من الجنوب، مما يجعل السودان متأثرة بالجغرافية السياسية لدول الجوار وتؤثر فيها كذلك¹. كما تتنوع الثروات الطبيعية والموارد، والتضاريس الجغرافية، مابين سهول رسوبية وسلاسل جبلية قليلة

¹ زكي البحيري : (2008)، دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، جامعة المنصورة، مكتبة النهضة المصرية، رقم الإيداع 192525، القاهرة، ص، 4

كان لهذا التنوع في التضاريس والثروات الطبيعية، أثره في تنوع الثقافات وتعدد الأجناس والعرقيات في المكون السكاني وهي سمة اتسمت بها دولة السودان¹، أسهمت في خلق تحديات للدولة السودانية الحديثة ما بعد الاستقلال في إدارة هذا الكيان الاجتماعي التعددي، وصياغة الهوية الوطنية الجامعة التي تضمن وحدة الدولة واستقرارها. فشهدت السودان منذ الاستقلال عام 1956م وحتى عام 1989م، العديد من الانقلابات العسكرية، التي باتت النمط الأساسي للاستيلاء على السلطة والطابع السائد للحياة السياسية السودانية. اتسم هذا الواقع بضعف جهاز الدولة، وغياب قيم المواطنة فيها، الأمر الذي شكل مناخا ملائما لتنامي الولاء للقبيلة والطائفة والعرق وافتقار السودان إلى الشعب الموحد والأمة السودانية الموحدة والولاء الموحد، والأهداف الموحدة، وتجسد في تنامي النزعة الانفصالية في الجنوب، وتصاعد وتيرة الحرب الأهلية في إقليم دارفور .

31

المبحث الأول: دور التكوين السكاني التعددي في تأجيج الصراع الأهلي

تعددت الأسباب المعلنة للصراع في إقليم دارفور والجنوب السوداني، فمن وجهة نظر المؤسسات الدولية اعتبرت الصراع "عرقيا" بين القبائل الأفريقية والقبائل العربية وانحياز الدولة إلى جانب العرب وتهميش الأفارقة. بينما اعتبرت الحكومة السودانية، الصراع بين قبائل المزارعين والرعاة، نتيجة للجفاف والظروف الاقتصادية، فيما رأت الحركات المسلحة في الجنوب السوداني وإقليم دارفور، انه صراع (ديني وعرقي) يهدف إلى استئصال الأفارقة الزنوج وطردهم من مسكنهم .

يتناول هذا المبحث التركيبة السكانية (القبلية والطائفية والأقليات الاثنية والعرقية والدينية)، في مناطق الصراع ويتتبع أصولها الاجتماعية ونشاطاتها الاقتصادية، ودورها في تحريك الصراعات وتطور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، بين الجماعات من الأصول العربية والأفريقية الزنوجية التي تعيش في مناطق الصراع.

يرى الباحثون في القوميات ومنهم (ساطع الحصري)، أنه لا توجد أمة تمتع بنقاء عرقي وخالصة الدم، لأن استمرار التمازج بين الشعوب والقبائل يفضي إلى انعدام صفاء دم أي شعب أو أمة أو قبيلة، إذ أن تباين الثقافة والتفكير والعادات والقيم بين الشعوب ، ليس مرده إلى الاختلاف في العرق، وإنما إلى الظروف الاقتصادية والتنشئة الاجتماعية والموقع الجغرافي¹. تأسيسا على ذلك، فإن التنوع العرقي والطائفي والقبلي لا يمكن التسليم به محركا وحيدا للصراعات الدائرة في إقليم دارفور أو تلك التي شهدتها الإقليم الجنوبي، ذلك أن الاختلاط بين الأجناس والأعراق والإخلال في التركيبة السكانية ارتبط بالظروف الاقتصادية والجغرافية والمناخية (الجفاف)، التي فرضت تحركات السكان على شكل موجات من الهجرة بين الأقاليم السودانية الشمالية والجنوبية. بالإضافة إلى إن السودان عبر التاريخ، وفد إليها أفواجا من أجناس وبيئات مجاورة ذات حضارات وثقافات مختلفة، أدت إلى اختلاط بين الوافدين والسكان الأصليين وانصهارهم في مكونه السكاني على اختلاف بيئاتهم وثقافتهم ومواطنهم، فلا العرب بقوا عربا خالصين ولا الأفارقة بقوا عناصر نقية الدم.

لذلك يأتي تصنيف القبائل وانتشارها في الأقاليم، ليس إلا من قبيل الدراسة النظرية المجردة، في محاولة لإبراز دور التكوين السكاني في هذه الأقاليم في تشكيل طبيعة ومسارات الصراع.

¹ ساطع الحصري، (1985) أبحاث مختارة في القومية العربية، سلسلة التراث القومي ، الأعمال القومية لساطع الحصري (17)، محاضرات ألقى ببنادي المعلمين ببغداد سنة 1928م مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان. ص 31.

المطلب الأول: التنوع السكاني في مناطق الصلح السوداني

أولاً: التعدد الإثني والقبلي في إقليم جنوب السودان

تبلغ مساحة الإقليم الجنوبي (400000 كم²)، ما يعادل سدس مساحة السودان الكلية، تميز الدراسات لجنوب السودان بين ثلاث تكوينات سكانية بناء على معايير كاللغة والثقافة ومصادر الهجرة. فتقسم التكوينات السكانية الجنوبية إلى ثلاث مجموعات رئيسية: هي المجموعة السودانية، والنيليون، والنيليون الحاميون¹.

1- المجموعة السودانية (sudanic)، تضم قبائل المورو والأزاندي والبنجو، والفاجلو، وتستقر في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية من الإقليم، ينتمي إلى هذه المجموعة قبائل الزاندي وقبائل المور، والبنجو والقريش، وعبارة (المجموعة السودانية)، اصطلاح سلالي عرقي وليس اصطلاحا سياسيا². وتعد الزراعة الحرفة الإنتاجية الأولى لهذه السلالة، وتعد قبيلة الزاندي من أبرز قبائل هذه المجموعة.

2- المجموعة النيلية الحامية (nilotic) وتضم قبائل (البريا، الكاكوا، المنداري، النبوسا، اللاكتو)، وتسكن المناطق الاستوائية بالقرب من أوغندا وكينيا، وأطلق عليها هذا الاسم لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية، ويتميز أفرادها ببشرتهم الأقل سوادا عن النيلين، ويعتمد نمط حياتهم الاقتصادية على تربية الماشية .

3- المجموعة النيلية (nilotic)، وتضم قبائل الدنكا، النوير، الشلك، الأنواك. يسكن معظمها في فضاء جغرافي يمتد من شمال مديريات الإقليم الجنوبي (بحر الغزال والنيل الأعلى)، إلى جنوب كردفان وحول مجرى نهر النيل، ويعدون محور تماس مع القبائل العربية وتشكل تربية الماشية العصب الأساسي لحياتهم الاقتصادية، وتعتبر قبيلة الدنكا الأكثر تطورا وامتدادا من بين القبائل الجنوبية، ويقدر عدد أفرادها بنحو ثلاث ملايين نسمة وهي كبرى الجماعات الاثنية في جنوب السودان، وتنتمي الدنكا إلى مركب اثني وثقافي متصل بالشعوب التي تسكن في أقاليم شرق أفريقيا مثل قبائل (الماساي)، بكينيا والتوتسي برواندا، وبعض الجماعات البشرية بمالي والسنغال

¹ عبده مختار موسى (2013) الأقليات في السودان الوثنيون والأقباط وآخرون، الأقليات الدينية والإثنية بعيد الربع العربي مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي الإمارات، الطبعة الأولى، ص، 235.

² الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، 15 / 11 / 2015، 41-198C52-2012C5012.../www.aljazeera.net

المشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن، إلى عشيرة الدنكا ينتمي جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن أهم بطونها، النجوك، وأبواك والنويك، تأتي قبيلة النوير بالمرتبة الثانية بعد قبيلة الدنكا من حيث العدد والمكانة الاجتماعية، ولها امتداد داخل الحبشة وتعيش في منطقة إقليم أعالي النيل التي تكثر فيها المستنقعات مما يجعلها صعبة الاختراق، وتمتاز قبيلة النوير بأن لها لهجة واحدة وتقاليد متشابهة، ومن ابرز السياسيين فيها، رياك مشار الذي إنشق عن حركة جون قرنق عام 1991 م، وتليها قبيلة الشلك وهي أقل المجموعات الثلاثة عددا وتعيش في ظل نظام قبلي مركزي تحت قيادة الملك ويطلق عليه لقب (الريث)، الذي يجمع بين السلطة التاريخية والروحية في صفة مشابهة للتقاليد المصرية الفرعونية¹.

يلاحظ أن هذه المجموعات الثلاث، ليست قبائل أصلية في الجنوب، بل أن معظمها وفد من مناطق ودول مجاورة، فقبيلة الدنكا وفدت من البحيرات العظمى في شرق أفريقيا، والأزندي وفدت من إفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر. كما أن الجنوب السوداني يزخر بتنوع ثقافي ولغوي، فهناك أكثر من اثنتي عشرة لغة رئيسية يتم التخاطب بها منها اللغة العربية وهي مختلطة بلهجات محلية، تعرف ب(عربي جوبا). فليس هنالك لغة واحدة وديانة معينة سائدة، وإن كانت هذه القبائل تدين بالوثنية، فهي أديان قبائل لكل قبيلة طقوسها دينية خاصة بها، ولا يشكل الدين عامل توحيد بينها. وتحرك هذه القبائل عبر حدود الدول المجاورة، وتعيش حالة من الفوضى وانعدام وجود سلطة سياسية، -قبل انفصال الجنوب- إلا من الحملات التبشيرية والنصرانية التي دخلت الإقليم في منتصف القرن التاسع عشر وسعت إلى فصل الجنوب دينيا، عبر إعادة إنتاج الدين المسيحي.

الخلاصة إن السبيل لصهر الأقليات والاثنيات الدينية والعرقية الجنوبية في بنية الدولة، يأتي من خلال اعتراف الأنظمة السياسية السودانية بحالة التنوع، وبناء الثقافة السياسية العليا والمعبرة عن الواقع المتنوع، ودون ذلك سوف تظل تلك الأقليات تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية خاصة بها، تبدأ بالانفصال.

فالأقليات الدينية واللغوية والجماعات القبلية والعرقية عانت من تهميش الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، مما شكل تربة خصبة لإثارة العنف وتهديد وحدة الدولة، وأسس كقاعدة للهوية الإثنية (الأفريقية) تمحورت حول الديانة المسيحية التي تطرحها الجماعات الإثنية كهوية مميزة

¹ المرجع السابق، تم زيارة موقع الجزيرة نت ، بتاريخ 2015/11/15 -C5012C52-198C/.../www.aljazeera.net/

عن الهوية السودانية القائمة على الدين الإسلامي واللغة العربية، "والجماعة الإثنية" تعرف بأنها جماعة لديها إحساس خاص بالتضامن وإدراك لخصوصيتها وشعورها بذاتها ووجود قيم ورموز مشتركة وأهداف موحدة ذات طابع سياسي تتراوح ما بين الانفصال عن الدولة المركزية أو الحكم الذاتي. فكانت الهوية الإثنية (الأفريقية) مدخلا لتعبئة الثقافات الأفريقية بين الجماعات الإثنية الجنوبية لتحقيق أهداف سياسية، وأحد المرتكزات الأساسية في رسم العلاقة بين الإقليم الجنوبي والحكومة السودانية. وتبين الخارطة التالية انتشار الجماعات الإثنية من القبائل في الإقليم الجنوبي¹.



ثانياً: - التعدد العرقي والقبلي في إقليم دارفور

التنوع العرقي والقبلي والطائفي، هو العنصر الأكثر تأثيراً في الصراع الدائر في دارفور، فالجماعات المتصارعة تنتمي قياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إما إلى أصول أفريقية من قبائل الفور والزغاوة، والمساليت، أو أصول عربية، إذ تعيش في دارفور ما بين 80 - 154 قبيلة. ويصنف الباحثون الجماعات القبلية والإثنية في دارفور طبقاً لمعيار الاستقرار ونمط الحياة الاقتصادية، إلى جماعات مستقرة وأخرى رعوية (بدوية متنقلة)، فالجماعات التي تنحدر من أصول عربية تشمل قبائل (بنو فضل، و قبائل المسيرية والمعالي)، ويستقر في وسط دارفور بالقرب من الحدود الغربية لإقليم كردفان جنوب دارفور، وهناك جماعات ذات النمط الحياتي

الجزيرة نت على الموقع الإلكتروني. www.aljazeera.net/.../C5012C52-198C-407E¹

المتنقل المعتمد على الرعي ذات الطابع البدوي يطلق عليها (قبائل البقارة)، منها قبائل الرزيقات وبنو هبلّة والتعايشة، إما الجماعات الإثنية الأخرى ذات النمط الحياتي البدوي وشبه البدوي فتتحد من أصول أفريقية، مثل قبائل الزغاوة في شمال غرب دارفور وقبائل البدايات في أقصى شمال دارفور، وقبائل الميذوب التي تسكن جبال الميذوب الواقعة في شمال شرق دارفور¹.

كما تصنف القبائل السودانية في دارفور طبقاً لأصولها العرقية ونمط الحياة الاقتصادية، إلى جماعات إثنية، منها قبائل ذات أصول عربية، وهي قبائل "البقارة والأبالّة" التي تزاول حرفة تربية الماشية، والقبائل ذات الأصول الأفريقية التي تزاول الزراعة كحرفة أساسية². وتصنف على أساس الدين إلى (المسيحيون والوثنيون والمسلمون والأقباط)³ لكن الدين لم يشكل المحرك الفعلي للصراعات، فالصراع ليس صراعاً دينياً في الأساس كما يبين المبحث الثاني. استناداً إلى التصنيفات السابقة، تنقسم القبائل في دارفور إلى قبائل عربية وأخرى أفريقية، وطبقاً لنمط الحياة الاقتصادية لكل منها، ومناطق استقرارها إلى رعية وأخرى زراعية.

1- القبائل العربية في إقليم دارفور: القبائل العربية هي أكبر المجموعات السكانية التي تزاول مهنة تربية الماشية ويطلق عليها قبائل "البقارة" إذ يشير الواقع الحياتي في إقليم دارفور أنها من أقوى القبائل العربية في السودان وأكثرها نزوعاً إلى الحرب، احتلت مرتبة كبيرة في النزاعات القبلية. وتنتشر في إقليم دارفور وكردفان وتعتمد في نشاطها الاقتصادي على تربية الإبل والتنقل ما بين الشمال والجنوب ولها حركة موسمية بحثاً عن العشب والماء، وتنقسم إلى أربعة قبائل رئيسية⁴. منها قبائل الرزيقات، وهي أكبر قبائل البقارة عدداً والأوسع انتشاراً، يليها قبائل بني هبلّة، وقبائل الهبانية التي تسكن جبل مرة، ولها امتداد قبلي في تشاد.

2- القبائل غير العربية في إقليم دارفور: تشكل القبائل غير العربية (جماعات إثنية مستقرة)، في إقليم دارفور، تعتمد لحياتها الاقتصادية على الزراعة، مثل قبائل الفور والمسالييت والداجو التجو

¹ أمين مشابقة ومزيغتي أبكر الطيب (2012)، ص 99، مرجع سابق ذكره.

² زكي البحيري (2008)، دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق ذكره، ص 35.

³ عبده مختار موسى (2013) الأقليات في السودان الوثنيون والأقباط وآخرون، مرجع سابق ص 25.

⁴ زكي البحيري (2008)، مرجع السابق نفسه ص 40.

والبرتي، قسمت الدراسات هذه القبائل حسب أصولها العرقية إلى جماعات من أصول عربية وأخرى من أصول أفريقية، وأخرى نوبية على النحو التالي¹:

أ- المجموعة الأولى، وتشمل القبائل من أصول (نوبية)، منها قبائل التنجور وقبائل الميذوب، نسبة إلى جبل الميذوب الذي يقع في الجزء الشمالي الشرقي من إقليم دارفور، وهي منطقة منعزلة بسبب طبيعة التضاريس، وتتحدث قبائل الميذوب من أصول نوبية، ويتكلمون لغة النوبيين القديمة.

ب- المجموعة الثانية، وتضم قبائل ذات أصول أفريقية، مثل قبائل البرتي، والمراريت وتستقر في المنطقة الشرقية من دارفور، ويشارك في الخواص الثقافية مع قبائل المراريت.

ج- المجموعة الثالثة (القبائل الغربية)، وهي قبائل ترجع أصولها إلى الإقليم الجنوب السوداني وتضم قبائل (الفلانة والميمة والبرنو والتكارنة والمراريت)، وتشكل هذه القبائل جماعة اثنية قدمت من أقصى جنوب الصحراء في بلاد مالي وغانا وتشاد ونيجيريا، ويصنفون من العناصر الفولانية التي تقطن إقليم السفانا في نيجيريا ذات الدماء الحامية .

د- المجموعة الرابعة، تضم القبائل القديمة، وهي القبائل التي سكنت جنوب دارفور منذ القدم مثل قبائل (المساليت وتامة والانجاز والفور)، ويدين معظمها بالإسلام، وقبائل المساليت تشكل خليط من الزنوج والعرب، ويتكلمون لغة مختلفة عن لغة سكان دارفور، وهي فقيرة وتعتمد حياتها على تربية الماشية، إلى جانب زراعة محصول (الدخن)²، ويعرف مسكنهم ب (دار المساليت)، ويدعون بنسبهم الأصلي إلى الديار الحجازية. أما قبائل الفور وهي الأقدم بين سكان دارفور والأكثر بروزاً، وتضم فروع مثل (الكنجار والتماركا، والكرakit)، وسمي الإقليم باسمهم نسبة إلى سكانه الأصليين منذ القدم (شعب الفور) الذين أسسوا (سلطنة دارفور في عهد المالك القديمة)، وتتحدث قبائل الفور لغة شفوية غير مكتوبة تنتقل عبر الأجيال، ويتركز نشاطها الاقتصادي على الزراعة في جبل مرة.

هـ- المجموعة الخامسة وتضم القبائل الأفريقية، مثل قبائل (الفريت والزغاوة)، والفريت ، وهي قبائل زنجية تدين بالوثنية وتسكن أقصى جنوب دارفور، ويتفرع منها قبائل (رونجه، بندلا)، أما

¹ أمين مشابقة، ومزيغي أبكر الطيب (2012)، مرجع سابق ص 105.

² الدخن نبات يشبه محصول الذرة

الزغاوة فهي قبائل تشكل خليط من الزنوج و(التيبو) من أصول ليبية، ويستقرون في شمال وشمال غرب دارفور، وكرد فان، وتعتمد في نشاطا الاقتصادي على تربية الفيلة والإبل، وقبائل الزغاوة هي الأكثر مشاركة في النزاعات القبلية(بنسبة 15%). نتيجة حالة الإحتكاك مابين القبائل التي تشكل إثنية أفريقية، والقبائل العربية الرعوية ذات الحركة الموسمية. وتبين الخريطة التالية مواقع انتشار القبائل العربية والأفريقية في إقليم دارفور¹.



المصدر: جوجل 2015/10/15، <https://www.google.ps/search?q=%D8%AE%D8%B1>

ثالثا: التعدد الإثني والقبلي في إقليم النوبة

تعد جنوب كرد فان من المناطق التي يسودها الصراع وتستقر فيها قبائل أفريقية وزنجية، ويطلق على هذه المنطقة (جبال النوبة)، وهي ولأية جنوب كرد فان التابع إلى الحكومة المركزية، وتنقسم إلى ولايتين شمال وجنوب كرد فان، وتقع النوبة وسط السودان على بعد 500 كم جنوب غرب العاصمة الخرطوم، تبلغ مساحتها ثمان وأربعون ألف كم مربع، ما يعادل مساحة اسكتلندا، تشكل

¹ المصدر: جوجـل، 2015/10/15

<https://www.google.ps/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%>

الجزء الشمالي من دولة الجنوب التي استقلت عام 2011م. ترجع التسمية لوجود سلسلة من الجبال والهضاب بارتفاعات متفاوتة ويضم التشكيل القبلي لسكان النوبة ثلاث مجموعات قبلية وهي:

1- القبائل النوبية وهي أكبر المجموعات القبلية ومن أشهرها قبائل المورو والكوايب.

2- القبائل العربية وتضم قبائل (الحوازمة والمسيرية والبدرية وكنانة).

3- القبائل الأفريقية، التي لها امتداد في الدول الأفريقية المجاورة، مثل تشاد والنيجير. ويتحدث سكان النوبة أكثر من خمسين لغة أو لهجة (رطنة)، منها ما يتصل باللغات الأفريقية وأخرى مرتبطة بالثقافة السودانية. يشير مصطلح (النوبة)، إلى تصنيف سكان النوبة باعتبارهم أفارقة (زنوجا) ويستخدمه السكان الأصليون لتمييز هويتهم عن القبائل والمجموعات السودانية¹. تجاور النوبة الولايات الجنوبية او (السودان الجنوبي)، وشكلت إحدى مناطق التماس أثناء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، فأنشأت "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، تحالف مع القبائل النوبية سمي ب(تحالف الأجنق)، ضم عدد من القبائل النوبة، وهدف إلى عزل السكان النوبيين ومنع تأثرهم بالقبائل العربية التي تشاركهم في الإقليم، كما تشكل مدينة (أبيي)، أحد أهم مناطق التماس بين الشمال والجنوب السوداني وهي منطقة غنية بالنفط والثروات الزراعية².

لما كانت قبائل النوبة تدين بالوثنية، وفي الحقبة الاستعمارية البريطانية (1920-1945)، عمل الاستعمار البريطاني على فصل النوبة دينيا من خلال الحملات التبشيرية المسيحية، وجعل من المسيحية مصدرا للتنوير والحماية من الآثار السيئة للحضارة العربية، ولإقصاء الآثار العربية من جبال النوبة بنيت المدارس الكنسية ووسعت نشاطها التعليمي في المناطق الوثنية. ثم جاءت الحكومات الوطنية في محاولة اسلمة النوبة، لتتحول المنطقة إلى ساحة تنافس بين المسيحية والإسلام، ففي ظل (حكومة الإنقاذ /البشير 1989)، بدأت الحملات الإسلامية عن طريق التجار

¹ محمد هارون كافي، جبال النوبة، صحيفة الانتباهية، ، في حوار مكتوب، مع صحيفة الانتباهية، موقع (سودادرس)، أجرى الحوار بدر الدين صلاح، ونشر في 7/17 / 2011 الموقع: www.sudadress.com/LsudanfairL13077

² الجزيرة نت، التركيب السكاني لإقليم كردفان، زيارة الموقع بتاريخ 2015/12/13: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/5/17/%D8%A7>

الشماليين إلى النوبة وانتشر الإسلام ليصل نسبة المسلمين نحو 75 % من سكان المنطقة الشرقية من النوبة مقابل أقلية مسيحية تشكل 12% نتيجة المحلات التبشيرية المسيحية السابقة¹.

تعد دارفور عبر التاريخ بوابة الهجرات العربية من الشمال عبر مصر والشمال الغربي عبر ليبيا فتشكل القبائل العربية تجمعاً اثنيا عربياً في شمال دارفور، كان ولا يزال طرفاً أساساً من الصراع مع الجماعات الإفريقية في جنوب دارفور والنوبة التي تشكل هي الأخرى جماعات اثنية ذات هوية زنجية أفريقية. كان لنمط الحياة الاقتصادية لتلك المجموعات القبلية والاثنية الأثر الواضح في تحول العلاقات الاجتماعية من حالة التناغم والانسجام والتعايش التي سادت عبر قرون، إلى حالة من التنافر والصراع العرقي والطائفي والقبلي، نتيجة لظروف الجفاف الذي ضرب السودان في منتصف الثمانينيات. فقد دفع تلك القبائل إلى التحرك جنوباً مما زاد من فرص الاحتكاك والصدام بالمزارعين من الجماعات الإثنية الأفريقية، أو بفعل الحركة الموسمية للقبائل الرعوية، ففي فصل الصيف يتحركون جنوباً ويختلطون في القبائل الأفريقية، ويتحركون شمالاً في بداية فصل الخريف هرباً من المستقعات التي تكثر فيها ذبابة (التسي تسي)، التي تصيب ماشيتهم، ولما كانت الأراضي الزراعية ملكاً للقبائل الأفريقية المزارعة والمستقرة في الإقليم، كان على القبائل العربية إن تدفع ضريبة عن إقامتهم ومرورهم إلى المراعي، إلا أن القبائل العربية لم تكن مستعدة لدفع الضريبة، لذلك كان الصدام لا مفر منه. يندرج هذا ضمن التفسير الاقتصادي لصراع الأهلي في دارفور، لكن المشكلة متعددة الجوانب لا يمكن تفسيرها بالعامل الاقتصادي فقط، بل أن ثمة عوامل أخرى ذات أثر في تفجير الصراع الأهلي.

المطلب الثاني: التنوع الديني في السودان

يمثل الأقباط والوثنيين والمسيحيين الأقليات الدينية في السودان وتتنوع هذه لأقليات في ثلاث مناطق رئيسية، الوثنيون والمسيحيون في الإقليم الجنوبي (جنوب السودان)، وجبال النوبة، والأقباط في العاصمة والمدن الكبرى مثل أم درمان والخرطوم، ويرتبط الوجود الوثني في السودان بالعناصر الأفريقية والزنجية، قبل مجيء الإسلام والهجرات العربية، فالنوبيون الوثنيون لهم امتداد في صعيد مصر، ويتمركزون في جبال النوبة وجنوب كردفان، وشرق الوسط النيلي إلى جانب قبائل أفريقية أخرى وفدت من دول غرب أفريقيا وانتشرت في دارفور وكردفان.

¹ عبده مختار موسى (2013) الأقليات في السودان الوثنيون والأقباط وآخرون، مرجع سابق، ذكره، ص 252.

أما الأقباط فينحدرون من مصر قبل الفتح الإسلامي، والتسمية تعود إلى كلمة (قبط)، تداولها العرب في العصر الجاهلي وبداية عصر الإسلام لتدل على سكان مصر، وللاقباط أدوار ثقافية مشتركة وتأثيرها المتبادل خاصة في الأقاليم الشمالية من السودان، فمنذ مرحلة الحكم الثنائي (البريطاني/ المصري 1889-1956م)، كانوا أول من طبع الصحف والمجلات وأسسوا الكليات والمدارس القبطية لجميع أبناء السودان، مثل الكلية القبطية للبنين عام (1919 م) والكلية القبطية للبنات عام (1924 م) وبمجي الحكم الوطني عام 1956م، في ظل الأنظمة الشمولية والمدنية شارك الأقباط في مؤسسة الحكم وتقلدوا المناصب الإدارية والعسكرية، وساهموا في إنشاء الخطوط الجوية السودانية. يعتبر الأقباط أقلية مندمجة في المجتمع السوداني، ولا يتجاوز تعدادهم (7000) شخص، فهي لم تقدم نفسها ككتلة لها نشاطاتها أو مؤسساتها السياسية، مع أنها تعيش كأقلية متماسكة اجتماعيا، وليست كلاعب ذي دور سياسي له مطالب سياسية ومدنية، فالانتماء على أساس قبطي ليس له أية تأثير في الحياة السياسية السودانية¹.

أما الوثنيون، فيشكلون كتلة سكانية كبيرة في الجنوب السوداني وفي ولاية كرد فان (النوبة)، وجنوب ولاية النيل الأزرق، ويتحركون على أساس انتمائهم العرقي بأنهم زنوج وأفارقة ومهشمون، وليس باعتبارهم وثنيون، يطلق عليهم (الكتلة السوداء)، ويستند الوثنيون الجنوبيون إلى منطق أن العرب أقلية وافدة وأن الوثنية هي الديانة الأقدم وجودا من المسيحية والإسلام في السودان .

كما يضم إقليم السودان الجنوبي والنوبة أقلية مسيحية تبلغ نحو (12%) من سكان الإقليم نتيجة الحملات التبشيرية المسيحية التي بدأت منذ الحقبة الاستعمارية، فتشير إحصائيات عام 1981م الصادرة عن مجلس الكنائس العالمي، أن 65% من سكان الجنوب يدينون بالديانة الوثنية و18%، بالمسيحية موزعون مابين المذهب الكاثوليكي والبروتستانت، ولم تجر أية إحصائيات جديدة بسبب الحرب الأهلية في الجنوب السوداني².

شكل الانتماء العرقي والشعور بالهوية الواحدة للأقليات من المسلمين والمسيحيين والوثنيين، في الجنوب السوداني وولاية جنوب كرد فان (النوبة)، الأساس في تشكل هوية تلك المناطق على أساس عرقي أكثر منه على أساس ديني، وقد تجد أفراد الأسرة الواحدة أو القبيلة منهم مسلما

¹ عبده مختار موسى (2013) الأقليات في السودان الوثنيون والأقباط وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص230، ص 232 .

² عبده مختار موسى، (2013) المرجع نفسه، ص ص231.

ومسيحيا ووثنيا، بهذا المعنى لم يشكل الدين مصدرا للنزاع بين السكان، مع أن العامل الديني الذي كان عنصرا مهما في الصراع بين الحكومة السودانية والأقليات الدينية الجنوبية، جاء نتيجة لتسييس الدين وتحويله إلى قمع سياسي وعسكري، فأدى ذلك إلى تمحور الهوية الجنوبية حول الدين المسيحي الذي يعتقد الجنوبيون بأسبقيته على الإسلام، ويرون في الهوية الدينية المسيحية إعادة إحياء للتراث الديني المسيحي القديم، مما أسس لقاعدة صلبة للهوية الاثنية والثقافية فبدأ الصراع على أنه صراع ديني، وأسهم في استجلاب تدخل الدول الغربية، ربما لان الجنوبيين أصبحوا الأقرب لها من حيث الديانة المسيحية.

المبحث الثاني: إرث الإدارة العامة والحكم الاستعماري ودوره في تأجيج الصراع الأهلي

يتناول هذا المبحث نظم الإدارة العامة والحكم التي عرفت مناطق الصراع قبيل الاستقلال، ودورها التاريخي في ترسيخ الثقافة القبلية والطائفية، من مجالين أساسيين: هما نظام ملكية الأرض، والإدارة الأهلية، مما كان له أثرا واضحا في تغيير العلاقات الاجتماعية بين القبائل من الجماعات الطائفية والعرقية من حالة الانسجام والتناغم، إلى النزعة الانفصالية والإحتراب القبلي والطائفي. تعميق دور هذا الإرث الإداري والسياسي في عهد الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، فيما ورثته من أنظمة الإدارة العامة التي تعود إلى عهد الممالك القديمة والعهد الاستعماري.

يعرف نظام الإدارة والحكم أو الإدارة العامة، بأنه "مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح والممارسات والعلاقات والعادات التي تظهر في أي وقت من أجل تنفيذ السياسة العامة للسلطة أو الدولة"¹ في إدارة المصالح العامة وتقديم الخدمات للمواطنين .

يكتسب المورث الإداري وسياسات الحكم والإدارة الأهمية في البحث، من دوره في إثارة الانتماءات القبلية والطائفية والعرقية، باعتبارها ركيزة من ركائز مؤسسات الحكم الاستعماري، ودخل السودان حقبة لاستقلال ولم يستطع الانفكاك من هذه المعضلة، حيث شكلت هذه الانتماءات نواة الصراع في الجنوب السودان وإقليم دارفور بعد الاستقلال.

تسهيلا للدراسة يمكن تقسيم الفترة الزمنية التي عرفت فيها السودان نظم الإدارة العامة إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى، عهد الممالك القديمة في القرن الثاني عشر الميلادي، المرحلة الثانية الحقبة الاستعمارية البريطانية (1916-1956)، المرحلة الثالثة - مرحلة الاستقلال وظهور الدولة الوطنية الحديثة (1956 - 2011) سيتم التطرق إلي هذه المرحلة بشكل تفصيلي في الفصل الثالث من الدراسة، و دور هذا الإرث الإداري في إعاقه الإصلاحات الإدارية والتنمية التي حاولت الحكومات السودانية تطبيقها لمواجهة ظرف الجفاف بعد منتصف الثمانيات.

¹ موفق حديد (2002)، إدارة الأعمال الحكومية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص17

المطلب الأول: إرث الإدارة العامة والحكم في الإقليم الجنوبي

الإقليم الجنوبي ظل مهملاً قبل الاستقلال، فلم يجد أي اهتمام من الممالك القديمة الإسلامية منها (كالفونج أو الفور)، ولا من الحركة المهدية التي انصب اهتمامها على التوسع وتثبيت حكمها في الشمال السوداني، وإبان الحكم الثنائي (المصري -التركي 1874 م)، كان إقليما مهشما ومصدرا لجلب العبيد والاسترقاق. بينما عملت السياسات الاستعمارية البريطانية على تنمية النزعة الانفصالية في الجنوب وتكريس هوية ثقافية وعرقية أفريقية مختلفة عن الهوية الشمالية السودانية، ففي فترة (الحكم الثنائي المصري -البريطاني 1899 - 1956 م)، لم ترسم حدود الإقليم الجنوبي على أساس عرقي أو ثقافي أو ديني، بل كانت القبائل الجنوبية تتحرك عبر حدود الدول المجاورة، ما مكن السياسات البريطانية من فصل الجنوب عن الشمال فصلا عنصريا وجغرافيا، في شتى المجالات الثقافية والاقتصادية والإدارية، والدينية. فكان فصل الجنوب موضع اهتمام لجنة اللورد (البريطاني ملنر Milner) - التي جاءت للتحقيق في أسباب الثورة المصرية عام 1919 م - وخصت جنوب السودان بثلاث قرارات أولها: إقامة خط فاصل من الغرب إلى الشرق يسير مع بحيرات بارو والسوبات والنيل الأبيض وبحر الجبل، بحيث يفصل الزنوج في الجنوب، عن المجموعات العربية في الشمال، وثانيها: تقضي بدمج الزنوج الجنوبيين ضمن أملاك الحكومات الأفريقية المجاورة كأوغندا وشرق أفريقيا، وثالثها إقامة اتحاد لوسط أفريقيا يضم الزنوج السودانيين¹.

الناحية الثقافية واللغوية: أنشأ الاستعمار البريطاني وحدات عرقية وقبلية متكاملة ذاتيا بحيث يكون هيكلها وتنظيمها قائما على عادات محلية. ففي الجنوب السوداني أنشأ لغات قائمة على لهجات قبلية محلية واستحضر تاريخ وإرث القبائل الجنوبية، عبر استخدام لهجات القبائل وتحويلها إلى لغة مكتوبة، فوضع أسسا وقواعد لغوية لل لهجات قبلية مثل (الباري واللاكتو والشلك والدينكا)، وطبع كتباً بتلك اللغات المحلية، ومنع استعمال اللغة العربية في أوساط الجنوبيين، واعتبرت اللغة

¹ حسب الله النور (2010)، قضية جنوب السودان النشأة والتطور، مجلة الوعي العدد 286، الموقع:

www.alwaie.org/issues/286/article

الانجليزية اللغة الرسمية. إضافة إلى منع انتشار الإسلام وتشجيع الحملات والإرساليات التبشيرية المسيحية في المديرية الجنوبية، وإنشاء لذلك المدارس برعاية الإرساليات الكاثوليكية، مثل مدرسة لتدريب المعلمين في توريت بمحافظة (منقلا)، عام 1931، ومدارس أخرى عرفت (بمدارس الشجرة) ذات فروع في كل قرية .

- **الناحية الاقتصادية:** اتبع الحكم الثنائي (البريطاني - المصري) سياسة " المناطق المغلقة " ومنع تواجد أي من التجار الشماليين في الجنوب بحجة أن الوجود الشمالي يثير الاضطرابات لدى أبناء الجنوب الذين ينظرون إلى العنصر الشمالي من خلال مراحل سابقة من العبودية والاسترقاق التي مارسها التجار الشماليون بحق أبناء الجنوب ودعت إلى نعتهم بـ (الجلابة). لذلك منعت الإدارة البريطانية إصدار التصاريح وجوازات السفر إلى الجنوب للتجار الشماليين بحجة وقف تجارة الرقيق. كما منعت قبائل (البقارة) العربية من الحركة الموسمية ما بين الشمال والجنوب في بحر الغزال والولاية الاستوائية، التي كانت تخلق نوع من التواصل مع القبائل الجنوبية من الدينكا والنوير والقبائل الأخرى في تعايش سلمي منذ قرون¹.

بهذا المعنى استندت سياسات الإدارة الاستعمارية البريطانية في فصل الجنوب، إلى أمرين أساسيين الأول: إقصاء الوجود العربي (الشمالي) في الجنوب تحت ذرائع تستند إلى تنمية الشعور بالاستغلال الشمالي للجنوبيين البسطاء واسترقاقهم عبر حقبة زمنية سابقة.

الثاني: إضعاف انتشار الثقافة العربية في الجنوب وجعل اللغة الانجليزية اللغة الرسمية وإحلال لغات محلية تتصل بلهجات القبائل الجنوبية محل اللغة العربية، تمشيا مع السياسة البريطانية (لا لتعريب الجنوب)، والتخلص من الوجود العربي، بطرد الموظفين والإداريين من الوظائف الجنوبية، وإحلال موظفين من أبناء الجنوب مكانهم ضمن سياسة (جونبة الجنوب).

إلا أن السياسة البريطانية تغيرت في عام 1946م، فألغت (المناطق المقفلة)، وكافة القيود التي كانت مفروضة على منح التصاريح للتجار الجنوبيين وعملت على توحيد التعليم واللغة مع الشمال،

¹ عوض الهادي (2010) استخدام الأقليات العرقية ذريعة في تمزيق السودان، نشر في مجلة الوعي العدد 286، الخرطوم
www.alwaie.org/issues/286/article

ويعود هذا التحول في السياسة البريطانية، إلى ظهور الأحزاب السودانية التي تنادي بوحدة السودان شماله وجنوبه وانفصاله عن مصر، مثل حزب الأمة (أسس عام 1945م). فتحوّلت أولويات السياسة البريطانية من الماضي في خطة انفصال الجنوب عن الشمال، إلى فصل السودان كلياً عن مصر لخدمة المصالح البريطانية بالدرجة الأولى، ورأت السياسة البريطانية أن الماضي في فصل الجنوب سيمد الأحزاب السياسية من (الاتحاديين) دعاء الوحدة مع مصر، بأسباب الوجود والاستمرار مما يناقض الأولويات البريطانية في تلك الفترة¹.

المطلب الثاني: ارث الإدارة العامة والحكم في إقليم دارفور وإقليم النوبة

يتمثل ارث الإدارة والحكم بسياسات وأدوات حكم الأنظمة الاستعمارية والمملكات القديمة، المتعاقبة في إقليم دارفور والتي ورثتها أنظمة الحكم الوطني بعد الاستقلال، عبر المراحل التالية:

1-مرحلة الممالك القديمة: عرف إقليم دارفور نظام الحكم والإدارة في عهد السلطنات الدرافورية القديمة والتي بدأ معها تاريخ دارفور منها (سلطنة الداجو)، في القرن الثاني عشر الميلادي، والتي امتد نفوذها على الجنوب الشرقي من دارفور لأربعة قرون. إلى سلطنة التجور في القرن الخامس عشر، في الجزء الشمالي من دارفور و اتخذوا من مدينة (أروى)، عاصمة لسلطنتهم². ثم حكم أسرة (كيرا)، وهي امتداد لطبقة (الكنجارة)، التي نشأت من اختلاط العرب بالفور في عهد التجور، ثم انتقل إليها الحكم من التجور في منتصف القرن السابع عشر واستمر حتى نهاية حكم السلطان علي دينار 1916م ، الذي تميز بالحكم الإسلامي والازدهار الاقتصادي، والحياة المدنية، في ظل دولة مستقلة عن الدولة العباسية، مما جعل الإقليم جاذباً للهجرات من العرقيات العربية وغير العربية.

¹ حسب الله النور (2010)، قضية الجنوب السودان النشأة والتطور، مجلة الوعي العدد 286، المرجع السابق.

² أمين المشابقة ومزيغي أبكر الطيب(2012): ص 38، مرجع سابق ذكره.

* بعد البحث عن مراجع توثق الحقبة القديمة من الممالك القديمة في السودان، لهذا لجأ الباحث بشكل مقتضب إلى ماكتب في المجالات و الكتب المتوفرة حول الموضوع.

في هذه الممالك كان السلطان يدير المملكة باعتباره صاحب الأرض والملك ومصدر الخير والخصب، وتعتبر قراراته قانوناً سارياً. ففي عهد (السلطان علي دينار) قسم إقليم دارفور إلى مقاطعات أو (المقدوميات)، و يعتبر "المقدم" نائباً للملك وله مساعدون يعرفون بـ "الشرتاي" الذي يقابل مرتبة (العمدة)، في الوقت الحالي. تتألف المقدومية إدارياً في مناطق (الريف والمدن)، من عدة حواكير، وفي المناطق القبائل الرحل تسمى "الدار"، ويتولى المقدم إدارة الحاكورة أو الدار، ويتقاضى العشر من الإيرادات المحلية من السلع والبضائع وإيرادات المحاكم، ويعتمد هذا النظام على المنظومة القبلية والعشائرية¹.

لما كان نظام ملكية الأراضي قائم على توزيع الحيازات الفردية على حساب الحيازات المجتمعية والقبلية، ما عرف بنظام "الحاكورة"، فإن ذلك مكن السلطان من احتواء الزعامات القبلية وإخضاعهم لسلطته، لذلك أدخل السلاطين الفور (السلطان موسى)، هذا النظام كنظاماً جديداً لتوزيع الأراضي، يمنح بموجبه السلطان حق ملكية الأرض إلى نخب الدولة من مختلف الجماعات العرقية، وترسم حدودها بأسوار صخرية وتشمل نوعين، حاكورة الامتياز الشخصي أو (حاكورة الجاه وهي هبة من السلطان)، و"الحاكورة الإدارية"، وهي التي تمنح للزعماء القبليين مقابل قيامهم بجمع الضرائب التي تفرضها الدولة، والسيطرة على المناطق البعيدة من حدود الدولة². ويعتبر هذا النظام أشبه بالنظام الفدرالي، فالسلطان هو رأس الهرم وله مطلق التصرف ويمثل رمز الوحدة بين القبائل والطوائف التي يطغى عليها التعصب للقبيلة والطائفة باعتبارها الوطن الصغير والمرجعية الأولى في انتماء الفرد، فالقبلية هي مركز يخرج منها المقدم الإقطاعي وتمده بأسباب الاستمرار، ما يفسر بقاء دور القبلية والطائفة كحلقة تستحوذ على انتماء الفرد في ما بعد الاستقلال.

2- المرحلة الاستعمارية: أدت سياسات الإدارة الاستعمارية دوراً بالغاً في التمهيد للانفصال على الأساس العرقي والطائفي، منذ عام 1916 م ودخول الاستعمار البريطاني إلى الإقليم، وانتهاءً سلطنة دارفور، فقد أتت الإدارة الاستعمارية (نظام الحكم غير المباشر)، أي بالاعتماد على

¹ مشابهة، ومزيغي أبكر الطيب (2012)، ص 38، مرجع سابق ذكره.

² محمود مداتي (2010)، دارفور منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات وحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، ص، 148، 149.

القبائل ما عرف ب "نظام لإدارة الأهلية"، وتعين زعماء القبائل التي تحكم الإقليم كحراس لأراضي التابعة لقبائلهم .

فقد رأت الإدارة الاستعمارية البريطانية النظام الأهلي ملائما يجنبها المواجهة مع السكان من الأفارقة والعرب، فأصبح لكل قبيلة أو دار زعيم يدير شؤونها مثل: (دار المساليت ودار زغاوة ودار الرزيقات...الخ)، ويكون مسئول مباشرة تحت إشراف الإدارة الاستعمارية ، واستمر هذا الوضع حتى الاستقلال .علاوة على إهمال شئون الإقليم الاقتصادية والصحية والتعليمية، وعزل الإقليم جغرافيا بإغلاق الطرق التي تربطه مع الإقليم الأخرى، وخاصة سكة الحديد التي تتيح الوصول إلى مدينة الأبيض عاصمة إقليم كرد فان، والطريق الحديدي الذي يربط دارفور بالخرطوم، قسمت دارفور في فترة الحكم البريطاني إلى ثلاث مديريات، شمال وجنوب ووسط، مع الإبقاء على نظام الإدارة الأهلية (القبلية والعشائرية) وطبقت سياسة "المناطق المقفولة" أسوة بالجنوب، فتميز إقليم دارفور في ظل الحكم الثنائي المصري -البريطاني، بالتهميش الاقتصادي، والعزلة والتقسيم¹.

أما إقليم النوبة، ففي الحقبة الاستعمارية البريطانية (1920-1945 م)، عمل الاستعمار على فصل النوبة دينيا من خلال الحملات التبشيرية المسيحية، واعتبار المسيحية وحدها مصدرا للتنوير وحماية سكانها من الآثار السيئة للحضارة العربية، وبذلت في ذلك جهودا لإقصاء الآثار العربية من جبال النوبة، فأنشأت المدارس الكنسية ووسعت من نشاطها التعليمي في المناطق الوثنية. كما تحولت النوبة إلى منطقة تنافس بين المسيحية والإسلام، وانتشر الإسلام ليصل نسبة السكان المسلمين نحو 75%، مقابل أقلية مسيحية تشكل 12% نتيجة المحلات التبشيرية المسيحية التي جاءت في الحقبة الاستعمارية².

لعبت سياسات الحكم والإدارة الاستعمارية دورا في تجذُر القبلية والطائفية، وترسيخ الفكر القبلي والعنصري من جراء سياسية المناطق المغلقة، واستمر نظام ملكية الأرض (نظام الحاكورة والدار) والذي اقترن بنظام الإدارة الأهلية، مما جعل القبلية والطائفية والاثنية مرتكز أساسي في ممارسة

¹ أمين مشابقة، ومزيغني أبكر الطيب، (2012)، مرجع سابق ذكره ، ص 45

² عبده مختار موسى (2013) مرجع سابق ذكره،،ص 252

سياسات الإدارة العامة والحكم، وشكل فيما بعد محركا للاستمرار الصراعات القبلية والطائفية. بهذا المعنى فإن الإرث الإداري الذي خلفته الحقبة القديمة والاستعمارية قد رسخ القبلية والاثنية والطائفية في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، فدخل السودان مرحلة الاستقلال وهو يواجهه معضلة تكوين اجتماعي يقدس الانتماء إلى القبيلة والطائفة كموروث إداري ورثته أنظمة الحكم الوطني المتعاقبة ما بعد الاستقلال عام 1956م.

المبحث الثالث: جذور وبدايات الصراع القبلي والطائفي والاثني في السودان

يتناول هذا المبحث الجذور العميقة لبدايات الصراع في كل من الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور، ودورها في تحديد مسار وتطور الصراع، ومدى اختلاف دوافعه ومخرجاته في الإقليمين.

المطلب الأول: جذور وبدايات الصراع في الإقليم الجنوبي

أدت السياسات الاستعمارية البريطانية إلى خلق هوية ثقافية للجنوب مغايرة عن الشمال، وبات الجنوب الأفريقي المسيحي مختلفا عن الشمال العربي الإسلامي، فظهرت بذور ما زرعه الاستعمار من تمايز عرقي وتراثي بين القبائل الجنوبية الأفريقية والقبائل الشمالية العربية، لتتجسد عبر مسار الصراع، فقد مر الإقليم الجنوبي بموجات من التمرد ضد الحكومات السودانية، بدأت أولى حركات التمرد في أب عام 1955 م في مدينة (توريت)، وهي نواة حركة "أنيانيا 1" (أنيانيا واحد)، بمنطقة الولاية الاستوائية، وكان سبب التمرد آنذاك هو وقوع حادثة مصنع القطن في مدينة (نزاره)، في الشمال السوداني وطرد 300 من العمال الجنوبيين، مما أدى إلى وقوع مظاهرات وسقوط قتلى من العمال الجنوبيين نتيجة استخدام القوات الحكومية القوة في تفريق المتظاهرين، مما ترك اثر نفسي وشعورا بالاستخفاف لدى الجنوبيين من قبل الحكومة. فعند محاولة نقل الفرقة الجنوبية إلى الشمال وإبعادها عن موطنها الأصلي، والتي ينتمي معظم أفرادها إلى القبائل الجنوبية، تمرد عناصر هذه الفرقة، وكان أول قتال يدور بمواجهة القوات الحكومية¹. وعرفت موجة التمرد الثانية باسم " أنيانيا 2"، في الستينيات أثناء (حكم الفريق إبراهيم عبود)، وشنت الحركة هجوما على مدينة (واو)، بمديرية بحر الغزال، بقيادة العقيد (جوزيف لافو)، هدفت هذه الحركة إلى فصل الجنوب عن الشمال، وحتى عقدت اتفاقية (أديس أبابا 1972 م) منح الجنوب بموجبها حكما ذاتيا فدراليا توقفت على أثرها الحرب الأهلية بعد عقد ونصف من الزمن². ثم عادت لتثور مرة أخرى عام 1983م بعد نقض الاتفاقية في عهد نميري، واستمرت كأطول حرب أهلية عرفت أفريقيا.

¹ إبراهيم حماد (2014)، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتدابير الانفصال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص 42.

² محمد نبيل الشيمي، (2010)، جنوب السودان ..جذور المشكلة وتدابير الانفصال، الحوار المتمدن، العدد، 3209، نشر تاريخ 12/8/2010، www.ahewar.org/debat/show.art.?

تعود بدايات الصراع في الجنوب السوداني إلى مسألة "حق تقرير المصير" للجنوب، عندما أقر البرلمان السوداني - بداية الاستقلال عام 1956م - الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوبيين في الحكم الذاتي، وبرز تياران سياسيان حول مسألة إعلان الاستقلال، التيار الوطني، ممثل بالحزب الوطني الاتحادي (تأسس سنة 1943م)، بزعامة علي المزيغي وإسماعيل الأزهرى، ويدعو إلى الاستقلال والاتحاد مع مصر، والتيار المتمثل بالحزب الشيوعي السوداني، والإخوان المسلمون وحزب الأمة (سنة 1945 م)، بزعامة عبد الرحمان المهدي، ويؤيد هذا التيار الاستقلال ويعارض الوحدة مع مصر، خصوصا بعد نكبة الإخوان في مصر عام 1954، مما شكل ضغطا على أول حكومة وطنية مدنية في السودان برئاسة إسماعيل الأزهرى، التي كان من أهم أولوياتها تحقيق الاستقلال، مما دفعها إلى اعترافها بحق تقرير المصير للجنوب، مقابل تصويت النخب الجنوبية لضمان صدور قرار الاستقلال من داخل البرلمان بالإجماع.

في ذلك، يرى الصادق المهدي زعيم حزب الأمة السوداني ورئيس وزراء السودان الأسبق، في مقابلة مع قناة الجزيرة " أن الإعراف بحق الجنوب السوداني في تقرير المصير كان خطأ جسيما، "لأنه جاء متمشيا مع الخطط البريطانية التي سعت إلى فصل الجنوب عن الشمال، بإيجاد الهوية "الانجلوسكسونية"، للجنوب¹.

عندما أعلن البرلمان بإجماع الأصوات جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة، في الأول من كانون الثاني عام 1956م، فقد كانت ضروريات إعلان الاستقلال بالإجماع في البرلمان السوداني قد دفعت إلى اتفاق بين النخب السياسية الشمالية من (الاتحاديين) مع النخب الجنوبية، يقضي بأرجاء منح الجنوب الحكم الذاتي الفدرالي إلى حين صياغة الدستور الدائم للسودان بواسطة الجمعية التأسيسية، تجاوبا مع إشتراط النخب الجنوبية تحقيق نظام فدرالي للحكم في الجنوب يتمشى وقرارات مؤتمر جوبا، لقاء موافقة وتأييد النخب الجنوبية لمقترح إعلان الاستقلال بقرار برلماني. كان هذا الاتفاق أول اختبار في بناء الثقة بين الشمال والجنوب، ظهرت تداعياته في

¹ قناة الجزيرة، مقابلة مع الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، ورئيس وزراء سابق، تاريخ المقابلة، 2015/8/2.

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

الأبانيا، تعني الأفعى السامة باللغة السودانية الجنوبية

الانفصال الجنوبي عن الشمال. ففي عام 1958 م رفضت الأحزاب السودانية الشمالية (الاتحاديين)، أن يتضمن الدستور حق الجنوبيين في قيام الحكم الذاتي في الجنوب، حيث جسد الدستور الهوية العربية الإسلامية للسودان، وتجاهل حق تقرير المصير للجنوبيين، واعتبرها غير مشروعة¹. الأمر الذي فتح بوابة للحرب الأهلية بين الشمال (الحكومة المركزية) والجنوب، وظهر التمرد واضحا، لمجموعات عسكرية جنوبية تابعة للجيش السوداني، شكلت ما عرف بحركة (الانيانيا 2) بزعامة جون جرنج، قائد الفرقة العسكرية، وتصاعدت الحرب الأهلية، مع توالي الأنظمة العسكرية على الحكم بدا من النظام العسكري الأول (الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958، ونظام جعفر النميري، إلى حكم الإنقاذ / الفريق البشير) ، وإتباع هذه الأنظمة سياسات استخدام القوة العسكرية لحسم النزاع، في الجنوب وفرض اللغة العربية، والوحدة قسرا.

المطلب الثاني: جذور وبدايات الصراع الأهلي في إقليم دارفور

عرف إقليم دارفور تاريخيا أنواعا من الصراع القبلي والطائفي والإثني منذ العشرينيات ، فكان الصراع بين القبائل بسبب الموارد الطبيعية من المراعي والمياه، أو بسبب الثأر أو الحدود للأراضي والمراعي التي تملكها القبائل الرعوية والزراعية، وتتميز هذا النمط من الصراع بالعشوائية ومحدودية الانتشار، فغالبا ما كان يتم تسوية هذا النوع من الصراع محليا عبر مؤتمرات الصلح والمنظومة القبلية، ولم يعتر تلك الصراعات الإصطفاف العرقي والقبلي. لكن تطور الصراع ليأخذ مسارات جديدة فقد أسهم العامل الاقتصادي ، وظروف الجفاف التي ضربت في الجزء الشمالي من دارفور، والمعروفة (بجفاف الساحل الإفريقي مطلع الثمانينيات)، وحالة المعاناة الثأرية بين القبائل نتيجة سقوط الضحايا من جراء الهجمات القبلية، في تطور أشكال الصراع وتنوع مسبباته، فبرزت عدة أنماط من الصراع يمكن حصرها بالآتي:

1- الصراع بسبب الموارد (حدود المراعي والمياه)، أدت ظروف الجفاف إلى اندفاع القبائل العربية الرعوية بصورة منظمة وقوية نحو الإستحواذ على مناطق الوسط حول جبل مرة والتي

¹ سلمان قادم ادم فاضل (2002)، حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم، دراسة لحالات اريتريا الصحراء الغربية، جنوب السودان، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 78، الطبعة الأولى، ص 70 - 73

تتميز بوفرة المياه والخصوبة من أجل الحفاظ على ثروتهم الحيوانية، فتحركت على شكل نزوح جماعي امتد من الفاشر شمالاً إلى منطقة السفانا جنوباً، كما دفعت تلك الظروف القبائل الرعوية وبخاصة الأباله (مربي الإبل)، إلى تغيير نمط رحلتهم الموسمية المعتادة وإطالة فترة بقائهم في المنطقة الجنوبية من الإقليم، فكانت حالة النزوح سبباً في زيادة حدة الاحتراب القبلي إذ سعى النازحون من الشمالي إلى اقتسام الموارد والأرض مع المقيمين من القبائل الأفريقية المزارعة، باعتباره من حقوق المواطنة¹.

في ما بعد منتصف الثمانينيات أخذت هذه الصراعات بالاتساع والتكرار وتطورت إلى حروب شاملة ذات أبعاد عرقية وقبلية، فشهد إقليم دارفور أولى صدامات مسلحة بين القبائل العربية وقبائل الفور والمساليت، وتزامن ذلك شيوع اعتقاد لدى القبائل العربية الرعوية بأنه غير مرغوب فيها في إقليم دارفور ولا نصيب لها من السلطة، بالمقابل فإن القبائل الأفريقية من الفور والرزقة والمساليت بدأت تشعر بوجود خطة مدبرة لاستئصالها من دارفور خصوصاً مع وجود تحالف بين القبائل العربية، لذلك أصبح كل طرف يسعى إلى الحفاظ على وجوده بالقوة، وبدأ الصدام في جولتين الأولى بين قبيلة الزغاوة الزراعية، والقبائل العربية الرعوية من الماهرية والمحاميد والعريقات، والجولة الثانية ضمت قبائل الفور المستقرة في جبل مرة في مواجهة تحالف يضم القبائل العربية. ما يجعل الصراعات مختلفة عما شهده إقليم دارفور في فترة ما قبل السبعينيات.

مما زاد من حدة الصراع عدم تطور نظام ملكية وحيازة الأرض منذ العهد القديم، استجابة لظروف التصحر والجفاف. فعند مطالبة القبائل التي نزحت من الشمال بحقوق المواطنة والمساواة مع القبائل المستقرة الزراعية، التي تملك (الحواكير)، -حسب النظام القديم لملكية الأرض-، فإن هذا يعني إنتزاع حقوقاً موروثاً لها، لذلك طالبت القبائل الأفريقية، بعدم المساس بالنظم القديمة لتوزيع ملكية الأرض، مما أسهم في تنمية الصراع بين القبائل المستقرة والقبائل الوافدة.

¹ أمين مشا بقة ومزيغي أبكر الطيب (2012)، مرجع سابق ذكره، ص 129.

كما أن إلغاء نظام (الإدارة الأهلية)، واستبداله في الإدارة المحلية في عهد الرئيس النميري (1969-1985)، وترافق مع غياب وضعف سلطات الدولة، وعجز القبائل من إيجاد حلول محلية طريق ما يعرف (بمجالس الكبار)، مما ترك فراغا أمنيا عزز من فرص الصدام ودفع القبائل إلى حمل السلاح وتنظيم نفسها في كيانات مسلحة للدفاع عن وجودها .

2- الصراع بسبب المناصب الإدارية والقيادة، تعزز هذا النمط في عام 1994م خلال (حكم الإنقاذ)، عندما أعادت الحكومة تنظيم الإقليم دارفور إداريا وتقسيمه إلى ثلاث ولايات، هي ولاية غرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنيينة، وولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وضمن هذا التقسيم الإداري استحوذت القبائل العربية على المناصب الإدارية الجديدة مقابل تهميش القبائل الأخرى من الأصول الأفريقية، مثل الفور والمساليت، التي اعتبرته انتقاص لدورها القيادي والتاريخي في الإقليم، وظهرت نتيجة لذلك حركات احتجاجية شعبية مطالبة بحقوقها في التمثيل في الوزارات والمناصب القيادية في جهاز الدولة وتحسين ظروف الإقليم التنموية، وكانت هذه الاحتجاجات النواة لظهور حركات سياسية مثل "جبهة دارفور" وغيرها من الحركات، من جهة واحتدام الصراع بين القبائل على المناصب القيادية والإدارية في أجهزة الدولة، فقد احتدم الصراع بين قبائل الفور المستقرة (الزراعية)، والقبائل العربية وغير العربية مثل الزغاوة الوافدة، وسعت كل من هذه القبائل إلى تشكيل تنظيم إداريا أهليا وقبليا خاص بكل منها، تستعين فيه على منافسة القبائل المقيمة في تبؤ المواقع الإدارية والتمثيلية في (مجلس الشعب الإقليمي)، الذي يعد الجهاز التشريعي في الإقليم. بداء الصراع بين القبائل من الجماعات العرقية الثلاث (العرب والفور والزغاوة)، على تبوء منصب "حاكم الإقليم" الجهاز التنفيذي للإقليم، فنشب صراع دامي بين الزغاوة والزيقات من عام 1987 واستمر حتى عام 1996 م، مثل هذا الصراع نموذجا لإستخدام التنظيم القبلي والعرقى أداة للوصول إلى تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية. وبين الجدول التالي تطور أنماط الصراع القبلي والطائفي في الإقليم، حتى عام 2003. جدول رقم (1)¹.

¹ انظر أمين مشابقة، ومزيغي أبكر الطيب، دارفور الصراع والمستقبل (2012)، ص 125

10.6%	التبعية الإدارية	55%	الصراع/ بسبب المناصب الإدارية والموارد
10.6%	العداء والتأثر	12%	الصراع بسبب القيادة

المصدر: أمين مشابقة، وامزيغي ابركر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل (2012)، ص 125

تطورت الصراعات القبلية والعرقية من صراعات بين عدد محدود من القبائل الرعوية حول المراعي والمياه وحدود الأراضي، والتي غالبا ما كانت تجد حلول لها عبر (المؤتمرات الأهلية) فيما قبل الثمانينيات، في حين تميزت بعد منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات بالانتشار وتتنوع أسباب الصراع ومحركاته كما يظهر الجدول أعلاه، كانت المناصب التمثيلية والإدارية في مؤسسات الدولة من أبرز محركات الصراع واحتلت نسبة 55% من مجمل الصراعات التي عرفها الإقليم منذ السبعينيات وحتى عام 2003، بينما احتل الصراع بسبب المناصب القيادية في حكومة الإقليم، نسبة 12% من مجمل الصراعات .

3- غياب دور الحكومة المركزية : كان غياب الدور الفاعل للحكومة المركزية منذ بداية الصراع، في دارفور من أهم العوامل التي أسهمت في تطور الصراعات من صراعات قبلية محدودة (تقليدية)، يحركها التنافس على المراعي والمياه، إلى صراعات سياسية عرقية وقبلية واسعة الانتشار، منذ عام 2003. وتزامن ذلك مع عجز وغياب السياسات الحكومية في التعامل مع تنامي ظاهرة الصراعات القبلية والطائفية والعرقية، وتركها دون اتخاذ قرارات مناسبة تحد من انتشارها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بقي نظام ملكية الأراضي (الهاكورة) التي ورثته الدولة السودانية عن فترة الاستعمار ثابتا لم يتغير، إضافة إلى استبدال النظام الأهلي القبلي، بنظام (الحكم الإقليمي)، وتراجع دور المجالس القبلية والمحلية في احتواء النزاعات القبلية والطائفية عما كان عليه في السبعينيات.

فلم تعمل الحكومة المركزية على تعديل ذلك نظام الملكية بما يتناسب والطرف والمستجدات التي عصفت في البلاد في منتصف الثمانينيات، والمتمثلة بظاهرة الجفاف والتصحر للساحل الإفريقي، بل ظلت السياسات الحكومية عاجزة عن تحقيق مبادئ المواطنة والمساواة بين السكان سواء بتوزيع الموارد والمناصب الإدارية في مؤسسات الدولة، مما أسهم في تنامي الشعور لدى القبائل

الإفريقية بالرغبة في استئصالها وتهميش دورها التاريخي في الإقليم، بالمقابل شعور القبائل العربية (الرعية التي تدفقت من الشمال تحت ظروف الجفاف)، أنها غير مرغوب فيها في الإقليم، مما دفع القبائل إلى التنظيم في كيانات وحركات تركز إلى المنظومة القبلية والعرقية وتستعين بها للدفاع عن مصالحها وتحصيل حقوقها المهضومة من قبل الدولة والقبائل الأخرى.

أنشأت القبائل العربية تشكيلات مسلحة خاصة بها، وكذلك القبائل الأفريقية أوجد مجموعات مسلحة، بدأت تلك المجموعات بالاعتداء على المقار الحكومية وتجمعات القبائل العربية، المتحالفة مع الدولة، ف وقعت أحداث دامية أدت إلى مقتل نحو 700 شخص وإحراق مئات المنازل، مما أدى إلى انخراط الدولة كطرف أساسي في الصراع مطلع التسعينيات¹.

4- صراع الهوية

دخل الصراع مرحلة مختلفة عن السابق، بتشكل الحركات المسلحة، وبدء نشاطها الفعلي، فتبلور صراع الهوية الأفريقية ضد الهوية العربية للحكومة و(النظام الحاكم). وتطور شكل جديد من الصراع وهو (صراع الهوية). ففي الجنوب السوداني مثلت الحركة الجنوبية (الأنيانا) والتنظيمات العسكرية المنبثقة عنها نوعا من الاصطفاف القبلي والطائفي والعربي، حول الهوية الأفريقية الجنوبية والديانة المسيحية، ضد الشمال بهويته العربية الإسلامية، ممثل بالحكومة السودانية والقبائل العربية، وتكرر ذلك الاصطفاف العرقي والقبلي والطائفي حول الهوية النوبية الأفريقية في دارفور وإقليم كردفان، فكانت الهوية إحدى محركات الصراع بظهور الحركات المسلحة.

المطلب الثالث - تطور الصراع وظهور حركات التمرد المسلحة في الإقليمين

ظهور الحركات المسلحة يعد مؤشرا واضحا على تطور وسرعة انتشار الصراع الأهلي في إقليم دارفور على غرار الصراع في الإقليم الجنوبي، من أبرز الحركات المسلحة في الإقليمين:

1- حركات التمرد المسلحة في الجنوب السوداني أبرزها (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ، بدأت أولى حركات التمرد الجنوبي في آب عام 1955 م في مدينة (توريت) ، والتي مثلت النواة لحركة

¹ مشابهة ومزيغني أبكر الطيب (2012) ،مرجع سابق، ص، 11- 117

"أنيانيا 1"، في الولاية الاستوائية و تلاها حركة التمرد باسم "أنيانيا 2"¹، في الستينيات بقياد العقيد (جوزيف لافو)، هدفت هذه الحركة إلى فصل الجنوب السوداني عن الشمال، وحتى عقدت اتفاقية (أديس أبابا 1972م)، التي منح بموجبها حكما ذاتيا فدراليا للجنوب دام عشر سنوات من الهدوء وانحسار الحرب الأهلية². جاء تشكيل الحركات المسلحة الجنوبية، بعد نقض نظام النيميري لاتفاقية "أديس أبابا" وإصداره مرسوما يقضي بتقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات، وإلغاء الحكم الذاتي وتطبيق الشريعة الإسلامية، تصاعدت هجمات لاهركة الجنوبية واستولت على أكبر مساحة من الجنوب، فاحتلت جبال النوبة والنيل الأزرق، وسعت إلى قيام سودنا جديدا تحت حكم (كنفدرالي) بهويته الأفريقية الزنجية المسيحية، مقابلة للهوية الإسلامية للدولة المركزية.

يعتبر "حزب الأحرار الجنوبي"، البيت الذي خرجت من رحمته الحركات الجنوبية عند تأسيسه عام 1945م، اثر تشكيل ما عرف ب (لجنة "السودنة")، التي نقلت الإدارة المدنية من البريطانيين والمصريين إلى السودانيين، رفض هذا الحزب مشروع السودنة واعترض على مقرراته، لأنه لم يضم أعضاء من أبناء جنوب السودان، وكان المحرض الأساسي لأحداث دامية شهدها جنوب السودان في تلك الفترة، ومن أهم شخوص الحزب عبد الرحمان سولي وستانيلو.

أما حزب "سانو" فقد تأسس خلال عهد الرئيس إبراهيم عبود (1958-1964)، وشكل رابطة من المهاجرين السودانيين في كندا وأوغندا وأثيوبيا، تجمع بين المسيحيين السودانيين بدعم من الكنائس المسيحية، تحت مسمى "الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني لجنوب السودان" والمعروف باسم "ساندكو"، وهو تنظيم انفصالي استغل الدين المسيحي فعمل على إذكاء الفتنة الدينية بين المسلمين والمسيحيين وشكل مليشيات قبلية عرقية وديني، ومن مؤسسيه (جوزيف اودهو وماركو³. من ابرز الانشقاقات في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان، انشقاق عام 1991، إلى جناح لام اكول من قبيلة الشلك، ورياك مشار من قبيلة النوير، مقابل جناح جون قرنق الذي ينحدر من قبيلة الدنكا.

¹ الانيانيا تعني الأعلى السامة في لغة الجنوبيين

² محمد نبيل الشيمي، (2010)، جنوب السودان .. جذور المشكلة وتداعيات الانفصال، الحوار المتمدن العدد، 3209، مرجع سابق ذكره.

³ محمد نبيل الشيمي (2010) جنوب السودان .. جذور المشكلة وتداعيات الانفصال، الحوار المتمدن، العدد 3209، مرجع سابق، نشر بتاريخ 2010/12/8

2- انضمام النوبة إلى حركة التمرد الجنوبية: انضمت المجموعات المسلحة في إقليم النوبة بزعامة يوسف الحلو إلى حركة التمرد الجنوبية، وتلاقت أهدافهما على إسقاط النظام الحاكم و(تحرير السودان). كان من أهم التشكيلات النوبية التي تحالفت مع الحركة الجنوبية لإسقاط نظام الحكم في الخرطوم، مجموعة يوسف الحلو النوبية (الذي تمرد على النظام بعد فشله في انتخابات عام2006)، وشكل من أبناء النوبة مجموعات عسكرية اندمجت مع حركة التمرد الجنوبية.

بعد توقف الحرب في الجنوب بتوقيع الحركة الجنوبية على اتفاق (نيقاشا 2005)، مع الحكومة السودانية تخلت تلك الحركة عن أبناء النوبة الذين حاربوا في صفوفها ضد النظام الحاكم ، والبالغ عددهم نحو ستون ألفا. وفي ذلك يقول : (محمد هارون كافي)، زعيم إحدى المجموعات النوبية _ في حوار له مع صحيفة الإنتباهية السودانية، "ان الحركة الجنوبية بقيادة جون جرنق قد حققت أهدافها من أبناء النوبة ثم غدرت بهم وتخلت عنهم، ... لو كنا نعلم أن الحركة الجنوبية بهذا الأسلوب من الغدر بأبناء النوبة، لم نذهب بتاتا للانضمام إلى صفوفها، ولكن ذهبنا بوصفنا قوميين ولا مأجورين"¹.

بهذا المعنى أن أبناء النوبة لم ينضموا إلى والحركة الشعبية على أساس ديني فمنهم من ينتمي إلى الإسلام والمسيحية، بل أن انضمامهم كان عنصريا على أساس الهوية العرقية، رغم أن جبال النوبة لا تقع جغرافيا في جنوب السودان وتتبع إداريا إلى إقليم كرد فان، لكن الهوية النوبية الزنجية للسكان، جعلتهم الأقرب وجدانيا إلى الجنوب منه إلى الشمال.

3- حركات التمرد المسلحة في إقليم دارفور: يمتاز إقليم دارفور بوجود العديد من القبائل التي لها امتدادات داخل الدول الإفريقية المجاورة بالنظر إلى حدوده المفتوحة على دول الجوار، مما يجعله متأثرا بالصراعات في الدول الجوار سواء بالصراع التشادي الداخلي أو الصراع الليبي التشادي حول شريط الأوز الحدودي، والصراعات الداخلية في أفريقيا الوسطى، مما سهل انتشار السلاح بين القبائل الدار فورية. ومن جهة أخرى سادة بين السودانيين ومنذ الاستقلال عام 1956م فكرة

¹ محمد هارون كافي، في حوار مكتوب، مع صحيفة الإنتباهية، موقع (سودادرس)، أجرى الحوار بدر الدين صلاح، ونشر في 17/7/2011 الموقع: <www.sudadress.comLsudanfairL13077>

مفادها احتكار العرب وهيمنتهم على السلطة والمناصب القيادية في الحكومة المركزية، وحرمان النخب السياسية من الأقليات العرقية والقبائل الأفريقية في إقليم دارفور، من التمثيل السياسي في مناصب الحكومة المركزية وخاصة السيادية منها، وترافق ذلك مع إهمال الإقليم وتردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية .

ما دفع إلى ظهور تنظيمات تطالب بإصلاح أوضاع الإقليم الاقتصادية والتنموية والحقوق في التمثيل السياسي، من أبرزها "جبهة نهضة دارفور"، والتي طالبت بضرورة تمثيل الإقليم بنواب من الإقليم نفسه، إلا أن احتوائها من قبل الحزب الحاكم (الإنقاذ)، عن طريق استمالة بعض قياداتها ومن أبرزهم (علي الحاج محمد) قد حد من نشاط الحركة. ونشأت حركات أخرى سرية مثل حركة (سوني)، معظم عناصرها من المتقاعدين العسكريين في الحكومة السودانية وينحدرون من قبائل الفور والمساليت والزغاوة، وطالبت بحمل السلاح للوقوف بوجه استغلال الشماليين للفساد من سكان دارفور ووصفهم بالرأسماليين، على غرار ما فعلت حركة الانانيا الجنوبية¹.

بالنتيجة ظهور صراع مختلف عما شهده الإقليم من نزاعات قبلية تقليدية منذ عشرات السنين حول المراعي والمياه، فقد تطورت إلى صراعات سياسية مابين العام 2002 إلى عام 2003م، تقودها عدة حركات سياسية من أبرزها:

أ- حركة تحرير السودان: بدأت هذه الحركة تحت اسم (جبهة تحرير دارفور)، كما أعلنت في بيانها الأول، ثم عدلت من اسمها إلى حركة تحرير السودان، تجنبا للظهور بمظهر الانفصال، وشكلت جناحا عسكريا باسم "جيش تحرير السودان" من قبائل الفور والمساليت والزغاوة ذات الأصول الأفريقية، بزعامة المحامي عبد الواحد محمد نور ومنى أركو ميناوي من قبيلة الزغاوة، الذي تربطه علاقات بالنظام الإريتري، وباشرت نشاطها الفعلي في عام 2001، فقامت بعمليات عسكرية ضد الحكومة المركزية ، ثم انشقت عنها حركات ذات طابع قبلي أهمها جناح عبد الواحد محمد نور ذو الاتجاه القومي، وجناح منى ماركى².

¹ زكي البحيري (2008)، أصول الأزمة وتدابير المحكمة الجنائية الدولية، ص، 122، مرجع سابق ذكره.
² المركز السوداني للخدمات الصحفية على الرابط: www.mugrn.net/sudannews/smc.htm

ب- حركة العدل والمساواة: كان معظم مقاتلي الحركة من قبيلة الزغاوة ، أسس هذه الحركة الدكتور خليل إبراهيم في عام (2003)، أثناء إقامته في لندن، بعد كان عضوا بارزا في حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، وقياديا بارزا في الجبهة القومية الإسلامية، من المقربين من زعيمها الدكتور حسن الترابي، انتقل من الاتجاه الإسلامي إلى الاتجاه العلماني، وتبنى الخطاب الأثني والقبلي، وأصدر في عام 1999 (الكتاب الأسود)، الذي تضمن تفنيدا عرقيا لاستئثار أبناء القبائل العربية بالمناصب والوظائف العليا للسلطة، وحرمان أبناء الأقاليم من القبائل الأفريقية من التمثيل السياسي، ويذكر "ان من بين 800 من أصل 887 من الوظائف القيادية في الحكومة المركزية يشغلها العناصر الشمالية ويحرم أبناء دارفور من تلك المناصب والوظائف العليا في الدولة وتهميش الإقليم تنمويا"، وأهم ما تدعو إليه الحركة، هو (العلمانية) فصل الدين عن الدولة وإيجاد سودنا ديمقراطيا، عبر تحالف أبناء المناطق المهشمة للوقوف وحمل السلاح ضد تسلط الحكومة المركزية ، ولم تتبنى الحركة أية مواقف أو دعوات انفصالية، لكنها قامت بعدة عمليات عسكرية أشهرها الهجوم على أم درمان عام 2008 م. إنشقت الحركة في العام 2004 إلى جناح برئاسة خليل إبراهيم، وجناح إدريس رزق او (جبهة الخلاص الوطني).

ج- التحالف الفدرالي: أسس التحالف الفدرالي أحمد إبراهيم إدريخ، على أثر خلافه مع الرئيس السوداني جعفر النميري، بسبب الإتصال بمقاطعة سكسونيا الألمانية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية عندما كان واليا على إقليم دارفور، وكان هذا الخلاف أحد بداية انشقاقه عن الحكومة المركزية. ينتمي إدريخ إلى قبيلة الفور ويمتاز بالتعصب إلى الهوية الأفريقية والبعيد ألاتي، شكل تيارا سياسيا معارضا لحكومة الخرطوم باسم (التحالف الفدرالي) في الخارج، ويعمل شريف حرير نائبا لرئيس الحزب، وهو ذو توجهات علمانية، وينظر إلى العرق الأفريقي من الزاوية الإثنية والثقافية معا، ويعتبر ذو ثروة مالية ونفوذ مكنه من لعب دورا أساسيا في تنظيم ودعم الحركات الدارفورية في الأوساط الأوروبية عند بدء أزمة دارفور، إنشق التحالف الفدرالي إلى جناح أحمد إدريخ ذو التوجه القومي، وجناح شريف حرير ذو التوجه العلماني¹.

¹ زكي البحيري(2008) المرجع السابق، ص ص، 129

د- جماعات الجنجويد: كلمة الجنجويد، تعني جن يركب على جواد وهو الرجل الذي يركب جوادا ويحمل سلاح رشاش (جيم 3)، وعند سكان دارفور يعني الجنجويد، صعلوك من عرب دارفور يدعى حامد جن مارس العنف والسلب والقتل مع عصابته ضد القرى الإفريقية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، والجنجويد، هي جماعة مسلحة لا تنتمي إلى عرق محدد، ظهرت في دارفور منذ عام 1987 م وتشكلت في إطار الصراع بين العرب والأفارقة الذي تطور من الصراع بين الرعاة والمزارعين¹.

بدأت الحركات الدار فورية نشاطاتها الفعلية على شكل هجمات على مواقع حكومية وتجمعات القوات العسكرية في الإقليم منذ عام 2001 م، بعد وقوع صدام بين قبيلة الزغاوة وقبيلة أولاد زيد العربية وقتل في المواجهات القبلية عدد من الزغاوة، ونتيجة لتباطؤ الحكومة في القبض على الجناة أقامت قبائل الزغاوة قبلية في منطقة كانوي والطينة، معسكرات تدريب للتجمعات قبلية في جبل مرة . بدأت تلك المجموعات بمهاجمة المقرات الحكومة والمحافظات والمؤسسات الرسمية للدولة، تحت شعار (تحرير دارفور) وتتابع هجمات التمرد في عام 2003، وأدت إلى مقتل نحو 7000 شخص وإحراق مئات البيوت للسكان مستغلة انشغال الحكومة في المفاوضات مع الحركة الجنوبية، كما اشرنا في بداية هذا المطلب.

يتضح نشأة الحركات السياسية وأجنحتها العسكرية، ارتكزت على المكون العرقي والطائفي في إقليمي دارفور والإقليم الجنوبي، وتأسست طبقا للتشكيلة القبلية، فالحركات المسلحة في دارفور تشكلت من قبائل الفور والمساليات والزغاوة ، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب كان معظم عناصرها من قبائل الدنكا والشلك والنوير، كبرى قبائل الأفريقية الجنوبية، وبدا الطابع القبلي الإثني "والعصبي" مسيطر على منهجية الحركات المسلحة وأجهزتها، فقد اتسمت الحركات المسلحة بميزات بنيوية جعلتها سريعة الانقسام والإنشطار، من أهمها².

1- سيطرت المصالح القبلية والطائفية على الأجندة السياسية والعسكرية، مثلا تعتبر مجموعة منى ماركى أنها هي التي تشكل القوة الضاربة على الأرض لحركة تحرير السودان، وتهميش

¹ زكي البحيري (2008) المرجع السابق، ص، ص 145

² أمين مشابقة و ميزغني أبكر الطيب (2012) مرجع سابق ص 160

القبائل الأخرى، فتعتبر قبيلة الدنكا العمود الفقري في الحركة الجنوبية، وتتجاهل دور قبائل النوير والشلك، مما يفقد الحركة القيادة الجماعية.

2- تأثير النفوذ القبلي لقيادات الحركة وخاصة العسكريين منهم، واستثناء الصراع على السلطة داخل الحركة، فكان الصراع بين رباك مشار وجون جرنج في الحركة الجنوبية، والصراع بين جناح منى ماركو، وجناح عبد الواحد محمد نور المؤسسين لحركة تحرير السودان في دارفور.

رابعاً: العلاقة بين بدايات الصراع في الجنوب السوداني وإقليم دارفور.

بعد استعراض جذور الصراع ومحركاته واستراتيجيات والقوى المنخرطة فيه، تبرز التساؤلات التالية: هل هذه الحركات المسلحة في الإقليم حركات إصلاح أم أنها تمهدا للانفصال؟ وهل التنوع الطائفي والقبلي والاثني تسبب في تفجر الصراعات القبلية والطائفية؟ وهل الصراع في دارفور يحاكي الصراع الذي شهده الإقليم الجنوبي، أم أنهما مختلفان من حيث البدايات والجذور والمخرجات؟ أم أن كل منهما يمثل امتداد للآخر؟.

يتشابه الصراع في الإقليم في عدة جوانب أهمها، بنية الحركات المسلحة، وهيكلية الاصطفاف القبلي والعرقى بين القوى المتحاربة. فكانت بنية الحركة الشعبية لتحرير السودان (الانيانا)، بنية قبلية وعرقية وطائفية، تمحورت حول الهوية الزنوجية الأفريقية والدين المسيحي، نواتها من أبناء قبيلة الدنكا وهي كبرى قبائل الجنوب، والقبائل الجنوبية الأخرى مثل النوير والشلك، وسعت الحركة الجنوبية إلى فصل القبائل العربية في إقليم النوبة عن القبائل (الأفريقية) وأنشأت لذلك (تحالف الأجنق) وهو تحالف بين القبائل الجنوبية الأفريقية والقبائل النوبية يستهدف فصل النوبيين عن العرب اللذين يشاطرونهم الإقليم¹. تكرر هذا النموذج لدى الحركات المسلحة في إقليم دارفور، فحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، التي ارتكزت على (الهوية الأفريقية) والنزعة القبلية والعرقية، تشكلت من قبائل الفور والمساليات والزغاوة، وأقصت القبائل العربية التي تشاطرها الإقليم، بل ونفذت ضدها عدة هجمات ما بين عام 2001-2003، سعياً إلى إنهاء

¹ الجزيرة نت، محمد هارون كافي جبال النوبة، حوار مع صحيفة الانتباهية، بتاريخ 7/7/2011، مرجع سابق ذكره.

الوجود العربي في الإقليم. بينما يختلف الصراع في دارفور عنه في الإقليم الجنوبي من حيث جوهر الصراع ومكوناته من عدة جوانب أهمها:

1- من حيث بدايات الصراع، كان الصراع في الجنوب قد بدأ كصراع سياسي تطور إلى تمرد عسكري، بدأ بتمرد الفرقة العسكرية في إقليم الاستوائية عام 1955، بينما تعود بداية الصراع في دارفور صراعات قبيلة تقليدية بين الرعاة والمزارعين على الموارد، ودخلت مراحل التطور والتدرج من الصراع القبلي المحدود، إلى صراع سياسي تحركه الهوية الأفريقية والنوبية واسع الانتشار ومنظم، جرى فيه تسييس القبيلة والطائفة، من قبل الأطراف المتصارعة .

2- من حيث الأهداف، كانت المطالبة بالمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التتموية لدى الحركات الدار فورية تجسد فيما جاء به (الكتاب الأسود)، بينما كان الانفصال وتكوين دولة مستقلة، في الجنوب هدفا رئيسيا، استنادا إلى قرار الجمعية التأسيسية حول حق تقرير المصير لجنوب السودان في فجر الاستقلال عام 1956م.

3- نمط الصراع: امتاز الصراع في الجنوب السوداني في أنه نموذج لصراع (إنفصالي وعدائي)، إرتكز إلى اختلاف في الدين والثقافة والهوية والعرق، وما خلفته السياسة الاستعمارية البريطانية من فصل عنصري وهوية جنوبية أفريقية، بينما جاء الصراع في دارفور يميل إلى الاتجاه الإصلاحية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية، مع أن الصراع لم ينته بعد وتظهر مخرجاته النهائية، بما أن بداية الصراع تعود إلى صراع على الموارد والمراعي والمياه، والمساواة في توزيع الثروة والسلطة. يلخص الجدول المقارن أوجه الاختلاف كما يلي : الجدول رقم (4).

عوامل اختلاف	الصراع في إقليم دارفور	الصراع في الجنوب السوداني
بداية الصراع ومحركاته	صراع قبلي على الموارد تحول إلى سياسي	صراع سياسي تطور إلى تمرد عسكري ضد الدولة
أهداف الصراع	مازال مستمرا، ويهدف إلى إسقاط النظام وإحداث تغييرات اقتصادية وسياسية	الانفصال وتكوين دولة مستقلة،
نموذج لصراع	يميل إلى معارضة النظام، وإحداث تغير سياسي	انفصالي وعدائي
المخرجات	حرب أهلية تنسم بطول الأمد	الانفصال و بروز دولة جديدة

الخلاصة

بحث هذا الفصل العلاقة بين التكوين السكاني التعددي بتنوعه الأثني والثقافي وبداية الصراع الأهلي في الجنوب السوداني وإقليم دارفور، وبين دور الإرث الاستعماري البريطاني في نظام الإدارة والحكم في استثارة الانتماء العرقي والطائفي، من خلال انتهاجه سياسة المناطق في الجنوب السوداني وإقليم دارفور، وخلق ثقافة متميزة في تلك المناطق، كانت إحدى محركات الصراع، ليأخذ أبعادا عرقية وطائفية تغذي النزعية الانفصالية في الجنوب السوداني، وتسهم اتساع رقعة الصراع العرقي والطائفي في إقليم دارفور.

دخلت السودان مرحلة الاستقلال وهي تواجه معضلة تكوين سكاني يقدر الانتماء الطائفي والعرقي، ويتجاهل الانتماء الوطني والهوية الوطنية، ولم يستطع الانفكاك من هذه المعضلة، فتوارثها الأنظمة الوطنية المتعاقبة، وطبقت سياسات قادت إلى تطور الصراع من الطابع التقليدي إلى صراع سياسي على السلطة، استدع توظيف هذا التنوع العرقي والثقافي في الصراع، لنيل حق تقرير المصير في الجنوب السوداني، أو الحقوق السياسية والاقتصادية وإنهاء التهميش الاقتصادي والسياسي في إقليم دارفور. مما يعني أن التكوين السكاني التعددي لم يكن سببا كافيا للتجزئة والانفصال الجنوبي، وإثارة الصراع الأهلي في إقليم دارفور.

الفصل الثالث

أنظمة الحكم المتعاقبة طبيعتها ودورها في تأجيج الصراع الأهلي السوداني
المبحث الأول: الأنظمة الشمولية والتعددية المتعاقبة على حكم السودان
منذ الاستقلال.

المبحث الثاني: أزمات أدوات الحكم في الأنظمة السودانية الشمولية
والتعددية.

المبحث الثالث: سياسات الحكومات المركزية المتعاقبة، ودورها في تأجيج
الصراع الأهلي.

المبحث الرابع: الاتفاقيات ومساعي إنهاء الصراع سلمياً.

الفصل الثالث

أنظمة الحكم المتعاقبة طبيعتها ودورها في تأجيج الصراع الأهلي السوداني

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دور أنظمة الحكم الوطني المتعاقبة بعد الاستقلال، في تأجيج الصراعات الطائفية والعرقية في الجنوب السوداني وإقليم دارفور. ويبحث من منظور مقارن أزمات تلك الأنظمة في أدوات الحكم، والسياسات التي انتهجتها في إدارة الصراع الأهلي، في المجال الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والديني، والمساعي لإنهاء الصراع سلميا عبر الاتفاقيات، أو الحل العسكري لفرض الوحدة بالقوة.

المبحث الأول: الأنظمة التعددية والشمولية

منذ أن نالت السودان استقلالها عام 1956م، باسم جمهورية السودان الديمقراطية، تشكلت أول حكومة (مدنية) برئاسة "إسماعيل الأزهرى" وهو أول رئيس وزراء منتخب في السودان. تعاقبت على الحكم الأنظمة السياسية المدنية والعسكرية، فعاش السودان فترة الحكم التعددي الحزبي لمدة أحد عشر عاما، وخمسين عاما من الحكم العسكري الشمولي، كانت الانقلابات العسكرية طابعا مميزا لتداول السلطة ومعلما أساسيا في العملية السياسية. وقع الانقلاب العسكري الأول عام 1958م واستولى الفريق إبراهيم عبود على السلطة بدعم من حزب (الأمة الإسلامي) بزعامة عبد الله خليل، وأطاح بأول حكومة مدنية، أعقبه (الانقلاب العسكري الثاني في أيار 1969م) عندما أطاح اللواء جعفر النميري بالحكم المدني الثاني مستعينا بتنظيم الضباط الأحرار والحزب الشيوعي، وظل في الحكم حتى استولى الفريق عبد الرحمن سوار الذهب على السلطة بالانقلاب الثالث عام 1985م، مدعوما من انتفاضة شعبية، وعادت الحياة النيابية للسودان عندما سلم الأخير السلطة إلى الحكم المدني بعد فترة انتقالية لمدة عام. باستيلاء الفريق عمر حسن البشير على السلطة عام 1989م، انتهى الحكم المدني في السودان عندما أطاح بآخر حكومة مدنية بالانقلاب العسكري الرابع تحت اسم (ثورة الإنقاذ)، مدعوما من تنظيم (الجبهة الإسلامية القومية) التي توارت عن المشهد السياسي في بداية الانقلاب، وظل البشير في الحكم حتى الآن¹.

¹ محمود عابدين صالح (2003)، أزمة نظم الحكم في السودان، رقم الإيداع 7117 / 2003، ص 44، ص 57 - 67

المطلب الأول: الفترات التعددية والحكم الديمقراطي

تعد الفترات التعددية التجربة الديمقراطية من الحكم في السودان، وهي الفترة الزمنية التي تولت فيها الأحزاب السياسية السودانية مقاليد السلطة بعد الاستقلال عام 1956م، مدة أحد عشر عاماً في ثلاث فترات من الحكم، تميزت بمشاركة واسعة للأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية، وجرّت ثلاث جولات انتخابية في الأعوام (1956، 1968 و 1986م)، كان من أبرز الأحزاب السياسية المشاركة، الحزب الوطني الاتحادي، الاتحاد الديمقراطي، وحزب الأمة (جناح الصادق وجناح الإمام)، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، والجبهة الإسلامية القومية (حزب المؤتمر الشعبي حالياً)، ولم تشارك الأحزاب الجنوبية مثل حزب (سانو)، بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني في الجنوب. وتتميزت الفترات الديمقراطية بالانقسامات الحزبية و حالة الاستقطاب والتحالفات بين الأحزاب العقائدية والطائفية التي تصدرت المشهد السياسي مما سهل إقصاءها عن الحكم بالانقلابات العسكرية. تنقسم فترات الحكم التعددي (المدني) إلى ثلاث فترات رئيسة¹:

1- الفترة التعددية الأولى (1956- 1958م) وتبدأ من (أوج الحكم الوطني)، عند تشكيل أول حكومة وطنية مدنية برئاسة إسماعيل الأزهرى، وهي حكومة ائتلاف ديمقراطية بين حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الأمة، وتوصف بأنها حكومة لإنّقال السلطة من الإدارة الاستعمارية إلى الحكم الوطني عند الاستقلال واستمرت لمدة ثلاث سنوات.

2- الفترة التعددية الثانية (1964 - 1969م)، وتمثل عودة الحكم المدني بعد الإطاحة بنظام الفريق إبراهيم عبود بالانتفاضة الشعبية عام 1964م. تميزت هذه الفترة بوجود حكومات غير مستقرة، فنتائج إنتخابات عام 1965م لم تكن حاسمة ما أدى إلى عجز الأحزاب الفائزة عن تشكيل الحكومة بمفردها، دفع ذلك إلى حالة من الاستقطاب والتحالفات الحزبية وتشكيل حكومات ائتلافية. يظهر الجدول رقم (1) تعاقب حكومات الفترة التعددية منذ تولي الحكومة الإنتقالية عام 1964م حتى وقوع الانقلاب العسكري الثاني (انقلاب أيار 1969م)².

¹ محمود عابدين صالح (2003) أزّامات نظم الحكم في السودان، مرجع سابق، ص 43 - ص 47،

² حسن الحاج علي (2012)، الانقلابات العسكرية في السودان الدوافع والأسباب، مركز التنوير المعرفي، العدد 12414 جامعة الخرطوم، الموقع: tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=88

التاريخ	الحكومة
- شباط 1964	- حكومة انتقالية
- تموز 1965	- حكومة ائتلافية جديدة (حزب الأمة، الحزب الوطني الاتحادي، محبوب رئيسا للوزراء).
- تموز 1966	- حكومة ائتلافية جديدة من حزب (الأمة والوطني الاتحادي) الصادق المهدي رئيسا للوزراء.
- أيار 1967	- حكومة ائتلافية جديدة من (حزب الأمة، الوطني الاتحادي) محبوب رئيسا للوزراء
- أيار 1968 - 1969	- حكومة ائتلافية جديدة من (حزب الأمة، الوطني الاتحادي) .

3- الفترة التعديعية الثالثة (1986 - 1989م): بعد سقوط (نظام جعفر النميري)، وتسلم المجلس العسكري الإنتقالي للسلطة برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب لمدة عام، عاد الحكم المدني إلى السلطة، بعد انتخابات عام 1986م ولم تسفر نتائجها عن إحراز أغلبية لأي حزب تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده¹. لذلك اتسمت حكومات هذه الفترة كسابقاتها بعدم الاستقرار، فتعاقبت سبع حكومات ائتلافية خلال ثلاث سنوات، تشكلت من بعض الأحزاب مثل (الأمة، الاتحادي الديمقراطي والحزب القومي، والحزب الشيوعي، والجهة القومية الإسلامية، وأحزاب جنوبية أخرى). كما لم تخل هذه الفترة من تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم، التي أصدرت مذكرات عام 1989م، تمهل الحكومة أسبوعاً لتنفيذ مطالب المؤسسة العسكرية بزيادة تسليح الجيش لمواجهة تصاعد هجمات الحركات المتمردة في الجنوب و التي أدت إلى احتلال مدن حيوية، كانت هذه التدخلات من بين الأسباب دفعت الوزراء إلى الاستقالة.

تميزت الفترات التعددية الثلاث (الحكم الديمقراطي)، أنها أنتجت حكومات غير مستقرة ضعيفة الأداء هشة التكوين، لم تستطع حماية نفسها من تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم، كما لم تفلح في إيجاد قواعد متينة لحكم البلاد تستجيب لتطلعات أهل الجنوب في الحكم اللامركزي، أو تنفيذ مشاريع اجتماعية أو اقتصادية تؤسس لإستقرار سياسي واقتصادي. ويمكن تلخيص أسباب ضعف أداء الحكومات الديمقراطية بالسببين التاليين²:

¹ انظر محمود عابدين صالح، (2003) أزمتان نظم الحكم في السودان، نتائج الانتخابات في الفترات العديدة الحزبية، ص45-47.

² الطيب زين الدين، (2015)، الديمقراطية التوافقية طريق الاستقرار في السودان، نشر في جريدة الراية بتاريخ 5/22/2015 <http://www.raya.com/news/pages/03c8f0da-98b8-47a3-8746-bc2f3375995c>

1- قصر المدة في الحكم وحداثة تجربة الحكم الوطني، إذ جاء الحكم المدني بعد نحو ستين عاما من الاستعمار البريطاني الذي خلف إرثا ثقافيا ولغويا ودينيا واقتصاديا عزل بين الشمال والجنوب وكرس التفرقة العنصرية على أسس قبلية وعرقية وطائفية في كل أنحاء السودان، إلى جانب ما يسود من ثقافات عصبية محلية، ساهمت في تخليق أزمات يصعب على الحكومات الانفكاك منها في فترات قصيرة من الحكم.

2- تشكلت الحكومات الائتلافية من أحزاب سياسية مثل (حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي والجهة الإسلامية القومية)، وهي أحزاب متنافرة ايدولوجيا وذات بنية قبلية وعرقية، تفتقر إلى نهج ديمقراطي في أجهزتها الحزبية، ويغيب الاتفاق فيما بينها على نمط سلمي لتداول السلطة، ويصعب أن تشكل سندا لاستقرار سياسي في الحكم .

المطلب الثاني فترات الحكم العسكري والأنظمة الشمولية

حكم الأنظمة الشمولية، هي الحقبة الزمنية التي استولت فيها الأنظمة العسكرية على السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية، تمثلت في أربع أنظمة دام حكمها نحو ثماني وأربعين عاما (1958- 64، 1969-85، 1989-2016 م). رغم اختلاف وسائل الانقلاب سواء بالاستعانة بالمؤسسة العسكرية، أو الأحزاب السياسية والانتفاضات الشعبية، تتفق الأنظمة الشمولية حول رؤية واحدة في خطابها السياسي في طرح نفسها بديلا عن الأنظمة التعددية الحزبية، فأطلقت على الانقلاب اسم (ثورة)، لإصلاح ما أفسدته الأنظمة الحزبية التي سبقتها في الحكم.

إذا كان الانقلاب على أي نظام حكم يبدوا نظريا الخيار الأسهل والأسرع للتخلص من النظام الحاكم، فإن ثمة مشاكل خطيرة تصاحب هذا الخيار، لأن الانقلاب لا يغير من مساوئ توزيع السلطة والثروة في أوساط المجتمع. يورد جنين شارب، أن الانقلاب على نظام استبدادي أو حزب حاكم يفتح المجال واسعا ليتحول النظام الجديد إلى نظام أكثر استبدادية من النظام السابق، بعد أن يعزز النظام أو الحزب الجديد من نفوذه في الحكم، ولأن آمال الشعب المضطهد عقدت عليه فهو يستطيع أن يفعل ما يريد دون مراعاة للحقوق والحريات¹. ولعل ذلك تجسد في تجارب الحكم العسكري في السودان بعد الاستقلال ومنها:

¹ جيني شارب، (2009) من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ترجمة خالد دار عمر، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 17.

1- الحكم العسكري الأول (1958-1964م)، وقع الانقلاب الأول واستولى الفريق إبراهيم عبود على الحكم في 17/تشرين الثاني 1958م وأطاح بالحكم المدني، وشكل (المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة)، لإدارة شؤون البلاد¹. فأصدرت الحكومة العسكرية قانوناً جديداً في العام 1961م يحد من نشاط الأحزاب والقوى الاجتماعية، بذلك سيطرت الذهنية العسكرية على مفاصل الحكم وأقصت مظاهر التعددية والمشاركة السياسية للأحزاب والنقابات. كما جاء الانقلاب مغايراً للتقاليد البريطانية التي تأسس عليها الجيش السوداني في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكم المدني، ليؤسس لعلاقة جديدة من التدخل العسكري في الحكم، ظلت صفة ملازمة للعمل السياسي في السودان، فأصبح وقوع انقلاب عسكري على الحكم المدني والإستيلاء على السلطة بطريقة (الباب الدوار)، هو النمط السائد للحياة السياسية السودانية².

2- الحكم العسكري الثاني (1969-1985م) يعرف ب(النظام الماوي)، نسبة إلى انقلاب الفريق جعفر النميري في أيار عام 1969م. سبق هذا النظام حكومات تعددية غير مستقرة ناتجة عن حالة من الاستقطاب السياسي والتحالفات الحزبية، فيما تجاهلت مشاكل البلاد والحرب في الجنوب السوداني. في ظل هذه الظروف، تلاقت مصالح تنظيم (الضباط الأحرار)، والحزب الشيوعي السوداني في مواجهة الأحزاب الطائفية (الأمة والاتحادي الوطني التي حكمت البلاد في الفترات التعددية السابقة)، فتهيأت فرصة مواتية لانقلاب أيار 1969م واستيلاء نميري على السلطة. جاء هذا الانقلاب متأثراً (بالتجربة الناصرية) ودعوتها إلى الاشتراكية والقومية العربية، ويطلق على الفترة الزمنية لحكم هذا النظام (الفترة اليسارية)، إذ تميزت بتأميم ومصادرة كثير من المؤسسات الاقتصادية، شملت المصارف والشركات الأجنبية، ودور السينما وعدة مصانع للنسيج والألبان، ووسائل الإعلام مثل جريدة الأيام ووكالة أنباء السودان، وإصدار قانون الأراضي غير المسجلة وجعلها ملكاً للدولة³. كما أقصى النظام دور الأحزاب السياسية والنقابات وألغى مظاهر التعددية التي سادت في الحكم السابق، وأعلن في البيان الأول في 6 حزيران 1969م، "تأييد حق الجنوبيين في الحكم الذاتي باعتباره مفتاح الحل لمشكلة الجنوب".

¹ محمود عابدين صالح أزمات أدوات الحكم في السودان، مرجع سابق، ص 43

² حسن الحاج علي أحمد (2012)، الانقلابات العسكرية في السودان الدوافع والأسباب، مركز التنوير المعرفي، العدد 12414 جامعة الخرطوم، الموقع: anweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=88

³ بكري الصايغ (2014) صحيفة الركوبة 3014/5/25 الذكرى ال 45 لانقلاب جعفر النميري- www.alrakoba.net/articles-action-show-id-50067.ht

3- الحكم العسكري الثالث ، ويعرف بالحكم الانتقالي (1985-1989م)، مع بدء الموجة الثانية من حرب الجنوب عام 1983 م، إندلعت الانتفاضة الشعبية في الرابع من نيسان عام 1985م وأطاحت بنظام (جعفر النميري) وتولى الجيش السلطة، وتشكل "مجلس عسكري انتقالي" برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، الذي سلم السلطة طوعا للحكم المدني بعد عام لتبدأ الديمقراطية الثالثة بعودة الحكم المدني¹.

4- الحكم العسكري الرابع (نظام الإنقاذ 1989 م)، شكل هذا الانقلاب توجهها ايدولوجيا إسلاميا وسابقة لقيام حركة إسلامية في الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب العسكري الذي نفذته (الجبهة الإسلامية القومية) دون أن تعلن علاقتها به، إلا ما كشفت عنه انشقاقاتهم من ترتيبات الانقلاب التي أعدها (مجلس الشورى المكون من 60 عضوا منهم الدكتور حسن الترابي). تميزت الفترة الأولى من حكم الإنقاذ بمشاركة الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة، إذ سيطرت القيادة المدنية للجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة وهيأت ظروف الحرب الأهلية في الجنوب لتعبئة الجماهير دينيا، فأوجدت تشكيلات قبلية وطائفية وعرقية من القبائل العربية في الجنوب تعمل في مواجهة الأقليات الأفريقية الزنجية التي تشاطرها الإقليم.

إن ما يشير إلي تباعد سياسات هذه الأنظمة السودانية عن بيئتها السياسية الداخلية و عدم قدرتها على التعبير عن توازنات ومصالح الشعب²، هو أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الحكم (السلطة)، في النمطين (المدني والعسكري)، ظلت قائمة على تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم، والهيمنة على مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية وما يعرف ب(المهنية الجديدة للمؤسسة العسكرية³) في العمل السياسي.

فرغم تعدد حالات الخلافة في الحكم بين الأنظمة الشمولية والأنظمة الحزبية التعددية في ست حالات على مدار ثلاثين عاما، تكرر نمط التداول العنيف للسلطة، ولم تستطع تلك الأنظمة تطوير حلول سلمية للتداول السلطة من الناحية الدستورية والقانونية، ولم تأت النماذج الانقلابية والمدنية بأية حلول مستدامة لمشكلة الجنوب السوداني ومشاكل السودان الاقتصادية والسياسية .

¹ حسن الحاج علي احمد (2012)، الانقلابات العسكرية في السودان الدوافع والأسباب، مركز التنوير المعرفي، العدد 12414 جامعة الخرطوم، الموقع: tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=88

² صلاح سالم زرقوتة (1985) أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، ص، ص 258 - 260

³ المهنية الجديدة للمؤسسة العسكرية: تعني اكتساب الضباط الجيش خبرات سياسية إلى جانب خبراتهم العسكرية، ومسؤولية المؤسسة العسكرية عن إدارة البلاد إلى جانب وظائفها التقليدية في حماية البلاد، مما يعني أن تدخل الجيش في الحكم له مبرراته ضمن المفهوم

المبحث الثاني: أزمات أنظمة الحكم السودانية

يختص هذا المبحث في أزمات أدوات الحكم في الفترات الديمقراطية والشمولية، فقد ظلت بدائل أنظمة الحكم المدني لا تتعدى إحلال أحزاب المعارضة بديلا عن الحزب الحاكم، أو حدوث انقلاب عسكري يطيح بالحكم المدني و يستولي على السلطة، فالمحصلة أن ظلت البدائل التقليدية هي الحلقة نفسها أو (الباب الدوار) في الصراع على السلطة والطابع المميز للحياة السياسية السودانية.

أولا: محددات أزمة أدوات الحكم

يمكن استنتاج بعض المعايير من ما تقدمه (نظرية النظم)¹ تساعد في تحديد طبيعة الأزمات أدوات الحكم، وتدلل على استمرار وجودها في تجارب الحكم الشمولية والمدنية منها :

1- تستمر الأزمة التوزيعية والاستجابية ، وعجز النظام السياسي على الاستجابة لمطالب أفراد المجتمع ، طالما بقيت أنظمة الحكم لا تتوافق سياساتها وقراراتها مع طموحات ومطالب المجتمع. فالأحزاب السياسية السودانية التي حكمت البلاد في الفترات التعددية، ظل يلزمها الاعتقاد بأنها ممثلة للشعب وترى انه لا يقوى على ممارسة حقه في السلطة، بسبب عوامل التخلف والاضطهاد التي يزرع تحتها، أي إتباع (النهج النخبوي في توزيع السلطة). كما تشابهت تلك الأحزاب في سياساتها وأخطائها في إدارة دفة السلطة، مما أفسح مجالا واسعا أمام الانقلابات العسكرية التي جاءت على أنقاضها وأخطائها لتشكل البديل.

2- تستمر الأزمة التنظيمية، في حالة غياب التداول السلمي للسلطة من تجارب الحكم السودانية، واقتصارها على النمط الانقلابي ، فتصبح حالة الاستقرار في الحكم مرهونة بقدرة النظام الحاكم على منع حدوث الانقلابات العسكرية ضده، بقدر ما يمارس من سياسات القمع والعنف لإضعاف المعارضة، وإقصاء المشاركة السياسية وتجاهل التعبير عن إرادة الشعب.

وفي كلا الحالتين بقي الشعب بعيدا عن فرصة التعبير عن قبوله لتلك الأنظمة الحزبية أو العسكرية الشمولية، بل تفرض عليه سواء عند سقوط الأنظمة العسكرية أو تولي الأحزاب

¹الخرجي، ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 55-ص 70

السياسية للسلطة أو عند حدوث انقلاب عسكري يطيح بالأنظمة الحزبية مما أنتج حالة من الإحباط أضعفت ثقة الشعب بأنظمة الحكم شمولية أو تعددية كانت.

3- تستمر الأزمات التنظيمية والتوزيعية والاستجابية، طالما بقيت الأنظمة السياسية التعددية والشمولية على السواء، مهددة وبصفة مستمرة، لعدم التوازن بين فترة بقائها في السلطة¹. مما يجعل كلا منهما عاجزا عن إحداث تغييرات جذرية وإيجاد حلول لمشاكل السودان الرئيسية، فطالما بقيت الرغبة التوافقية بين (الحكومات والمعارضات) لم تستند إلى قواعد واضحة في توزيع الموارد والتداول السلمي للسلطة، لن يتمكن النظام السياسي السوداني - المدني والعسكري على مدار ثلاثين عاما من الخلافة- من تطوير حلول للتداول السلمي السلطة على المستوى الدستوري والقانوني، بل أدت إلى ترسيخ النمط الانقلابي في الحياة السياسية السودانية، ففي كل حالات الانقلاب ظلت الجماهير تعقد الآمال على المؤسسة العسكرية لتخليصها من نظام حكم أتي من الجيش أصلا .

ثانيا: مظاهر وتداعيات أزمات أنظمة الحكم التعددية والشمولية

تنوعت جوانب الأزمة في أدوات الحكم الشمولية والتعددية، من الانشقاقات في الحزب الحاكم وانعدام المشاركة الشعبية، إلى عدم الاستقرار الدستوري، واستمرار النمط الانقلابي في تداول السلطة، كان لهذه الأزمات تداعياتها على سياسات الحكومات المتعاقبة، وتأجيج الصراع الأهلي .

1-الانشقاقات الحزبية والازدواجية في صنع القرار

أثرت الانشقاقات الحزبية في السلوك السياسي للأحزاب السودانية التقليدية والعقائدية، التي تصدرت المشهد السياسي بعد الاستقلال، مما كان له إسهام مباشرة في تأجيج الصراع الأهلي في إقليم دارفور والجنوب السوداني. فالأحزاب الطائفية (التقليدية)، هي الأحزاب المرتبطة بالجماعات الدينية الصوفية، وتضم حزب الأمة القومي الذي يمثل طائفة الأنصار، والحزب الوطني الاتحادي أو (حزب الأشقاء) ويمثل الطائفة (الختمية)، طائفة الأنصار أو (المهدية) التي تنسب إلى محمد أحمد المهدي، هي طائفة دينية اتخذت وجهة سياسية فنشأ منها حزب الأمة عام

¹ محمود عابدين صالح(2003)، المرجع سابق ذكره، ص 260

1945م كحركة تحررية، ويتزعم الصادق المهدي طائفة الأنصار وحزب الأمة بعد وفاة عمه الهادي. أما الطائفة الختمية فتتسب إلى محمد عثمان المزيغني، وهي أيضا طائفة دينية إسلامية لها نشاط ديني واسع وقاعدة من المؤيدين في جمع أنحاء السودان، وجهتها السياسية حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي الحاكم الآن. واندماج الحزبان في حزب سياسي واحد باسم (الحزب الاتحادي الديمقراطي)¹. كانت هذه الأحزاب قد حكمت السودان في الفترات الديمقراطية الثلاث ودعت إلى الحكم المدني الديمقراطي.

أما الأحزاب العقائدية فتضم الحركة الإسلامية بمسمياتها، وانقساماتها²، بزعامة حسن الترابي ومثلت القوة الحزبية الثالثة بعد الحزبين الطائفيين (الأمة والاتحادي)، وانفرد هذا التيار الإسلامي بحكم السودان بعد انقلاب حزيران 1989م تحت اسم (ثورة الإنقاذ الوطني).

إضافة إلى بعض الأحزاب كالحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث والحزب الناصري، وهناك أحزاب حديثة الوجود وتصدرت المشهد السياسي مؤخرا، منها أحزاب جهوية مثل اتحاد جبال النوبة، و(جبهة دارفور)، والحركات المنبثقة عنها مثل حركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان - دارفور جبهة الإنقاذ الديمقراطية، وحزب (سانو)، انبثق منه الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر السوداني الجنوبي³.

لما كانت بنية الأحزاب السياسية السودانية بنية قبلية وعرقية وطائفية، يغيب النهج الديمقراطي من داخل أجهزتها الحزبية كانت سهلة الانشقاق طبقا لطابع العرقي والقبلي أو الطائفي⁴، فأحزاب الجنوب السوداني ذات الطبيعة القبلية والعرقية تخضع لرغبات الزعماء القبليين أكثر من أن تتبنى النهج الديمقراطي، والأحزاب المتنافسة في الشمال (اليسارية والإسلامية) هي الأخرى متنافرة

¹ محمد التابعي، (1981)، مذكرات سفير، الطبعة الأولى، دار المعارف 1119 كرنيش النيل، القاهرة، ص، 282 - 296.

² التيار الإسلامي السياسي: يستند إلى الصفة الإسلامية ويتألف من جبه الميثاق الإسلامية ثم استبدل لاحقا باسم الجبهة الإسلامية القومية، ثم تغير اسمه إلى حزب المؤتمر الشعبي، ويمثل حسن الترابي زعيمه الروحي.

³ محمد سعيد حسن (2004)، الازدواجية في السياسة السودانية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9273، ابريل.

- محمد سعيد محمد حسن يعمل وزيرا للثقافة في نظام جعفر النميري منذ عام 1974 واستمر حتى عام 2003

⁴ جين شارب (2009) من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ترجمة خالد دار عمر، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون،

ايدولوجيا وثقافيا لا يمكنها أن تشكل سندا لحالة استقرار سياسي أو تداول سلمي للسلطة. والأحزاب الطائفية الكبرى التي حكمت البلاد في الفترات الديمقراطية، سعت إلى استقطاب القبائل وتحويلها من مؤسسات اجتماعية متعايشة إلى كيانات سياسية متصارعة عرقيا وسياسيا، وجعلت من القبيلة والطائفة عناصر أساسية من مكونات الشراكة في الحكم عندما أدخلت التوازنات القبلية في توزيع المناصب الدستورية والتنفيذية¹. فالحكومات الديمقراطية خرجت من صفة الحياد ولعب دور التوفيق بين الأطراف المتصارعة في إقليم دارفور، من القبائل العربية التي تؤيد معظمها حزب الأمة، والقبائل الأفريقية التي تؤيد الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك الائتلافي لحزب الأمة في الحكم آنذاك. كما انغمست حكومة الإنقاذ كطرف بالصراع عند اندلاع الحرب الأهلية في دارفور بين القبائل العربية والأفريقية كما أسلفنا، فلم يعد دور الدولة كمرجعية لحل النزاعات الأهلية بل وقعت في المحذور حين تحولت إلى طرف مباشر في الحرب الأهلية².

لم يختلف الحال كثيرا في تجارب الأنظمة الشمولية، فهي الأخرى طبقت سياسات وقوانين تمنع تنظيم الأحزاب السياسية خارج الحزب الحاكم، فتهيأت الفرص للمشاركة السياسية عبر المنظومة القبلية والطائفية والعرقية التي أصبحت أداة لتحقيق المكاسب السياسية. فقد ألغت الحكومات الشمولية كل مظاهر التعددية وكرست سيطرة الحزب الحاكم (الحزب الواحد)، على سبيل المثال، في عهد حكم (الإنقاذ) وحتى تاريخ 2001/12/31 كان عدد الأحزاب السياسية (المحظورة)، أكثر من 32 حزبا³. كما أدت البنية القبلية والطائفية للأحزاب السياسية أن امتدت صراعاتها القبلية والطائفية إلى داخل الأحزاب السودانية والحركات المسلحة على شكل انشقاقات رأسية من نماذجها:

أ- **الانشقاق في الحزب الحاكم**، من أمثلة هذا النموذج، الإنشقاق في الحزب الشيوعي الداعم لانقلاب نميري، على أثر الخلاف بين الحزب ونظام الحكم حول مسألة الالتحاق (بالاتحاد الاشتراكي)، مع مصر وليبيا الذي أعلن في طرابلس عام 1969م. أدى هذا الخلاف إلى إقصاء

¹ زكي البحيري 2008 دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية مكتبة النهضة المصرية ص 47

² عبد الوهاب الأفندي (2009)، أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 139 الطبعة الأولى، ص 53 - ص 58

³ محمود عابدون صالح (2003)، أزمة أنظمة الحكم في السودان رقم الإيداع 7117، ص 55

قيادات الحزب الشيوعي من الحكم وتنفيذ أحكام الإعدام في صفوفهم بعد محاولة انقلاب فاشلة عام 1971م بدعم من ليبيا¹. لكن خروج الحزب الشيوعي من الحكم أتاح تحوّل الوجهة السياسية للنظام إلى الاتجاه الإسلامي، واعتبار الإسلام دين الدولة دون أن يستثني الجنوب، مما أدى إلى نقض اتفاقية (أديس أبابا 1972 م) وإشعال الموجة الثانية من الحرب الجنوبية بعد توقفها لمدة عشر سنوات.

كان النموذج الأكثر تأثيراً في مسار الحرب الأهلية هو انشقاق (نظام الإنقاذ)، الحزب الحاكم عام 1999م إلى حزبين، هما حزب المؤتمر الوطني، الذي استمر حاكماً للسودان بزعامة البشير، وحزب المؤتمر الشعبي (الحركة الإسلامية القومية سابقاً)، بزعامة حسن الترابي. صحيح أن انقلاب البشير على شريكه في الحكم حسن الترابي قد أتاح للبشير التفرد بالحكم والخلص من وصاية الإسلاميين، وسمح له بمرونة أكثر في التعاطي مع المساعي الخارجية والانفتاح على المبادرات الإقليمية والدولية، كالمبادرة المصرية - الليبية، ومبادرة منظمة (الايجاد، الاتحاد الإفريقي)². إلا أن الانشقاق أضعف الموقف التفاوضي للحكومة السودانية في قضية الجنوب السوداني، لأن الحركة الشعبية الجنوبية سارعت إلى توقيع مذكرة تفاهم مع الحزب الوليد - المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي - في جنيف، تضمنت الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب. بهذا الاتفاق كانت الحركة الشعبية قد فرغت تماماً من انتزاع الاعتراف بحق تقرير المصير من كل أحزاب المعارضة السودانية. وجاء رد فعل الحكومة السودانية باعتقال قادة حزب المؤتمر الشعبي. فكان (اتفاق جنيف)، صمام الأمان وورقة تأمين ثمينة للحركة الشعبية - إلى جانب كل اتفاقياتها السابقة مع الحكومة والأحزاب الشمالية استثمرته في مفاوضات (مشاكوس ونيفاشا) عام 2002 م، لإجبار وفد الحكومة على الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب السوداني³.

من جهة أخرى، كان لهذا النموذج من الانشقاق، تداعياته في تأزم الأوضاع السياسية في إقليم دارفور وتنامي الصراع الأهلي، لسببين: الأول أن معظم القيادات القبلية والطائفية ذات التوجه الإسلامي يتبعون إلى طائفة الأنصار بزعامة حسن الترابي، من هنا كان لطائفة الأنصار تأثيرها

¹ وكبيديا الموسوعة الحرة، الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/6_2015/11/2

² محمد وهيب السيد (2008) اتفاق ماشاكوس هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟ سلسلة كتب المستقبل العربي، السودان على مفترق طرق بعد الحرب وقبل السلام ص 75 - 85

³ حسن صالح محمد (2012)، اتفاق -جنيف- ومسؤولية انفصال جنوب السودان الموقع:

<https://hassan12728.wordpress.com/2012/11/24>

المباشر على قيادات الحركات المسلحة، وانضمام العديد من هذه الحركات إلى التشكيل الإسلامي المعارض باسم (المؤتمر الشعبي)، بزعامة حسن الترابي الذي أعلن في مقال له نشر في صحيفة "الشرق الأوسط" كتبه من داخل محبسه في (كافوري)، بعد اعتقاله أشار فيه لمجموعات إثنية محددة في دارفور بأنها مظلومة لحد يقارب ما يحدث في جنوب أفريقيا¹.

ب- الانشقاق في الحركات المسلحة، اتسمت الحركات المسلحة بميزات بنوية جعلتها عرضة لانقسام في أجنحتها العسكرية، فهي تأسست طبقاً للتشكيلة السكانية المتنوعة قبلياً وعرقياً، فالحركات المسلحة في إقليم دارفور تشكلت من قبائل الفور والمساليت والزغاوة، ذات الأصول الأفريقية، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، تشكلت من قبيلة الدنكا والشلك والنوير كبرى قبائل الجنوب، ذات الأصول الأفريقية. بذلك سيطر الطابع القبلي والعنصري والعنصوي على منهجية الحركات المسلحة وأجهزتها وقراراتها. من نماذج الانشقاق الحركة الجنوبية بين جناح رياك مشار و جناح جون جرنج، و انشقاق حركة تحرير السودان في دارفور إلى جناح منى ماركو، وجناح عبد الواحد محمد نور². كان من تداعيات هذه النماذج من الانقسامات أن سهل على الحكومة المركزية توجيه الصراع بين أبناء الإقليم وتوظيف التنوع العرقي أو القبلي أو الطائفي في تعبئة الجماهير دينياً وعرقياً. من جهة أخرى كانت الانشقات في الحركات المسلحة من بين الأسباب في عرقلة جهود الحوار والمبادرات الإقليمية لإنهاء الصراع سلمياً، لأن معظم الاتفاقيات مع الحكومة لم تحظ بموافقة كافة فصائل الحركات المسلحة، مما يفسر هشاشة الاتفاقيات الموقعة، وبالتالي خروج أزمة الصراع الأهلي في الجنوب ودارفور من إطار الحل الإقليمي إلى الإطار الدولي الخارجي كما تبين الفصول اللاحقة.

2- أزمة المشاركة في صنع القرار

الأحزاب السياسية السودانية التي تولت السلطة خلال الفترات الديمقراطية الثلاث (1957-1964 - 1986م)، رغم أنها جاءت ببرامج إصلاحية، لكنها لم تستطع إنزالها إلى أرض الواقع، لأن الحزبين الكبيرين (الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي) تنافسا على استقطاب زعماء

¹ عماد فوزي الشعبي، (2012) ندوة حول أزمة دارفور، الموقع الإلكتروني: http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5571:2012-01-31

² أمين المشابقة، ومزيغني أكبر الطيب (2012)، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، الطبعة الأولى، رقم الإيداع 3049/8/2011، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان ص 160

القبائل الأفريقية الكبرى في دارفور من (الفور والمساليت والزغاوة)، والقبائل العربية من الرزيقات والتعايشة والهبانية، لمؤازرتها في انتخابات المجالس التشريعية والبرلمانية لقاء وعود بمناصب حكومية. فقد راهن حزب الأمة في جميع الانتخابات البرلمانية على كسب شيوخ قبائل دارفور من المسلمون البسطاء الذين دخلوا الإسلام بالطرق الصوفية ولديهم تراث انبھاري بالمهدي فسيطر الحزب على معظم الدوائر الانتخابية عام 1984م. لذلك كان لتأطير العمل السياسي داخل الانتماء العرقي والطائفي أن أدى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وإثارة مسألة العرقية والطائفية ومن أوسع أبواها.

أما في التجارب الشمولية، التي حكمت البلاد لأكثر من أربعين عامًا (1958م-64؛ 1969-85؛ 1989-2012)، ففي كل الحالات انقلبت العُصبة العسكرية على الأحزاب التي جاءت بها إلى الحكم لئتمسك بالسلطة كاملة وتضعها في يد قائد فرد أبعد عن السلطة حتى من شاركوه في صنع الانقلاب وألغ مظاهر التعددية ومنع النشاط العلني للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني النقابية، والعمالية واستعاضت عنها بمؤسسات الحزب الحاكم¹.. فنظام النميري شكل (الاتحاد الاشتراكي السوداني) وحل الأحزاب السياسية وألغ الإدارة الأهلية واستبدالها ب"نظام الحكم الشعبي المحلي"، كذلك شكل نظام الإنقاذ (المؤتمرات واللجان الشعبية، والمجالس المحلية)، وفعل قانون قوات الدفاع الشعبي، تحت شعارات تسليم السلطة للشعب، لم تكن تلك والمؤتمرات واللجان إلا نوع من إعادة الهيكلة الجديدة للحركة الإسلامية القومية الحاكمة، الراضة للإعلان عن دورها الحقيقي في إدارة شؤون الدولة².

فكانت هذه اللجان والمجالس المحلية والاتحادات، إحدى أدوات تعسف وإرهاب الدولة ضد الجماهير التي باتت تشعر أنها تحكم من قبل الجماعات الحزبية والطائفية التابعة للحزب الحاكم، لم تشارك باختيارها، فضاقت الشعب ذرعًا بالحكم العسكري وهبّ ضده بقواه المدنية والسياسية واستطاع الإطاحة به مرتين، الأولى في ثورة تشرين أول (1964م) ضدّ حكم الرئيس إبراهيم عبود، والثانية في انتفاضة جماهيرية مشهورة في (نيسان 1985م) ضدّ حكم الرئيس جعفر نميري.

من ذلك يتضح أن السودانيّين ظلوا وعبر مختلف تجارب الحكم الشمولية والتعددية يشاركون في الحوار لكن دون مشاركة في صنع القرار، نظرا لغياب الدور الفاعل للمؤسسات الحزبية

¹ الطيب زين الدين، (2015)، الديمقراطية التوافقية طريق الاستقرار في السودان، نشر في جريدة الراية بتاريخ 5/22/2015 <http://www.raya.com/news/pages/03c8f0da-98b8-47a3-8746-bc2f3375995c>

² ، محمود عابدين صالح (2003)، أزمات نظم الحكم في السودان، ص 89 - 95 مرجع سبق ذكره

والتشريعية في ممارسة هذا الحق. فتجارب الحكم الشمولي التي نجحت في الاستيلاء على السلطة بالانقلابات ادعت بأنها ثورة دون أن تتبنى المطالب الشعبية محركا لسياساتها. و بقيت الصيغ المدنية عاجزة عن التعبير عن تطلعات الجماهير واحتياجاتهم بسبب هشاشة تكوينها وضعف أدائها العام، مما يعني أن السودان خلال العقود الستة من الاستقلال لا يمكن أن يحكم بحكم استبدادي شمولي، عسكرياً كان أم مدنياً، فما هو الخيار السوداني في هيكل نظام الحكم الذي لا بدّ منه؟.

3- استولر النمط الانقلابي لتداول السلطة

تأرجح الحكم في السودان بين ثلاثة أنظمة ديمقراطية (الفترة التعددية)، وثلاث أنظمة شمولية عسكرية، فهل كان استمرار الحرب الأهلية في الجنوب السوداني الذريعة التي استندت إليها الأنظمة العسكرية لتبرير انقلابها على الحكومات الديمقراطية ؟، أم أن استمرار الانقلابات العسكرية أدى إلى فشل الحكومات الديمقراطية والشمولية في إيجاد حلول سلمية لإنهاء الحرب الأهلية؟.

تقول دراسة روبرت جاكمان (1975م) لثلاثين دولة أفريقية، من تاريخ استقلال كل منها وحتى عام 1975 م من ضمنها السودان، أن استمرار النمط الانقلابي في تداول السلطة، مرتبط بعوامل مستقلة تميز النظام السياسي، أهمها التعددية الثقافية والسياسية في التكوين الاجتماعي، ومدى وجود المشاركة الجماهيرية، والتدرج في النظام الحزبي من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبي. وأن هذه العوامل تسهم طردياً في استمرار النمط الانقلابي لتداول السلطة باعتباره متغير تابع¹.

الواقع السوداني يشير أن الحكومات الديمقراطية وبسبب هشاشة تكوينها وضعف أدائها كانت أهدافاً سهلة أمام قيادات الانقلابات العسكرية التي وظفت الحرب الأهلية في الجنوب لتبرير استيلائها على السلطة وتخليص البلاد من أزمة الحرب الأهلية وتحقيق السلام والتنمية². لذلك لم تكتمل محاولات الحوار التي شرعت بها الحكومات الديمقراطية لإنهاء الحرب. ففي الفترة الديمقراطية الثانية تجدد الحوار بين الشمال والجنوب وعقد مؤتمر (الطاولة المستديرة عام

¹ صلاح سالم زرقونة، (1985) أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية (1950-1985)، ص 223، - 394

² محمد الأمين عباس النحاس (2006)، السودان إلى أين يتجه ؟ جل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق، بعد الحرب.. قبل السلام، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى. ص 33 - ص 43.

1965م) وتحقق نوعا من التوافق في بعض القضايا، ولكن للمرة الثانية لم يكتمل الحوار ولم تخرج مقرراته إلى النور، بسبب وقوع الانقلاب الثاني (نميري 1969م)، الذي تجاهل كل ما بدأت به الحكومة السابقة واعترف بحق تقرير المصير لشعب الجنوب، في اتفاق (أديس أبابا 1972م)، وبعد توقف الحرب الأهلية حتى عام 1983م، انهارت الاتفاقية وتجددت الحرب وبرزت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جرنج كقوة جديدة.

تعطلت جهود الحوار في الفترة الديمقراطية الثالثة (1986م) ، عندما بدأ ميزان القوى يميل لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان بفضل الدعم الخارجي من دولة إثيوبيا، فكانت الحركة تعول على القوة لحسم الصراع دون استجابتها لمحاولات الحوار التي بادر إليها الحكم المدني برئاسة (الصادق المهدي)، ففي احد اللقاءات بإثيوبيا، رفض جون جرنج مقابلة الصادق المهدي كرئيس الحكومة بل كرئيس لحزب الأمة.

4-عدم الاستقرار الدستوري للبلاد

تمثلت مظاهر الأزمة الدستورية، في تغيير الدستور تبعا لأنظمة الحكم المتعاقبة في السودان، أو إلغاءه وحلول الأوامر العسكرية والمراسيم الرئاسية مكانه، ففي كل تجارب الحكم العسكري والشمولي لم يجسد الدستور عبر مراحل تطوره تطلعات المجتمع السوداني، بقدر ما كان انعكاسا لأيدلوجيا نظام الحكم ورأس السلطة العسكرية. كما لم تكتمل محاولات صياغة الدستور في كل حالات الأنظمة التعددية بسبب الإطاحة بها عبر الانقلابات العسكرية.

بالعودة إلى تاريخ السودان قبل الاستقلال، لا يمكن الحديث عن دستور أو تشريعات أساسية، بل كانت الدولة دينية بامتياز، تبني أساسها الإداري والسيادي والسلوكي على القران والسنة، والحاكم له خصوصية ووقسية تستتير الدولة بمنشوراته وأحاديثه في سلوكها السيادي. حتى جاء الاستعمار البريطاني بأنماط جديدة من التشريع وممارسة السلطة، فتطورت أنماط التشريع والسيادة وفقا للاتفاقيات البريطانية -المصرية إبان الحكم الثنائي وتدرجت من السلطة المطلقة للحاكم البريطاني ثم تشكيل المجلس الاستشاري أو (الجمعية التشريعية) في مطلع الخمسينيات. لم يكن هذا التطور إلا نتيجة لرغبة الاستعمار البريطاني في التخلي عن سياسة القمع والإقصاء إلى توسيع مشاركة

زعماء القبائل تحقيقاً لوعوده في منح حق تقرير المصير لسكان المستعمرات البريطانية التي يؤيد شعوبها الحلفاء في الحرب العالمية الثانية فور انتهائها¹. عندما تم إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي (المصري- البريطاني عام 1953م)، جاء الدستور السوداني الأول والمؤقت لعام 1956م اعتماداً على نصوص اتفاقية الحكم الثنائي وتقرير لجنة من الخبراء البريطانيين، ولم يخرج عن القاعدة التي صبغت بها دساتير المستعمرات البريطانية الأخرى ذات الطابع الليبرالي الديمقراطي.

بعد تشكل أول حكومة وطنية انتقالية برئاسة الأزهري وإعلان الاستقلال، تم تعديل بعض نصوص الدستور المؤقت ليلاءم فترة الاستقلال. فأعادت حكومة سر الختم خليفة المدنية- التي تولت الحكم بعد انتفاضة عام 1964م- العمل بالدستور الانتقالي بعد تعديله ليناسب أوضاع الثورة الشعبية. أما في الفترة الثالثة من الحكم المدني سادت حالة من الوفاق بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني حول صياغة الدستور الجديد وإلغاء دستور عام 1973م (الذي أقرته حكومة النميري السابقة)، فتم اقتراح مشروع دستور جديد والتوقيع عليه ليصبح دستور عام 1985م، ثم تعديله ليصبح دستور عام 1987م الانتقالي على ضوء نتائج انتخابات عام 1986م وفوز حزب الأمة والحزب الاتحادي ذات التوجه الإسلامي .

ففي كل الفترات الديمقراطية لم يتحقق حلم صياغة الدستور الدائم للبلاد نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والسقوط المتعاقب للحكومات الائتلافية في تلك الفترات.

وعند استيلاء الحكم العسكري على السلطة، أديرت البلاد عبر سلسلة من اللوائح والأوامر والمراسيم الجمهورية التي قيدت الحريات وسلبت الحقوق. ولم ينبثق عن هذا الحكم أية قوانين أو دساتير يعتد بها لإدارة البلاد بشكل دائم.

فحكم الأنظمة العسكرية ، أدرا البلاد عبر المراسيم الجمهورية التي شملت مجمل الأمور السيادية المتعلقة بتنظيم السلطة وهيكلية الحكم، ووضعت السلطة التشريعية في يد رئيس

الطيب، الحاج عطية (2015) خلفية تاريخية لعملية البناء الدستوري في السودان نشر في 2 آذار، صحيفة سودان¹ www.sudanile.com/index.php?option=com...id... لاين، نيل، الموقع:

الجمهورية، وحلت تلك المراسيم الجمهورية مكان دستور البلاد ، وأزالت كافة الآثار التعددية والديمقراطية ولتشريعات ذات الصبغة الديمقراطية إبان الحكم المدني السابق.

ولا زال السودان منذ الاستقلال ولمدة ستين عاما من تجارب الحكم العسكرية والتعددية الحزبية، يبحث دون جدوى عن تطوير نمط ديمقراطي مستقر ودستور دائم ومرضي للقوى السياسية يقود البلاد إلى الاستقرار والتنمية. مما يطرح تساؤل تاريخي أي دستور سيكون الدائم للسودان؟.

المبحث الثالث: سياسات الحكومات المركزية المتعاقبة ودورها في تأجيج الصراع

يتناول هذا المبحث سياسات الحكومات السودانية المتعاقبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودورها في تأجيج الصراع الأهلي.

تعد السياسات العامة مخرجات لأي نظام سياسي، فهي تعبر عن استجابات النظام للمدخلات والمؤثرات الصادرة إليه من البيئة الداخلية والخارجية، قد تحدث تغيرات في البيئة والنظام، كما تعكس السياسات العامة خصائص النظام السياسي الذي يضطلع بعملية توزيع السلطة وتخصيص الموارد. بهذا المعنى، هناك علاقة مباشرة بين خصائص النظام السياسي وسياسياته العامة، تفرض نمطا معيناً لتوزيع الموارد واقتسام السلطة في مجتمع النظام¹، فكلما كانت الموارد والسلطة موزعة بشكل عادل يميل النظام إلى الاستقرار، وكلما تركزت السلطة داخل النظام، تزداد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتبرز مناطق مهمشة تشكل بؤراً للصراع وعدم الاستقرار في بيئة النظام، قد تؤدي إلى تصدع الأساس الهيكلي للدولة ككل.

المطلب الأول: توزيع الموارد وتقاسم السلطة

تقام السلطة وتوزيع الموارد الاقتصادية في مناطق وأقاليم الدولة، من أهم وظائف النظام السياسي، لذلك ترتبط معظم الصراعات داخل النظام السياسي بمسألة توزيع الموارد واقتسام السلطة. يفترض هذا المطلب أن سياسات الحكومات السودانية المتعاقبة في توزيع الموارد والسلطة في مجال توزيع الوظائف العليا في الدولة وتمثيل الأقاليم، وتخصيص الموارد والمشاريع الاقتصادية، هي إحدى محركات الصراع في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور.

1- توزيع الوظائف العليا في الدولة

بالعودة إلى بدايات الصراع وجذوره، فقد صاحب انطلاق الشرارة الأولى من أحداث الحرب الأهلية في الجنوب، أجواء من الشك حول سياسات الحكومة المدنية الأولى والقرارات التي اتخذتها

¹ الخزرجي، كامل ثائر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 22-33.

(لجنة سودنه الوظائف الحكومية)¹، حول تقرير الوظائف الحكومية التي سيتولاها أبناء السودان بعد رحيل الاستعمار. لذلك عمت الاحتجاجات مدينة جوبا بين قبائل الجنوب، ما عرف ب (أحداث أزمة آذار عام 1954م)، مطالبة بتمكين أبناء الجنوب من الوظائف الرئيسية في الدولة، بتعيين مديرو المديرية الجنوبية في وظائف الإدارة والشرطة والجيش من الجنوبيين، لكن الحكومة لم تصنع لتلك المطالب، الأمر الذي أورث الغضب في نفوس الجنوبيين وهياً الأجواء للتمرد². فلم تمنح الحكومة الأولى للجنوبيين سوى ثلاث وظائف فقط من بين ثمانمائة وظيفة عليا في السلك الإداري التي شُغرت بعد جلاء الاستعمار البريطاني، كما رفضت القوى السياسية الشمالية دعوة القيادات الجنوبية لصياغة دستور فدرالي يمنح بموجبه الجنوب حكماً فدرالياً³. وتوالى الأنظمة المدنية والعسكرية في تهمة حقوق الجنوبيين من الوظائف الإدارية .

أما في إقليم دارفور فسرعان ما تحولت الصراع القبلي من صراع تقليدي إلى صراع سياسي بين الحكومة المركزية وأبناء الإقليم، بدأ على شكل احتجاجات محدودة على عدم قيام الدولة بما فيه الكفاية لحماية النفوس، وإحساس قطاع عريض من سكان الإقليم أن نصيبهم من الثروة والسلطة ليس عادلاً، يغذيه ما تضمن (الكتاب الأسود) من تفنيد عرقي للوظائف العليا في الدولة واقتصارها على أبناء القبائل العربية دون القبائل الأفريقية التي تشاركها الإقليم .

2-التقسيمات الإدارية والتمثيل في مؤسسات الدولة

وضع أول نظام جديد من التقسيم الإداري للولايات والمحافظات السودانية، سمي (نظام الحكم الإقليمي)، أعلن عنه الرئيس النميري، في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي عام 1980م وطبق في الجنوب السوداني بعد (اتفاقية أديس أبابا عام 1972م)، وأقاليم السودان الأخرى .

بموجب النظام الجديد أصبح السودان من خمسة أقاليم هي (الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي والإقليم الأوسط والخرطوم، وإقليم غرب السودان دارفور حالياً، وإقليم جنوب السودان)، وأنشأت

¹ لجنة السودنة : هي لجنة تم تشكيلها لاستلام الوظائف الحكومية ومن الادارة الاستعمارية عند الاستقلال، تشكلت من الموظفين والسودانيين والبريطانيين

² محمود وهيب السيد (2006) اتفاق ماشاكوس هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟، السودان على مفترق طرق .. بعد الحرب وقبل السلام سلسلة كتب المستقبل العربي، ص 82

³ عبد الوهاب الأفندي (2002) السلام الصعب في السودان، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، سلسلة كتب المستقبل العربي، ص 11-31، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت

حكومة لكل إقليم، تتبع الحكومة الاتحادية (المركزية في الخرطوم). وقسم كل إقليم إلى تسع ولايات، ينتخب (والى)، رئيسا لحكومة الولاية ويتبع الحكومة الاتحادية.

كان لهذا التقسيم الإداري دوره في تنامي إحساس القبائل الكبيرة في إقليم جنوب السودان وإقليم دارفور بتراجع دورها التاريخي والاعتداء على حقوقها الموروثة. خاصة عندما لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تقسيم الإقليم الواحد إلى عدد أكبر من الوحدات الإدارية الصغيرة، لتصل من 9 ولايات إلى 26 ولاية، ومن 19 محافظة إلى 121، ومن 126 مجلس محلي إلى 1674¹ (قبل انفصال دولة الجنوب) وبلغ عدد ولايات السودان عام 2013، ثمانية عشر ولاية تضم 133 محلية بعد الانفصال². قامت حكومة الإنقاذ بتطوير نظام الإدارة الأهلية، فأعادت تقسيم الولايات بدل تسع ولايات ليزداد عددها إلى ست وعشرون ولاية في كل الأقاليم، وشمل هذا التقسيم الجديد بإضافة ثلاث ولايات جديدة في إقليم دارفور هي: - ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجينية، ولاية وشمال دار فور، وعاصمتها مدينة الفاشر. - ولاية جنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا³.

هدفت الحكومة من وراء هذا التقسيم ومضاعفة عدد الولايات والمحليات إلى تذويب الانتماء القبلي والطائفي والعرقي بتوزيع القبائل الأفريقية الكبيرة بين الولايات والمحليات لتحديد دورها وتسهيل السيطرة عليها. لكن الواقع العملي جلب نتائج عكسية. فرغم مما أتاحه (النظام الإقليمي) من الحياة النيابية الشكلية، ظل الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور مهشما من الناحية التمثيلية في المناصب الحكومية، و اقتصر منصب الوالي على أبناء القبائل العربية، دون أن يكون للقبائل الإفريقية الزنجية التي تسكن الإقليمين حظا عادلا في المناصب.

فالتقسيم الإداري الجديد جعل من القبائل الأفريقية الكبرى (كالفور والمساليت في دارفور، والشلك والنوير في الجنوب) أقليات عددية موزعة في الولايات ولا تمتلك القدرة على اتخاذ أية قرارات بشأن إدارة الإقليم. مما يعني أن القبائل العربية وحدها تحتكر اختيار حاكم الولاية⁴. أدى تطبيق النظام الجديد إلى اندلاع الصدامات العرقية والقبلية لعدة أسباب من أهمها:

¹ عماد فوزب الشيعبي (2012) ندوة حول السلام في دارفور - http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5571:2012-01-31-07-11-44

² <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8F%D8%A7%D9%86>

³ أمين المشابقة، و مزينغي أبكر الطيب (2012)، مرجع سابق، ص 48

⁴ الكتاب الأسود، الفصل الرابع، اختلال ميزان تقسيم الثروة، - http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/books/black_book/black_book_first/kitab.htm: الموقع

1- تنامي شعور القبائل الأفريقية في إقليم دارفور بالتهميش لعدم تمثيلها في حكومة الإقليم وتراجع دورها التاريخي، فتفجرت احتجاجات عنيفة للمطالبة بتعيين حاكم الإقليم من سكان دارفور، تطورت إلى صراع دامي بين قبائل الفور والقبائل العربية، ودفع إلى ظهور التحالفات القبلية والعرقية وكانت المرة الأولى التي تتحالف فيها القبائل العربية (27) قبيلة في مواجهة قبائل الفور ما بعد الثمانينيات¹. مما يعني خروج الصراع عن الطابع التقليدي .

2- كما أدى نظام الحكم الإقليمي إلى إعاقة تنفيذ أية برامج إصلاحية وتنمية تقوم بها الحكومة وشعور زعماء القبائل الأفريقية الكبرى بالانتقاص من سلطاتهم في الإقليم، خاصة عندما تطل تلك الإصلاحات حقوقاً موروثة لتلك القبائل. ففي عام 1999م تفجر صراع دامي بين المسا ليت والعرب كان الشرارة الأولى في الحرب الأهلية في دارفور عند قيام والي ولاية غرب دارفور (محمد الفضل)، بإجراء تغييرات على نظام ملكية الأرض (الحواكير)، التي تعود إلى قبيلة المسا ليت الزنجية، وهو ما اعتبرته انتقاصاً لسلطات سلطان القبيلة واعتداء على حقوقها الموروثة في ملكية الأرض².

المطلب الثاني - سوء توزيع الموارد

توزيع الموارد والخدمات بين أفراد المجتمع في أقاليم الدولة توزيعاً عادلاً، هو جوهر العملية السياسية والقرار السياسي. يعرف مفهوم "انعدام العدالة التوزيعية"، وجود تفاوت اقتصادي اجتماعي بين قطاعات المجتمع وأقاليم الدولة، وتنطوي على اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية، ومدى قدرة النظام على الاستجابة لها، إما بسبب ندرة الموارد أو انحياز السياسات التوزيعية إلى فئة من المجتمع دون أخرى، أو إقليم دون آخر. تؤكد الدراسات وجود علاقة طردية بين انعدام العدالة التوزيعية، ودرجة العنف السياسي (غير الرسمي)، من خلال متغيرات وسطية كالحرمان والتهميش، ومدى وجود قوى وحركات قادرة على تنظيم نفسها في المناطق المهمشة والقيام بإعمال عنف أو التمرد.

¹ عبد الوهاب الأفندي (2009)، أزمة دار فور نظرة في الجذور والحلول الممكنة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 139 الطبعة الأولى، ص 53 - ص 58

² خالد عبد الله حسين محمد، (2004) دارفور الحقيقة الغائبة نشر على موقع ، ص25. khartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/399

يظهر الواقع السوداني تفاوتاً جوهرياً في توزيع الثروة، إذ تشير الدراسات أن 20% من الدخل تتركز بيد 5% من السكان في الأقاليم الشمالية، فيما تستأثر بـ 20% من السكان بنصف الدخل القومي،* بينما نصيب الأغلبية التي تشكل قاعدة المجتمع فإنه لا يتجاوز الـ 20% من الدخل القومي في تلك الفترة الزمنية¹. كما ورثت الأنظمة المتعاقبة على الحكم، نمط النمو غير المتوازن جوهرياً ما بين المركز الحاكم في الشمال والمناطق المهمشة من الجنوب السوداني وفي (دارفور وكردفان)، مما يشير إلى تراكم التهميش الاقتصادي والسياسي ودوره في تحريك الصراع الأهلي.

فقد استمر تهميش الإقليم جنوب السودان اقتصادياً و تنمويًا، في ظل الحكومات المدنية والعسكرية، فحكومة نميري على سبيل المثال، تبنت سياسة تأمين البنوك والشركات التجارية الكبيرة في البلاد وتحويلها إلى القطاع العام. رغم ما قامت به من تشييد لشبكات الطرق بين المدن، والتعاقد مع شركة شيفرون الأمريكية للتقيب عن النفط في كردفان وجنوب السودان، إلا أنها مشاريع لم يكتمل آنذاك لدواعي أمنية وحالة الحرب الأهلية في الجنوب.

كما اتسع الصراع في دارفور عند مطالبة سكانه بتحسين أوضاع الإقليم التنموية وتكوين مجلس تنسيقي للإقليم أسوة بما هو قائم في الجنوب السوداني، فجاءت قرارات حكومة (الإنقاذ/ البشير) رافضة لهذه المطالب واستعاضت عنه بمراعاة العدالة لتوزيع السلطة والثروة للإقليم. لذلك لم تستطع الدولة استجلاب رأي شعبي من سكان الإقليم في اعتبار من حملوا السلاح في وجهها مجموعات سلب ونهب خارجة عن القانون². فقد تعزز شعور غالبية السكان سواء في الإقليم الجنوبي ودارفور بالتخلف والتهميش قياساً مع الأقاليم الأخرى، في عدة مجالات منها:

1- مجال التعليم: تعود بداية التعليم الحديث في السودان إلى عام 1853م، وعبر عقود من التعليم فإن الفارق بين تعليم الجنسين أخذ بالانكماش، ففي عام 2000 م، بلغت نسبة الاستيعاب في المدارس 57.7% للذكور و 53.4% للإناث (مقارنة مع 32% للذكور و 41% للإناث عام 1980م³. لكن التمايز الجهوي في مجال التعليم بين الشمال السوداني والجنوب ظل بالغا لا يماثله أي تمايز على مدار تعاقب الأنظمة والحكومات التعددية و الشمولية. في حين أن نسبة التعليم الابتدائي المكون من ثماني سنوات تصل إلى 100% في السودان الشمالي، فإنها تتدنّى

¹ حسنين توفيق إبراهيم (1992)، مرجع سبق ذكره ص 239،* تشير النسب إلى ارتباط الصراع بالتهميش الاقتصادي ،

² أمين المشاقبة، ومزيغني أبكر الطيب (2012)، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، الطبعة الأولى، رقم الإيداع 2011/8/3049، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان ص، 142-ص 150

³ إبراهيم النور (2012) سلسلة محاضرات الإمارات، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى، ص 15-ص 17.

إلى حوالي 20% في أقاليم السودان الجنوبي (قبل الانفصال)، وتقل النسبة عن 40% في جنوب وغرب دارفور، وتقترب نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي العالي من 40% في السودان الشمالي، فإنها تتدنى إلى أقل من 10% في جنوب وغرب كرد فان ودارفور في تلك الفترة¹. كما أدى تخلف سياسات التعليم النظامي وعدم ربطه بفرص عمل مناسبة أن أصبح الخريجون من الجامعات لا يجدون عملاً مناسباً لمؤهلاتهم، فارتفع معدل البطالة في صفوفهم، مما سهل انخراط بعضهم إما في أعمال السلب والنهب كوسيلة لجمع المال أو الالتحاق بالحركات المسلحة والتمرد ضد الدولة، أو الهجرة إلى البلدان المجاورة.

هذا بالإضافة إلى ما طبقته الأنظمة الشمولية والمدنية، من سياسات تهدف إلى نشر الإسلام و اللغة العربية في الجنوب، ومنها فرض تعليم اللغة العربية، وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وتعريب المعاملات الرسمية دون مراعاة الثقافات واللغات أو الديانات المحلية للسكان.

كما استولت الحكومات العسكرية على المدارس التابعة للإرساليات التبشيرية في الجنوب بحجة رغبتها في تحمل أعباء التعليم كحق يرتبط بسيادة الدولة. الأمر الذي لاقى معارضة جنوبية وبخاصة من كنيسة الروم الكاثوليك، ونادت بجعل الدين المسيحي على قدم المساواة مع الدين الإسلامي²، فبدأ الصراع على أنه صراع ديني غذته كل من الحكومات والحركات المتمردة عبر التعبئة الدينية للسكان في الجانبين.

2- مجال الصحة، شهد الإنفاق على الصحة تدنياً بالغاً يؤثر على عدم العدالة في توزيع الموارد الصحية، فبعد تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في السودان مع بداية التسعينيات بين عامي 1998 – 2000 م، بلغ مستوى الإنفاق على الصحة حوالي 5.4% و 8.5% من الموازنة العامة الحكومية لتلك السنوات، كما بلغ نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة ما يعادل 2.5 دولار للعام 2000م، وبلغت نسبة تغطية التطعيم على سبيل المثال 57% بين سكان الشمال و 34% في الجنوب السوداني، وتصل النسبة إلى 70% في الخرطوم وإلى أقل من 15% في دارفور، أما توزيع الموارد البشرية من الأطباء فقد وصلت نسبة الأطباء في العاصمة الخرطوم حوالي 80% من مجموع الأطباء في السودان³.

¹ إبراهيم النور (2012) سلسلة محاضرات الإمارات، مرجع سابق، ص 12 – ص 19

² محمود وهيب السيد (2009) اتفاق ماشاكوس هل يشهد الجنوب السوداني انقراضاً؟، السودان على مفترق الطرق بعد

الحرب وقبل السلام، سلسلة كتب المستقبل العربي، مرجع سابق ص 83

³ إبراهيم النور (2012)، المرجع السابق نفسه، ص 20

تبين الأرقام والنسب دلالات و فوارق جهوية تعد مظاهر ثابتة لعدم العدالة في الحصول على الرعاية الصحية، والتفاوت بين المدينة والريف، في توفير الموارد اللازمة والمقدرة الإدارية بين لولايات في الشمال والجنوب ، مما أسهم بتنامي شعور سكان الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور بالتخلف النسبي قياسا بالأقاليم السودانية الأخرى.

3 -المجال الاقتصادي وإقامة المشاريع التنموية

فشلت كافة الأنظمة الحزبية التعددية الشمولية في تنفيذ مشاريع نهضوية تقضي إلى استقرار اقتصادي واجتماعي في مناطق الصراع، فالأنظمة العسكرية التي حكمت البلاد قبل ظهور النفط، أقامت سياساتها الاقتصادية على أساسيين :الأول تأميم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والثاني التوسع الأفقي في الزراعة. احتدم الصراع الجنوبي حين سيطرت الحكومة المركزية على المؤسسات الاقتصادية وأملاك البعثات التبشيرية في الجنوب، منها الكنائس والمدارس المسيحية وجعلتها ملكا للدولة ،.واقترن ذلك مع عزلة الأقاليم التي يسودها الصراع وانعدام توفر شبكات الطرق الرئيسية، وتعطل مشروع (طريق الإنقاذ الغربي¹) في دارفور، مما عزز من غياب دور الحكومات منذ بداية الصراع وسهل امتلاك الحركات المتمردة للسلاح.

كما أدت سياسات التوسع الأفقي في الزراعة والانفتاح على الريف ونهب الفائض المتاح من القطاع الزراعي لتغطية تكاليف الحرب في الجنوب، إلى اختلال (التوازن البيئي التقليدي) الذي شكل الأساس الهيكلي لاستقرار للدولة في أوج الاستقلال، فالسكان يتزايدون بمعدل 3%، فيما الثروة الحيوانية تزداد بمعدل 7%، وتتناقص الغابات والمراعي بمعدل 6% بالمتوسط، في عقدي السبعينات والثمانينيات، ونتيجة لهذا الإخلال تحولت العلاقات الاجتماعية المتناغمة والمنفعة المتبادلة التي سادت منذ قرون بين القبائل الرعوية و القبائل المزارعة في دارفور إلى علاقات تنافس واحتراب أهلي في ظرف الجفاف والتصحر².

¹ طريق الإنقاذ الغربي: وهو الطريق الذي يربط إقليم دارفور بالمركز (الخرطوم)، وتأتي أهمية هذا الطريق في تنميته الإقليم وربطه بالأقاليم الأخرى، والشبكة القومية للطرق، جاءت فكرة الإنشاء في الثمانينيات في ظروف المجاعة التي سادت الإقليم، لنقل المعونات الأمريكية إلى المناطق المنكوبة، وبدا العمل الفعلي لإنشائه في عهد حكومة الإنقاذ في التسعينيات من خلال جمع التبرعات من سكان دارفور التي بلغت نحو 120 مليون جنينيه، انجاز منه بعض القطاعات إلا أنه توقف بسبب ضعف التمويل، ويرجع بعض المراقبين الصراعات وتخلف الإقليم لعدم انجاز هذا الطريق (للمزيد من الاطلاع انظر الفصل الثاني من كتاب (دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، ص 121، ص 148.

² إبراهيم النور (2012) سلسلة محاضرات الإمارات، مرجع سابق ذكره، ص 7، ص 9

تأجيج هذا العداء واستخدامه لمصالح سياسية في عهد (نظام الإنقاذ)، عبر تسييس الكيانات القبلية والطائفية والعرقية لتمكين سلطة الحكم، وإتباع سياسات بنيت على أساس طائفي وقبلي في تنفيذ البرامج التنموية والإصلاحية، وما يعرف (القبائلية الدولية ETIATIST Tribalism)¹، وتسيد المنظومة القبلية والطائفية على حساب ضعف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، سعيًا لكسب تأييد القبائل للأحزاب السياسية الحاكمة. أسهم كل ذلك بتبلور حركات احتجاجية تطالب بتحسين أوضاع الإقليم التمثيلية والتنموية والأمنية، نتيجة غياب سلطة الدولة وأجهزتها، مما ترك فراغًا آمنًا سمح بتنامي الاعتداءات والاشتباكات القبلية والعرقية التي تطورت إلى حركات سياسية ذات أذرع عسكرية ما عرف "بحركات التمرد المسلحة".

تبين إحدى المذكرات التي تقدمت بها القوى المدنية من المثقفين والنقابيين ضمت (1300) شخص، من أبناء دارفور، بتاريخ 18/ أيار / 1999 م، نشرتها صحيفة الخليج الإماراتية، تضمنت تلك المذكرة مطالبة الرئيس السوداني والحكومة الاتحادية بالتدخل لوقف تدهور الأوضاع في إقليم دارفور "ورد فيها"²:

1-الصراعات القبلية الدائرة في دارفور من حيث تاريخها وأسبابها، وجدوى التدابير المتخذة من قبل الحكومة الإقليمية، إزاء الأحداث الجارية في دارفور من النهب المسلح، وتعطل مشاريع التنمية، ومنه مشروع (طريق الإنقاذ العربي) وإن الدولة عطلت دور المؤسسات المدنية وإعادة تكريس دور القبلية والطائفية في مؤسسات السلطة .

¹ **القبائلية الدولية**: تلك العملية التي من خلالها تقوم نخبة حاكمة هشة التكوين بإدماج الجماعات الرقابية والثقافية والقبلية في إطار الدولة وتوظيفها في دعم وترسيخ دولتها. عند فقدان النظام الحاكم قوته ونفوذه داخل مجتمع ينتشر فيه التذمر، تلجأ الدولة إلى نقل بعض سلطاتها إلى الشبكات القبلية والطائفية لبيسط نفوذها، راجع فالح عبد الجبار (تفكك القبائلية وإعادة تكوينها في العراق خلال المدة 1968 - 1998).

² خالد عبد الله محمد حسين (2004)، دارفور الحقيقة الغائبة، نشر على موقع جامعة الخرطوم khartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/399 خالد عبد الله حسين محمد، عمل المؤلف، إعلامي في ولاية نهر النيل وعطبرة، وتابع الأحداث في دارفور بحكم عمله كصحفي سوداني.

2- نظام الحكم الأهلي، وما نص عليه دستور عام 1973م، من هيكلية الإدارة والحكم على المستوى القومي و الإقليمي والمحلي، وتوسيع الحكم اللامركزي والمشاركة الشعبية، والآثار الناجمة عن تعطيل العمل بتلك القوانين.

3- نظام توزيع الأراضي، وما قامت به الدولة من تقسيم للأراضي في الإقليم دون مراعاة لخصوصيات (الإدارة الأهلية). وبذلك ظهرت القبلية والعشائرية، كجسم متماسك سياسيا فيه صلة مشتركة لأفراد القبيلة أقوى من روابط الوحدة الوطنية أو العلاقات الإنسانية. وحالة الطوارئ المستمرة في الإقليم منذ مجيء حكم الإنقاذ، واستغلالها بأبشع الصور في حياة المواطن.

لذلك فإن أنظمة الحكم المتعاقبة على اختلاف صورها التعديّة والشمولية، لم ترس في سياساتها التنمية دعائم الوحدة والمساواة بين الأجناس والأعراق والقبائل في السودان، بل عملت على تفكيك النسيج الاجتماعي وتكريس التهميش والحرمان في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور.

المبحث الرابع: سياسات الأنظمة الحاكمة في إنهاء الصراع الأهلي سلميا

يشير الواقع الخاص بمشكلة الصراع في الجنوب السوداني، أن سياسات الأنظمة المتعاقبة لإنهاء الصراع الأهلي قامت على رؤيتين أساسيتين، طبعنا السياسة السودانية منذ الاستقلال عام 1956م . فبينما اتجهت الأنظمة الشمولية نحو سياسة القوة وفرض الوحدة والدمج في الوطن الواحد كحل أساسي لمشكلة الجنوب السوداني، فإن الأنظمة التعددية اتجهت نحو سياسة الحوار والتفاوض والاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب ضمن الدولة الواحدة حلا أساسيا للصراع. لكن جهود الحوار وجولاته لم تكتمل بسبب عدم استقرار الأنظمة المدنية وقصر فترة بقائها في الحكم أو الإطاحة بها بالانقلابات العسكرية¹. لأن الأنظمة الشمولية وظفت هذا الصراع لتبرير الاستيلاء على السلطة بالانقلابات العسكرية، وهو ما أدى إلى تقويض جهود الحوار التي شرعت بها الحكومات الديمقراطية لإنهاء الصراع سلميا.

فجميع الحكومات العسكرية جربت العمل العسكري حلاً لمشكلة الصراع في الجنوب ودارفور على الأقل لفترة من الزمن حتى استيأست منه، ما عمق العداء زرع التفرقة بين أهل الشمال والجنوب و أنهك البلاد في أطول حرب أهلية عرفت أفريقيا كلها، مخلفة خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات، قادت في النهاية إلى انفصال جنوب السودان في يوليو 2011 م. فلم تنجح الاتفاقيات الموقعة بين الحكومات المركزية المتعاقبة وحركات التمرد المسلحة في تقوية وشائج الوحدة بين أوساط الشعب السوداني.

المطلب الأول: الاتفاقيات ومحاولات حل قضية الجنوب السوداني سلميا

عقدت عدة مؤتمرات واتفاقيات في إطار المحاولات لوقف الصراع الأهلي الجنوبي من أهمها:

1- مؤتمر الطاولة المستديرة (1964م)، ضم هذا المؤتمر جميع الأحزاب الشمالية والجنوبية لمناقشة العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب في إطار اتحاد فدرالي، وكان لتولي الحكم المدني برئاسة سر الختم خليفة رئيسا للوزراء الذي ينحدر من أصول جنوبية، أن شجع حزب (سانو) الجنوبي على بدء الحوار مع الحكومة بعد اعتراف الحكومة به كحزب سياسي، وانعقد المؤتمر في الخرطوم، إلا أن الانقسام في الحركة الشعبية لتحرير السودان وعدم الاتفاق بين الجنوبيين

¹ محمد أمين عباس النحاس (2006)، السودان إلى أين يتجه ؟ جل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق، بعد الحرب.. قبل السلام، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ص 42-

على نقاط محددة للتفاوض، حال دون توصل المؤتمر إلى أي حل. ويتمثل الإنقسام داخل الحركة الجنوبية بوجود تيارين، تيار بزعامة ريباك مشار يدعو إلى الانفصال بين الشمال والجنوب وتكون دولة مستقلة، والتيار الآخر يمثل جون جرنج، الذي يناهز بتشكيل (السودان الجديد القائم على العلمانية)، فيرى أن الصراع ليس صراع بين الشمال والجنوب، بل هو صراع بين المركز الذي يخدم المصالح الاقتصادية والثقافية للجماعات العربية المتمركزة في الشمال والوسط السوداني، والجماعات الإثنية الأفريقية المهمشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور .

2- اتفاقية أديس أبابا (1972م)، عقب استيلاء نميري على السلطة، وتوليه رئاسة الجمهورية، أعلن عن رؤيته، أن الحكم الذاتي الإقليمي أحد مفاتيح الحل لمشكلة الجنوب. لذلك اتخذت حكومته إجراءات لاستعادة ثقة أهل الجنوب بها، مما هيا لبداية جولة سرية من المفاوضات في أديس أبابا بإثيوبيا. كان لمجلس الكنائس العالمي -بمساعدة مجلس كنائس عموم أفريقيا- دوراً رئيساً في الترتيب والإعداد للمفاوضات والجمع بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان أدت إلى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972م، وأصدرت الحكومة (قانون الحكم الذاتي الإقليمي) في 20 آذار من نفس العام، واعتبر هذا القانون جزءاً أساسياً من دستور عام 1973م، وتضمن الاعتراف باللغة الإنجليزية كلغة رئيسية في الجنوب، واللغة العربية اللغة الرسمية في الشمال دون المساس باللغات واللهجات المحلية الأخرى، كما نص القانون الجديد على حرية العقيدة والعبادة والدين، و حدد صلاحيات ومسؤوليات الحكومة المركزية في وسائل الدفاع القومي والشؤون الخارجية والتجارة العامة، وفوض القانون الحكومة الإقليمية الجنوبية صلاحيات بفرض الرسوم والضرائب على سكان الإقليم¹.

حظيت الاتفاقية بتأييد شعبي ودولي، خاصة من اتحاد الكنائس العالمي الكاثوليك وإثيوبيا، باعتبارها طريق الحل السياسي لمشكلة الجنوب والنهاية لكافة العمليات العسكرية، إلا أنها لاقت معارضة من دعاة الانفصال الجنوبيين كونها لا تلبي تطلعاتهم وتمنح (الفيتيو) لرئيس الجمهورية ضد أي قرار صادر عن حكومة الجنوب لا يتماشى مع القوانين السارية التي تضمن وحدة البلاد. إضافة أن الاتفاقية قد فتحت المجال واسعاً أمام الحملات التبشيرية المسيحية، إلا أنها لم تدم طويلاً حتى عادت الموجة الثانية من الحرب الأهلية عام 1983 م بزعامة جون جرنج، لان التطبيق لم يتعدى الشق السياسي من الاتفاقية وأهملت الحكومة الجانب

¹ حسن صالح محمد (2014)، اتفاقية أديس أبابا، نشر بتاريخ 24 /11/2012، على <https://hassan12728.wordpress.com/2012/11/24/%D8%A7AA%D9%81%D9%80%D9%80>

التموي وبقي الجنوب في حالة من الفقر والتخلف مما شكل بيئة مناسبة لعودة أعمال التمرد¹ فأعلنت حكومة نميري إلغاء اتفاقية الحكم الذاتي وإقرار الدين الإسلامي دين الدولة، واللغة العربية اللغة الرسمية لكل السودان فانهارت الاتفاقية وتجددت الحرب.

يبرز من هذه الاتفاقية، أمران ينبغي الإشارة إليهما، الأول ما كفلته هذه الاتفاقية خلال العشر سنوات من حالة الهدوء والعيش المشترك بين الجماعات الأفريقية في الجنوب والجماعات العربية في الشمال، في ظل هوية وطنية مركبة أكثر تمثيلاً للسودانيين، تمتزج فيها الثقافتين العربية والأفريقية في حالة انسجام تثري الهوية الوطنية السودانية وتؤسس للوحدة الوطنية. الأمر الثاني أن نتائج تلك التجربة لم تستغل من قبل النخب الشمالية والجنوبية نحو صياغة الهوية الوطنية السودانية، بل ان النخب السياسية ظلت متمسكة بهويتها الفرعية وعملت على توظيفها في الصراع الأهلي للحصول على مكاسب سياسية في تثبيت حكمها أو في استجلاب التدخلات الأجنبية والدولية، ثم نقل الصراع إلى المحفل الدولي .

3- إعلان كوكادام عام 1986م، بعد الإطاحة بنظام الرئيس النميري ، وتولي الفريق عبد الرحمن سوار الذهب رئاسة المجلس العسكري لمدة عام، وتسليم الحكم المدني للسلطة، أصدرت الحكومة المدنية الجديدة قراراً بوقف قرارات (حكومة نميري)، السابقة فأوقف سريان قوانين الشريعة الإسلامية على الجنوب وأقرت عودة سريان اتفاقية أديس أبابا. ساهمت هذه القرارات في التمهيد لعودة جولات الحوار لحل مشكلة الجنوب، فعقد لقاء بين (الجبهة الوطنية للإنقاذ، وهي تحالف ضم النقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية التي كان لها الدور الأساسي في الإطاحة بحكم النميري، والحركة الشعبية لتحرير السودان في مدينة (كوكادام) بإثيوبيا، في نيسان 1986م، بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة لحل مشكلة الجنوب السوداني،. إلا أن بنود هذا الإعلان لم تر النور، فالحركة الشعبية لتحرير السودان لم تعر جهود الحل السلمي أي اهتمام، كونها أحرزت تقدماً في جبهات القتال بفضل الدعم الأثيوبي لها، كما عارضت الجبهة الإسلامية القومية وزعيمها حسن الترابي -الشريك الائتلافي في الحكومة- أي اتفاق من شأنه المساس بقوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب، مما رجح كفة العودة للحل العسكري واستمرار الحرب الأهلية².

¹ محمد وهيب السيد (2006)، اتفاق ماشاكوس هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟، سلسلة كتب المستقبل العربي،

السودان على مفترق الطرق قبل الحرب وبعد السلام، ص 83

² محمد وهيب السيد(2006) المرجع السابق نفسه، ص 86، ص 87

4- المبادرة المصرية - الليبية، عرضت الحكومة الليبية في تموز عام 1999م، مبادرةً لحل المشكلة السودانية تمثلت في وقفٍ كاملٍ الأعمال العسكرية وبدء حوارٍ مباشرٍ بين الحكومة والمعارضة. في عام 2001 م، تبنت مصر الأفكار الليبية وأصبح الاسم الرسمي للمبادرة هو "المبادرة الليبية - المصرية". تضمنت عدة مبادئ من بينها: تأكيد وحدة السودان، المواطنة هي الأساس في الحقوق والواجبات، الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، ضمان مبدأ الديمقراطية التعددية واستقلال القضاء والفصل بين السلطات، وإقامة نظام حكمٍ لا مركزي في إطار وحدة السودان، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل فيها كافة القوى السياسية تتولى تنفيذ بنود الاتفاق السياسي، ثم انعقاد مؤتمر قومي لمراجعة الدستور وتحديد موعد الانتخابات العامة مع الوقف الفوري والشامل للحرب بكافة أشكالها¹.

فشلت هذه المبادرة، لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان، ترى في نجاح هذه المبادرة ستلغي كل الانجازات التي حققتها الحركة خلال الثماني أعوام الماضية، ومنها الاعتراف بحق تقرير المصير. لذلك قامت الحركة بالتحفظ عليها بحجة ازدواج المبادرات، ولأنها ترى التدخل العربي منحازا للحكومة السودانية، من الجانب الآخر قبلتها الحكومة حال إعلانها، لأنها رأت فيها مخرجاً من مبادرة مجموعة دول (الإيفاد) التي تتطوي على حق تقرير المصير وعلمانية الدولة السودانية.

5- اتفاق أو (برتوكول ماشاكوس)، عقد لقاء بين حكومة الإنقاذ وحركة تحرير شعب السودان بزعامة جون كرنج، في (ماشاكوس بكينيا)، في 18 حزيران 2002م، وتميزت ظروف انعقاد هذا اللقاء بوجود اتفاق ضمني بين الأطراف المتفاوضة والمراقبين الدوليين من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على ضرورة الخروج بنتائج تقود لحل مشكلة الجنوب السوداني. دفع ذلك إلى تخطي كثير من العقبات كانت تهدد المفاوضات بفضل الضغوط الدولية على الطرفين، ونصت أهم فصول الاتفاق على المبادئ التالية²:

1- تقاسم السلطة، وتشكيل حكومة مشتركة يشارك فيها الجنوب، خلال فترة انتقالية لمدة ست سنوات، تعمل على تنفيذ اتفاق السلام وإقامة المؤسسات اللازمة، وصياغة الدستور الانتقالي يجعل الوحدة جاذبة لسكان الجنوب.

¹ حسن محمد صالح (2012) اتفاق -جنيف- ومسؤولية -انفصال- جنوب -السودان،

<https://hassan12728.wordpress.com/2012>

² محمد وهيب السيد (2006)، مرجع سابق، ص 83

2- منح حق تقرير المصير لشعب الجنوب السوداني وإجراء الاستفتاء العام لأهل الجنوب في نهاية الفترة الانتقالية، بمراقبة دولية من الولايات المتحدة وبريطانيا ايطاليا والنرويج، ومجموعة دول (الايغاد)¹ تنظمه سويا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويجري التصويت حول الوحدة في تبني نظام الحكم الذي تم تأسيسه في الفترة الانتقالية في اتفاق ماشاكوس أو التصويت لصالح الانفصال.

3- تقاسم الثروة ويشمل التوزيع المتساوي للموارد بين الولايات والأقاليم، ويضمن الدستور الوطني والنظام السياسي، التوزيع المناسب للدخل بين كل ولاية، واستغلال الموارد الطبيعية و تخصص الحكومة القومية نسب مئوية من الموارد الأولية للولاية أو الإقليم التي تضم أراضيها تلك الموارد من النفط، الترتيبات المالية ونص البرتوكول على تطبيق نظامين مصرفيين نظام مصرفي إسلامي في الشمال ونظام مصرفي تقليدي في الجنوب.

4- الدين والدولة، تأخذ الدولة بعين الاعتبار تعدد الثقافات والعرقيات والديانات واللغات، وضمان حرية الاعتقاد والعبادة، والتمتع بكافة الحقوق والواجبات على أساس المواطنة وليس على أساس الدين والمعتقدات.

6- اتفاق نيفاشا الشامل للسلام: بعد توقيع بروتوكول ماشاكوس الإطاري بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية تحت مظلة (دول الإيقاد) الأفريقية ومشاركة عدد من الدول الغربية، توصل الطرفان إلى اتفاق السلام الشامل وقع في ضاحية نيفاشا من مدينة (نيروبي) في التاسع من يناير/ كانون الثاني 2005م، نص أهم بنود الاتفاق على منح أهل الجنوب حق تقرير المصير بنهاية الفترة الانتقالية في عام 2011، وتمكين الحركة الشعبية من السيطرة تماماً على إدارة الولايات الجنوبية أثناء الفترة الانتقالية السنوات الست (2005-2011)، ومشاركة أبناء الجنوب في الحكومة الاتحادية بنسبة 28%، وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الشماليين بنسبة 45%، من أعضاء الحكومة الولاية، إضافةً إلى احتفاظ الحركة الشعبية بمليشياتها المقاتلة إبان الفترة الانتقالية وخروج القوات الحكومية من حدود جنوب السودان، كما منحت الجنوبيين حق اقتسام عائدات البترول من الحقول في الجنوب مناصفة بين حكومة الجنوب والحكومة المركزية، واستثناء الجنوب من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

¹ منظمة الإيغاد: وهي منظمة إقليمية تتكون من مجموعة دول أفريقية تضم جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو وتشاد، وبنين، ورواندا، ومصر، السودان، أنشأت بهدف مكافحة التصحر والجفاف في أفريقيا، وتحول اسمها إلى الاتحاد الإفريقي.

لاقت هذه الاتفاقية التأييد الدولي والشعبي، رغم استمرار الصراع في دارفور الذي استحوذ على الاهتمام الدولي، كما أن توقف الحرب أدى إلى إطلاق تحالفات جديدة بين القوى السياسية الفاعلة ورص الصفوف استعدادا لانتخابات عام 2009 م واستفتاء تقرير المصير في عام 2011م. في كل من الشمال والجنوب، على سبيل المثال التحالفات ما بين الحزب الحاكم وحزب الأمة، والحزب الاتحادي، و بين طرفي التيار الإسلامي الحاكم، والمعارض بقيادة حسن الترابي ، في الشمال، والحركة الشعبية القوى الجنوبية الأخرى في الجنوب السوداني.

واجه تنفيذ اتفاق (نيفاشا) عقبات في بعض القضايا، دفعت الحركة الجنوبية إلى الانسحاب المؤقت من حكومة الوحدة في الفترة الانتقالية. كان أهمها العقبات المتعلقة باقتسام عائدات النفط، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب في المناطق الحدودية الثلاث (آبيي، والنيل الأزرق وجبال النوبة)¹، وما يتصل بتلك القضايا من إعادة انتشار القوات الحكومية ونزع سلاح الميلشيات. على الرغم من تلك العقبات والمخاوف بشأن العودة لاستئناف الحرب، فقد نجحت المفاوضات بين الجانبين في الخروج من الأزمة وعادت الحركة الشعبية للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية في 27 كانون الأول 2007 م².

يرى الباحث، أن جهود الحوار والاتفاقيات الخاصة بحل مشكلة الجنوب السوداني، بين الحكومات المتعاقبة وحركات التمرد الجنوبية، بدءا من مؤتمر الطاولة المستديرة إلى اتفاق (أديس أبابا)، والتي تحققت فيها فترة السلام لعشرة سنوات (1972- 1983)، ومفاوضات (ابوجا 1993)، بوساطة نيجيرية، وهي اتفاقيات خلّت من التدخلات الخارجية الدولية ولم يكتب لها النجاح. إلا أن اتفاق (ماشاكوس عام 2002)، الذي تضمن نصوصا تتعلق بعلمانية الدولة وحق المساواة للمواطنين، وطرح حق تقرير المصير للجنوب للاستفتاء بعد ست سنوات، و (اتفاق نيفاشا عام 2005)، تم بواسطة دولية خارجية، هي التي نجحت في إيقاف الحرب الأهلية في الجنوب، هذا يشير إلى احد

¹ مسالة الحدود من المشاكل التي تواجه السودان ما بعد الانفصال الجنوبي تبلغ الحدود بين الشمال والجنوب 1936 كيلومترا وتقع 70% من هذه الحدود في جنوب دارفور وجنوب كرد فان، وتتميز هذه المناطق الحدودية بالثروات الطبيعية المائية والغابية والمعدنية، وعلا الرغم ما نص عليه الاتفاق من أن الخط الفاصل بين البلدين هو حدود الشمال والجنوب كما وجدت عند الاستقلال في كانون الثاني 1956، إلا أن التحدي الرئيسي في عدم وجود خرائط واضحة لهذه الحدود.

² إبراهيم النور (2012)، مرجع سابق ذكره، ص 38 - ص 41.

جوانب التدخل الدولي الخارجي في السودان، وخروج أزمة الصراع الجنوبي الشمالي من إطار الحلول الإقليمية، إلى الإطار الدولي.

يبرز من جهود المفاوضات ملاحظتين¹: الملاحظة الأولى أن المفاوضات قد أخذت طابعا دوليا، وخرجت من الإطار الإقليمي الأفريقي، فتمت برعاية أمريكية وبريطانية والدول الجوار المتحالفة معها أو ما سمي دول (الإيفاد)، في حين غياب الدور العربي من أية مشاركة في جهود السلام كما كانت ترغب حكومة السودان. والملاحظة الثانية، أن هنالك ثلاث عقبات رئيسية حالت دون تحقيق السلام بين الطرفين في الجولات السابقة في الإطار الإقليمي: أولها وجود صراع الهوية العربية في الشمال والهوية الأفريقية في الجنوب، وثانيها وجود صراع على السلطة من داخل النظام الحاكم، ثالثا وجود صراع ايدولوجي علماني /إسلامي بين الحركة الجنوبية والنظام الحاكم. فالهوية العربية والدين الإسلامي في الشمال، بينما الهوية الإفريقية ذات الدين المسيحي والوثني في الجنوب، وهذه العوامل مجتمعة لم تنم في أوساط السودانيين الإحساس لروابط الوطنية و القومية المشتركة بالسودان كوطن واحد بقدر ما كرس حالة من العداة والرغبة في الانفصال بين الشمال والجنوب.

المطلب الثاني: الاتفاقيات ومحاولات إنهاء الصراع الأهلي في إقليم دارفور سلميا

منذ بداية أحداث إقليم دارفور مطلع عام 2002م، جاءت جهود الحكومة لفتح حوار مع الحركات المتمردة عبر وسطاء محليين من البرلمانيين والقيادات الأهلية والعسكرية والمؤيدون لها من الحركات الإسلامية الداعمة للحكم، لاحتواء الصراع والوصول إلى حل سلمي، فعقد مؤتمر الحوار في الخرطوم عام 2003م. لكنه تعثر إمام تشدد الحكومة وجنوحها إلى الحل العسكري جنبا إلى جنب مع جهود التفاوض المحلية والتي أفضت إلى عقد اتفاقيات مع بعض الحركات المسلحة من أهمها:

1- اتفاق (أبيشي) لوقف إطلاق النار عام 2003م، وهي مبادرة الرئيس التشادي (ديبي) الذي ينتمي إلى قبيلة الزغاوة، التي تقاتل ضد الدولة السودانية. جاءت هذه المبادرة لوقف إطلاق النار والحد من الأحداث الدامية التي تعصف بدولة السودان المجاورة لدولة تشاد، خصوصا أن بعض القبائل المشاركة في الحرب لها امتداداتها القبلية في الأراضي التشادية، فأراد الرئيس التشادي من

¹ عبد الوهاب الأفندي (2006)، السودان على مفترق الطرق، بعد الحرب .. وقبل السلام، مرجع سابق ذكره. ص 195، 26

تلك المبادرة أن يحافظ على علاقة الجوار مع دولة السودان، ويرفع الحرج عن نفسه كون قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها هي من تقاثل دولة صديقة ومجاورة. ولم تنجح مبادرة الرئيس التشادي في وقف أعمال الحرب الأهلية، بسبب التداخل القبلي بين القبائل السودانية والتشادية، فمعظم أبناء قبائل الزغاوة يعملون في الجيش التشادي مما سهل تقديم الدعم العسكري للحركات المتمردة، وصعوبة ضبط الحدود، وهو ما سبب توتر العلاقات التشادية السودانية.

2-تفاق أنجيميا،(2004)، وتضمن وقف إطلاق النار لمدة 45 يوما تجدد تلقائيا، لأسباب إنسانية، عقدت بين الحكومة المركزية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بوساطة تشاد والاتحاد الأفريقي (دول الإيفاد) وأصبحت هذه الاتفاقية مرجعية السلام في دارفور في الجولات المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي. لما تضمنته من الترتيبات لإنشاء لجنة لوقف إطلاق النار، ونشر مراقبين من دول الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، وما عرف ب(بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور)، من مدنيين وعسكريين وصل عددهم إلى (6171 جنديا). إلا أن قلة فاعلية هذه القوات في تحقيق استقرار الإقليم، شجع الحركات التي تعارض الاتفاقية نحو استجلاب التدخل الدولي عبر القرارات الأممية ومحكمة الجنايات الدولية.

2-اتفاق ابوجا (2005 م) يعرف بالاتفاق الشامل بين الحكومة السودانية ومسلحي دارفور لإنهاء نزاع الإقليم¹، بدأ بعقد جولة من المفاوضات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام 2004م، ولكن امتناع الحركات المسلحة في دارفور عن الحضور إلى أديس أبابا، بسبب العداء بين إثيوبيا وإريتريا المجاورتين للسودان، دفع إلى نقل المفاوضات إلى العاصمة النيجيرية ابوجا، حيث عقدت سبع جولات تفاوضية ما بين عامي (2001- 2005) أسفرت الجولة الأخيرة عن توقيع (اتفاقية دارفور للسلام الشامل) المعروفة (باتفاق أبوجا)، بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان (جناح منى اركومناوي)، فيما رفضت حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد نور التوقيع على الاتفاقية². أهم ما تضمنته الاتفاقية³، في الفصل الأول، تقاسم السلطة ومشاركة سكان الإقليم في كافة مستويات الحكم والخدمة المدنية بما يتناسب مع عدد السكان، واستحداث منصب (كبير مساعدي رئيس الجمهورية ليشغله مرشح من

¹ الاتفاق الشامل بين الحكومة السودانية ومسلحي دارفور لإنهاء نزاع الإقليم، كما وردت التسمية في مقدمة الاتفاق، ونسبة إلى مكان عقد الاتفاق في العاصمة النيجيرية ابوجا عام 2006

² عبد الوهاب الأفندي (2009)، أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الطبعة الأولى، ص 75 - ص 81

³ أمين المشابقة، ومزيغي أبكر الطيب (2012)، ملحق رقم 4 نص الاتفاق الشامل، ابوجا 2005، ص 400،

دارفور، كما تعطى حركات التمرد منصب رئاسة احد الولايات الثلاث في السلطة الانتقالية التي تتشأ بموجب الاتفاقية، وثلاث عدد النواب في برلمانات الولايات وتسعة وزراء دولة و 12 عضوا في المجلس الوطني (الفقرة 11 من الفصل الأول)، وتحديد الوضع النهائي لإقليم دارفور في توحيد الإقليم عبر الاستفتاء الإداري (الفقرة 55 من الفصل الأول)، على احد أمرين، إنشاء إقليم دارفور من ثلاث ولايات، أو الإبقاء على الوضع القائم من تقسيم للولايات دون وجود إقليم موحد.

كما اختص الفصل الثاني من الاتفاقية في تقاسم الثروة، وجود نظام مالي فدرالي بين الحكومة المركزية حكومات الولايات. إضافة إلى مواد أخرى شملت تقاسم الأراضي وتوجيه الموارد الطبيعية لتنمية الإقليم في مجالات التعليم والخدمات والصحة، كما تضمن الاتفاق الترتيبات الأمنية ومنها وقف إطلاق النار و نزع سلاح الحركات المسلحة وترتيبات إدماجها في الجيش الوطني تدريجيا، ونص الاتفاق في الفصل الثالث والرابع على الجوانب الإنسانية في تعويض المتضررين وإعادةهم إلى مناطقهم، وتحقيق المصالحة بين أهل دارفور.

وبعد توقيع الاتفاقية نشأ تياران، احدهما مؤيد للاتفاقية والممثل في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والمعارض لها من الحركات المسلحة التي رفضت توقع الاتفاقية، منها (جناح عبد الواحد نور، وحركة العدل والمساواة جناح إدريس ازرق)، و طالبت بالتعويض الفردي للمتضررين من الحرب وتوحيد دارفور في إقليم واحد، وتقاسم السلطة حيث أعطت الاتفاقية نصيب الأسد لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في ولايات دارفور وهو ما رفضته الحكومة. لذلك رأى معارضو الاتفاقية ضرورة التخلي عنها والاستعاضة عن جهود السلام بتدخل عسكري أممي، والمحكمة الجنائية الدولية، ولم تنجح جهود الوساطة المشتركة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة نتيجة ضعف أداء البعثة الاتحاد الإفريقي، وتضاعف مهددات السلام في دارفور

خلاصة

بعد استعراض سياسات الحكومات الوطنية التعددية (المدنية) والشمولية، يتضح دورها في تأجيج الصراع الطائفي والقبلي والاثني في الإقليمين، فمن خلال مقارنة سياسات الحكومات التعددية والشمولية، وإبراز ما تشابهت به تلك السياسات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنها أسهمت بشكل مباشر و غير مباشر في تأجيج الصراع وتعطيل جهود الحل الإقليمي وجلب التدخلات الدولية . يوضح الجدول المقارن التالي أوجه التشابه في سياسات الحكومات عبر المراحل الشمولية والتعددية من الحكم الوطني السوداني (جدول رقم 2).

عوامل تشابه	الفترات التعددية	فترات الحكم الشمولية
1-أزمات أدوات الحكم	1- استمرار أزمة المشاركة في الحكم، استمرار النمط الانقلابي، عدم الاستقرار الدستوري	1-استمرار أزمات أدوات الحكم، النمط الانقلابي، عدم الاستقرار الدستوري، الانشقاق والازدواجية القرار
2- السياسات التوزيعية والتنظيمية،(توزيع الموارد و تقاسم السلطة).	2-تمايز جهوي وعرقي وطائفي، ينطوي على التهميش والحرمان.	2-تمايز جهوي، وعرقي وطائفي وتركيز السلطة بيد الحزب الحاكم.
3- السياسات المتبعة لإنهاء الصراع الأهلي	3- عدم اكتمال محاولات الحوار والتفاوض، بسبب عدم استقرار فترات الحكم .	3- فرض الوحدة بالقوة العسكرية،

يبين الجدول المقارن تشابه سياسات الأنظمة الشمولية والتعددية في إدارة الصراع الأهلي في الجنوب ودارفور في عدة مجالات:

1-تشابهت السياسات التوزيعية للموارد و تقاسم السلطة في كل المراحل الشمولية والتعددية من الحكم، فكان التمايز الجهوي بين الإقليم. وحرمان مناطق الصراع من تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وإقامة المشاريع التنموية، ظل طابعا مميزا للسياسات الحكومات الشمولية في توزيع الثروة و اقتسام السلطة. تهميش الإقليم (الجنوبي، ودارفور) من الأنشطة التنموية، والعزلة الجغرافية

لأقاليم، وانعدام توفر شبكات الطرق الرئيسية التي تربطها مع كافة أنحاء السودان، كتعطل مشروع (طريق الإنقاذ الغربي) في إقليم دارفور، وجعل منها مناطق مهمشة ومعزولة جغرافيا عن الأقاليم الأخرى. مما عزز من غياب دور الحكومات منذ بداية الصراع في الإقليم الجنوبي ودارفور. فقد تلاشت روابط التعايش السلمي الأهلي، عندما سعت الحكومات التعددية والشمولية، إلى الاستعانة بزعماء القبائل العربية من الطوائف والإثنيات، وتعبئة هذه الكيانات سياسيا ودينيا وعنصريا وأعدت إحياء أصولها العرقية والاثنية، سواء لمواجهة التمرد في الجنوب، أو قيادة برامج التغيير التي جاءت بها. عندما أناطت بالمنظومة العرقية والقبلية مسؤوليات الأمن في الأقاليم، وجعلتها أداة التغيير في تنفيذ برامجها الأمنية والتنمية وإنشأت تشكيلات قبلية وعرقية واثنية، موالية للحكومة عبر ما عرف (المجالس المحلية) والمؤتمرات الشعبية، وقوات الدفاع الشعبي لتحقيق ما جاءت به ثورة الإنقاذ 1989. ونتيجة لهذا سعت القبائل الكبرى إلى تنظيم نفسها في كيانات للحماية وجودها والحفاظ على مكانتها في الإقليم.

2- تشابهت تجارب الحكم الشمولي والتعددي باستمرار أزمات أدوات الحكم، فكل تجارب الحكم السوداني لم تستطع الاتفاق على صياغة دستور دائم أو قوانين يعتد بها لإدارة البلاد (عدم الاستقرار الدستوري)، كما لم تستطع كل تجارب الحكم تطوير نمط سلمي لتداول السلطة، بل ظل لنمط الانقلابي الطابع المميز لتداول السلطة، كما أن الانشقاقات في الأحزاب الحاكمة و ظلت صفة ملاصقة لكل تجارب الحكم الشمولي والتعددي، مما جعل الحكومات تقف عاجزة عن مواجهة الأزمات التي عصفت في البلاد وعلى رأسها الصراع الأهلي في الجنوب وإقليم دارفور. 3- أسهم استمرار تلك الأزمات في تقويض جهود الحوار الإقليمي لإنهاء الصراع في الجنوب وإقليم دارفور، وخروج مسارات الحل السياسي للأزمة الحرب الأهلية من إطارها الإقليمي و العربي إلى الإطار الدولي الخارجي، وتدويل الصراع عبر القرارات الأممية ومجلس الأمن الدولي، مما يظهر دورا بارزا للتدخلات الدولية في اتساع الصراع الأهلي في إقليم جنوب السودان وإقليم دارفور.

الفصل الرابع

التدخلات الإقليمية والدولية ماهيتها ودورها في تأجيج الصراع الأهلي
السوداني

المبحث الأول: تدخلات دول الجوار الإقليمي ودورها في تأجيج الصراع
الأهلي السوداني.

المبحث الثاني: التدخلات الدولية الخارجية، وتدويل الصراع الأهلي
السوداني.

المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي في تأجيج الصراع الأهلي السوداني.

الفصل الرابع

التدخلات الإقليمية والدولية ماهيتها ودورها في تأجيج الصراع الأهلي السوداني

تمهيد: تجد المصالح الخارجية مناخا مواتيا لتحقيقها، في ظل وجود أزمات محلية وداخلية في دولة ما، لم يجر التعامل معها بروح قومية شاملة، تستجيب للتحديات الداخلية والخارجية، تحت مظلة حكم تتوفر فيه شروط التداول السلمي للسلطة، ويسعى للصالح الوطني العام لا لصالح نخب طائفية أو أقلية عرقية محددة. لم تنجح الأنظمة السودانية المتعاقبة في تسوية الصراعات الطائفية والعرقية، بل أوجبت الصراع، من خلال ما انتهجته من سياسات تتجاهل التنوع السكاني والهوية السودانية المركبة، كما بين الفصل السابق. لتجد التدخلات الإقليمية والدولية من السودان مناخا مناسباً للبحث عن مصالحها وتنفيذ مخططاتها .

يبحث هذا الفصل، تدخلات دول الجوار الإقليمي ودورها في عسكرة الصراع الأهلي و (ادلجة الهوية)¹ العرقية، وتداعيات ذلك، في إفشال المبادرات الإقليمية التي رعاها الاتحاد الأفريقي لحل الصراع في إطاره الإقليمي "المبحث الأول" . ويختص المبحث الثاني، بدور التدخلات الدولية الخارجية، من الدول الكبرى كالولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، ويتطرق إلى دور المنظمات العالمية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية)، وتداعياتها في تدويل الصراع الأهلي في دارفور، وإلا جهاز على فرص الحل الإقليمي للصراع الجنوبي . ويعالج المبحث الثالث، الدور الإسرائيلي في تأجيج الصراع الأهلي في الجنوب وإقليم دارفور، واستراتيجياته في تقديم الدعم العسكري للحركات المسلحة، بوصفها أقليات أفريقية تعاني ما عاناه اليهود في أوروبا، واعتبار العرب عدوا مشتركا، حسب الرؤية الإسرائيلية.

¹ يقصد ب (ادلجة الهوية العرقية) : توظيف الهوية العرقية، ضمن إستراتيجية وبرامج الصراع الأهلي، ثم تصوير الصراع على أنه (تطهير عرقي) يمارسه العرب ضد الأفارقة بهدف طردهم من أراضيهم. للمزيد، انظر عمر السيد، دارفور ما بين الأزمة والإدارة بالأزمة، ص 30 - ص 30.

المبحث الأول: التدخلات الإقليمية ودورها في تأجيج الصراع الأهلي السوداني

تجاور جمهورية السودان تسع دول مختلفة الثقافات ومشاركة معها في التركيب السكاني والإمتداد القبائلي، لذلك كان لابد وأن تتأثر الدول الأفريقية المجاورة بأحداث الحرب الأهلية في الشمال والجنوب السوداني، وأن تؤثر تلك الدول في مسارات الصراع الأهلي السوداني، لذلك كان الإهتمام الإقليمي بقضية الجنوب وأزمة دارفور بقدر أهميتهما الجيوسياسية، تلك الأهمية التي دعت دول الجوار للبحث عن موطئ قدم لها في السودان .

يكشف هذا المبحث عن الأدوار الإقليمية في تأجيج الصراع الأهلي السوداني، من خلال توفير السلاح والتدريب للعناصر المسلحة، وتوظيف الهوية العرقية والطائفية في أيديولوجيا الصراع، واثار ذلك في تحويل مسار الصراع من طابعه التقليدي بين رعاة ومزارعين، إلى صراع عرقي بين العرب والأفارقة، وعرقلة المبادرات الإقليمية التي قادتها بعض دول الجوار والمنظمات الإقليمية لحل الصراع الأهلي .

المطلب الأول: دور دول الجوار في تأجيج الصراع الأهلي السوداني

منذ بداية أحداث الصراع في الجنوب السوداني، لم تكن دول الجوار متحمسة للتدخل باعتباره شأنا سودانيا داخليا لسببين رئيسيين: الأول العلاقات السياسية بين السودان وجواره، القائمة على اتفاقيات التعاون لضبط الحدود ومنع التهريب. والثاني تخوف بعض دول الجوار من إنتقال الحرب الأهلية إلى أراضيها نتيجة للتداخل السكاني والقبلي والعرقي مع السودان. ولما لم تنجح الأنظمة الوطنية المتعاقبة بعد الاستقلال، في الإبقاء على المزيج السكاني المتنوع في حالة من الإنسجام، بما فيه من التراث المحلي القديم المسيحي والإسلامي العربي والأفريقي، المكون للهوية الوطنية السودانية، كما بينا في الفصل السابق، فقد هيا ذلك الفرصة لتدخلات دول الجوار ، خصوصا مع وجود التدخلات القبلية والعريقة والتشابك في الحدود الجغرافية. فتباينت مواقفها تبعا لمصالحها، فمنها من شارك بدور فاعل في الدفع نحو جهود السلام، ومنها من أدت تدخلاته إلى تأجيج الصراع العرقي والطائفي بعدة وسائل منها:

أولاً: عسكرة الصراع واد لجة الهوية العرقية

أدت الحرب الأهلية السودانية في الجنوب وإقليم دارفور، - وهي أطول حرب أهلية عرفتها أفريقيا - ليس إلى إخلال التوازن في مكونات الهوية السودانية فحسب، بل إضعاف الدولة السودانية من ناحيتين¹: الأولى أن بعض دول الجوار الأفريقي باتت تمثل أحد وسائل الضغط العالمي على السودان، فشهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي تخبطا في علاقة السودان مع دول جواره، لما يقدمه السودان من دعم لجماعات معارضة للنظام في ليبيا، وكذلك في أوغندا وإثيوبيا واريتريا، ومحاولات السودان التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، خاصة في ظل اعتماد السودان الحل العسكري للصراع الأهلي في الجنوب و محاولته الإبقاء على أزمة الصراع في إطارها الإقليمي. لكن بعض دول الجوار ومنها أثيوبيا تقدمت بشكوى لدى مجلس الأمن تتهم السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري فوق أراضيها عام 1995م، وصدرت قرارات مجلس الأمن الدولي في مطلع عام 1996م، تضمنت فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على السودان، سيتطرق إليها في مطلب لاحق.

الثانية، تطور تدخلات دول الجوار، فلم تعد تتمحور ضمن الاستخدام الذرائعي للضغط على الأنظمة السياسية السودانية كما كان في السابق². بل اتجهت تغذية الصراع عسكريا واستغلاله للتدخل في تحديد طبيعة الدولة السودانية وأيدلوجيا الحكم. لاقى هذا التوجه قبولا من القوى السودانية الجنوبية والمعارضة في الشمال بالتوازي مع التدخلات الدولية الخارجية التي سعت إلى اختواء السودان وعزله، كما يبين المبحث الثاني.

بهذا المعنى، وفرت تدخلات دول الجوار بيئة إقليمية أتيح فيها لسكان الإقليم وحركات التمرد سهولة الحصول على السلاح، و ترافق مع تفاعل رؤى أفريقية وعربية وأخرى دولية وعالمية، وشيوع الاستقطاب العرقي والطائفي عزز من صراع الهوية العربية والهوية الأفريقية، فتحول مسار الحرب الأهلية في الجنوب من حرب من أجل نيل حقوق سياسية، إلى حرب دينية وعرقية بين شمال مسلم وجنوب زنجي مسيحي.

¹ محمد الأمين النحاس.(2006)، السودان إلى أين يتجه ؟ جدل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق.. بعد الحرب وقبل السلام مرجع سابق ذكره ص 34 -، ص 50.

² إذا كان تدخل دول الجوار يهدف إلى تفادي أخطار الحرب الأهلية في السودان في بداية الأحداث، بل انه تطور إلى استغلال الحرب لتغيير النظام تمشيا مع أهداف الدول الكبرى في المنطقة ككل .

جرى عسكرة الصراع الأهلي وتوظيف الهوية العربية والأفريقية في إقليم دارفور، من ثلاث مصادر رئيسية: الأول طائفة الأنصار وهم (إتباع الصادق المهدي) التي شكلت مليشيات عسكرية خاصة بها، تلقت تدريباً في ليبيا، من أجل الإعداد للعودة إلى السلطة بعد فشل المصالحة مع نظام النيميري في فترة السبعينيات، المصدر الثاني، هو عسكرة البدو الرحل من القبائل العربية في دارفور وإنشاء مليشيات للدفاع عن وجودهم وتأمين المراعي، ومن أمثلة ذلك (الفيلق الإسلامي) ضمن إستراتيجية (الحزام العربي)، التي انتهجها نظام القذافي. أما المصدر الثالث، فهو قيام مجموعات من القبائل العربية التشادية بتشكيل مليشيات مسلحة استخدمت إقليم دارفور ومناطق الحدود مع تشاد كقاعدة لعملياتها لإسقاط النظام التشادي الحاكم¹.

أدى توظيف وعسكرة الهوية العربية والأفريقية إلى شحن الموقف بأسباب الانفجار، وبالتالي عجز الأطر الإقليمية، والاتحاد الأفريقي عن تسوية الصراع إقليمياً. وبات السودان بحدوده المجاورة لتسع دول - متعددة الأزمات ومتباينة الثقافات والأنظمة السياسية - نموذجاً ل (تكامل العنف الإقليمي). يغذي هذا التكامل حقائق تاريخية أبرزها التقسيم الاستعماري للحدود الفاصلة بين مجتمعات أثنية متناسقة، ومجتمعات مشتركة وأحياناً الأسرة الممتدة الواحدة. ترافق مع عجز الدولة السودانية وعدم قدراتها في تحقيق سيطرة فعالة على مناطق الصراع، فظهرت شبكات اقتصادية في المناطق الحدودية، ما يمكن تسميته ب(الاقتصاد الإقليمي للحرب)².

توضح الخريطة (رقم 3) التداخل السكاني والحدودي بين السودان وجواره :



المصدر: حدود السودان الجغرافية مع دول جواره الموقع: <https://www.google.ps/search?q=%D8%AD%AF>

¹ السيد عمر (2008) دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، مرجع سابق، ص 243.

² إبراهيم النور (2012)، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، مرجع سابق ذكره ص 10 - 13.

في الجنوب السوداني، نشأت شبكات تجارية واسعة ومتوازية مع التطورات التي أحدثتها الحرب الأهلية ومرتبطة بالصراع في البلدان المجاورة (أوغندا وأفريقيا الوسطى)، و ساهم دخول الشركات النفطية الأمريكية مثل (شيفرون)، إلى الجنوب السوداني في تنوع أهداف وأجندات الصراع وتعدد الشبكات والمصالح التجارية التي نشأت في ظروف الحرب الأهلية الجنوبية. فتحول الصراع الشمالي - الجنوبي، إلى صراع جنوبي - جنوبي لاقتسام عائدات النفط. وأدت حالة الصراع في تشاد والصراع التشادي - الليبي، والصراع في دارفور إلى تضخيم في نشاطات التهريب بين السودان وجواره، شملت كافة السلع، منها الأسلحة الصغيرة التي انتشرت بكثافة بأيدي السكان، عبر شبكات تبادل تجاري واسعة على طرفي الحدود، وفي بعض الحالات أصبحت دول مجاورة للسودان مصدرا للصلب العربي، يفوق السودان الذي يعتبر أكبر منتجها حول العالم.

ولعبت الورقة النفطية دورا في تخليق الصراع في كل من الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور، سواء عبر تغذية جدلية التهميش الطائفي والاثني والعنقي في دارفور أو توظيف الصراع القبلي بين القبائل الجنوبية (المكونة للجيش الشعبي لتحرير السودان) للهيمنة على مناطق استخراج النفط¹.

لأن خطورة (الاقتصاد الإقليمي للحرب وتكامل العنف الإقليمي)، لا يختفي أثرهما حتى بعد عقد اتفاقيات السلام وتوقف الصراعات، بل يظان عاملان يعرقلان السلام والاستقرار. ففي الجنوب استمرت حالة الصراع حتى بعد توقيع اتفاقية نيفاشا وتعرضت للانهايار في أكثر من مرحلة بخروج الحركة الجنوبية من الحكومة الانتقالية في العام 2007م ، وإتسعت الصراعات القبلية والطائفية في إقليم دارفور، نتيجة إنتشار تجارة السلاح بين السكان، الذي يفوق تسليح القوات الحكومية، و يبرهن عجز الدولة عن السيطرة على المناطق الحدودية. فتحولت دارفور إلى منطقة مفتوحة على دول الجوار مثل ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، ومكانا لتكديس السلاح ومقصدا لتجار السلاح الحديث، ما سهل استخدام بعض دول الجوار لسكان الإقليم في نزاعاتها البينية أو الضغط على الحكومات السودانية.

¹ السيد عمر (2008)، دارفور ما بين الأزمة والإدارة بالأزمة، مرجع سابق ص 45

من نماذج تكامل العنف الإقليمي بين السودان وجواره، تبادل دعم الأطراف المتحاربة للمعارضات عبر الحدود، فبينما دعمت أوغندا الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد دعمت الحكومة السودانية جيش الرب الأوغندي الموجود فوق الأراضي السودانية. كما دعمت إريتريا الحركات المسلحة في دارفور، في حين واصلت حكومة السودان دعم المعارضة الإريترية والجهاد الإسلامي الإريترى. ومن هنا لعبت تدخلات دول الجوار في الصراع الجنوبي وإقليم دارفور دور مركزيًا في عسكرة الصراع وتوظيف الهوية العرقية في الصراع ومن أهم الأدوار الإقليمية:

1- دور كينيا وأوغندا

تعتبر كينيا نقطة رئيسة لإمدادات الإغاثة الدولية لجنوب السودان، فضلا عن تقاربها مع حركات التمرد والسماح لها بفتح مقرات ومراكز للتدريب فوق أراضيها. لكن الحكومة السودانية حاولت استخدام العلاقات في مجال إنتاج النفط لتحسين العلاقات مع كينيا لكن الجانب الكيني لم يعر هذا المسعى أي اهتمام. بينما كانت أوغندا معقل أساسي لإمدادات الإسرائيلية للحركة الجنوبية بالسلاح والتدريب¹.

2 - دور الجمهورية الليبية

بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا 1972م، إتسمت السياسة الليبية بالعدائية نحو حكومة نميري، فقدمت ليبيا الدعم العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب حتى تمكنت من هزيمة خصومها السياسيين من الحركات الأخرى، والانتصار على الجيش السوداني، كان ذلك على أثر توقيع مصر إتفاقية (كامب ديفد) عام 1978م وانحياز السودان إلى جانب مصر في الانسحاب من مشروع الوحدة العربية وتقاربها مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، مقابل انحياز ليبيا للمعسكر الشرقي، ولم يتوقف دعم ليبيا للحركة الجنوبية إلا بعد سقوط النميري².

جاءت محاور التدخل الليبي في الصراع الدار فوري، ضمن إستراتيجية توسيع (الحزام العربي)، المكون من السكان العرب في دارفور، بما فيها المعارضة التشادية من القبائل العربية، وتشكلت قوة

¹ زكي البحيري (2008)، مرجع سابق ذكره، ص 218.

² عبد الوهاب الأفندي (2012) العرب وجنوب السودان بين السلبية والغياب، انفصال جنوب السودان الفرص والمخاطر،

الطبعة الأولى المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة قطر، ص 183

مسلحة متعددة الجنسيات مكونة من العمال والمهاجرين والرعاة الرحل من غرب ووسط أفريقيا و دارفور. كان من نتائج ذلك، ظهور إستراتيجية موازية لها هي الحزام الأفريقي أو "الحزام الزنجي من القبائل الأفريقية المستقرة في دارفور خاصة قبائل الفور والمساليت مما عزز من فرص الصراع العرقي . والمحور الآخر للتدخل الليبي الذي يعد حجر الزاوية في تصاعد الصراع في دارفور، تمثل في النزاع الليبي - التشادي حول شريط الأوز (المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين ليبيا وتشاد)، فقد استخدمت الفصائل التشادية - التي تدعمها ليبيا - منطقة دارفور كقاعدة خلفية لها وساحة لمعاركها مع الجيش التشادي المدعوم من فرنسا"¹.

هذا الواقع سهل وقوع الكثير من الأسلحة بيد القبائل الأفريقية والعربية من أتباع طائفة الأنصار المنسوبة إلى الحركة المهدية، التي أقام ألقذافي لها معسكرات تدريب فوق الأراضي الليبية، عرفت باسم (معسكرات الجبهة الوطنية)، كما سمحت (حكومة الصادق المهدي) للنظام الليبي بتجنيد عرب دارفور لمساعدة جماعات المعارضة التشادية، التي غالبيتها من الأقليات العربية ، للحرب في تشاد ، فكانت إمدادات الأسلحة الليبية إلى القبائل العربية التشادية والسودانية من بين الأسباب التي سهلت اندلاع الصراع الأهلي في دارفور.

3- الدور التشادي

ظلت العلاقات السودانية التشادية متوترة منذ بداية الثمانينيات، وساد كل من البلدين الجارين حالة من عدم الاستقرار السياسي وصلت إلى حد إعلان الحرب. بسبب الحرب الأهلية التشادية بين القبائل العربية المسلمة في الشمال، بقيادة الرئيس (تمبلبا وفلكس مالوم)، والجنوب التشادي، لما كانت الحدود الغربية للسودان (دارفور) البوابة لعمليات الثوار التشاديين ضد أنظمة الحكم. لذلك سعت الحكومات التشادية إلى الإمساك بخيوط الاستقرار والسلام في دارفور .

حيث تجاور جمهورية تشاد إقليم دارفور من الغرب، وهناك امتدادات قبلية عبر حدودها المشتركة مع السودان، إضافة أن الرئيس ديبي ينتمي إلى قبيلة الزغاوة السودانية التي تشكل القطاع الأكبر من حركات التمرد ضد الدولة السودانية، لذلك فان تشاد دخلت الصراع الأهلي في دارفور من

¹ أمين مشابقة (2012)، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، مرجع سابق ذكره ص، 177-185

أوسع الأبواب، مما شكل تهديدا لأمنها القومي من عدة نواحي أهمها¹: تكلفة استضافة النازحين من الحرب الأهلية للذين وصل عددهم إلى مئات الألوف. ثانيا ما أثارته هجمات جماعات (الجنجويد) المتهمة أنها قبائل العربية وموالية للحكومة، الأمر الذي خلف مشاكل مماثلة بين الأفارقة العرب في مناطق الحدود السودانية التشادية، خصوصا أن الصراع يتواجه فيه قبيلة الزغاوة الداعمة لحكومة تشاد، مع الحكومة السودانية. وبناء على ما تقدم يمكن فهم الدور التشادي في الصراع الأهلي في دارفور في إطار الأبعاد التالية²:

1- أن مجاور جمهورية تشاد لإقليم دارفور، ووجود قبائل مشتركة بينهما، يجعل من تشاد في عين الأزمة والصراع في دارفور، فقد استفادت الحركات المسلحة في دارفور من هذا الواقع، فكانت الحدود الطويلة بين البلدين ميزة جيدة للحركات المسلحة في دارفور التي استنسخت أساليب ميثلتها من الحركات التشادية في الإقليم.

2- على الرغم من أن الحكومتين السودانية والتشادية، لديهما علاقات مشتركة واتفاقيات لضبط الحدود وتنظيم عمليات التنقل ومنع تهريب الأسلحة. فالسودان تتهم تشاد بلعب دور خفي وسري في دعم الحركات لخلق حالة من توازن القوى بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية وإطالة أمد الحرب الأهلية. ويأتي الدور التشادي من دور بعض عناصر الجيش التشادي مم من ينتمون إلى قبيلة الزغاوة التشادية، في تقديم الدعم العسكري أو المشاركة في معارك دارفور التي يخوضها أبناء قبيلتهم في السودان. بالمقابل فإن الحكومة السودانية فتحت معسكرات تدريب في غرب دارفور في منطقة (اتاجوك)، للمتمردين التشاديين، لتوصيل رسالة واضحة لحكومة تشاد مفادها (إذا دعمتم متمردينا سندعم متمرديكم).

يعكس واقع العلاقات التشادية-السودانية منذ اندلاع الصراع الأهلي في دارفور حالة (تكامل العنف الإقليمي). فالسلام والعنف بين البلدين حالة مترابطة ولا يمكن تحقيقها بشكل كامل إلا بتحقيق الغايات المشتركة للجارين، لما كانت الحركات المسلحة في الجانبين تتلقى دعمها من قبل

¹ مشابهة ومزيغي أبكر الطيب(2012) مرجع سابق ذكره، ص 185.

² زكي البحيري (2008) ص 214، مرجع سابق ذكره.

الدولتين الجارتين، فبوسع تشاد أن تجعل سلام دارفور بعيد المنال بدعم الفصائل المتمردة طالما الأوضاع بينها وبين السودان متوترة. فالتدخل الحدودي و القبلي بين الدولتين الجارتين جعل كلا منهما طرفاً فيها في الصراع الأهلي على نحو ما دون استئذان أو تدخل مباشر¹.

4- الدور الإريتري:

توترت العلاقات السودانية الإريتريّة في عام 1994م، وتقدمت إريتريا بشكوى لمجلس الأمن الدولي من دعم الخرطوم (للجهاد الإسلامي الإريتري) وهي جماعة كانت تسعى إلى تغيير النظام الرئيس (أسياس أفوري) وإقامة دولة إسلامية. رغم أن إريتريا لا تمتلك حدوداً جغرافية متصلة مع دارفور، وإن مجاورتها للسودان من ناحية الشرق فقط، إلا أنها انتهجت سياسة دعم القوى المعارضة السودانية، فقدمت الدعم لحركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، خاصة بعد أن أصبحت الحركتان عضواً في (التجمع الوطني المعارض)، الذي يضم (حركة تحرير السودان وحزب المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان) واستضافت فصائل التجمع المعارض في العاصمة أسمرة، وسمحت لها بإقامة معسكرات للتدريب فوق الأراضي الإريتريّة. تسعى إريتريا من وراء تأجيج الصراع في دارفور إلى تحقيق عدة أهداف منها².

- 1- تخفيف الضغوط الإقليمية الواقعة عليها المتمثلة في محور اليمن وأثيوبيا والسودان وذلك من خلال اختراق السودان وجعل منطقة دارفور ساحة لتصفية المعارضة الإريتريّة .
- 2- تتمثل أطماع إيتريا في السيطرة على الأراضي الزراعية السودانية خاصة منطقة البجا شرق السودان الغنية بالمياه، والثروات الزراعية .
- 3- تسعى إريتريا إلى تمكين دورها في تقرير مستقبل السودان ولعب دوراً لحساب القوى الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكانت إريتريا قاعدة لإمداد حركات المتمردة بالسلاح وحلقة وصل بين تلك الحركات وإسرائيل. تقدمت السودان بشكوى إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة تتهم الحكومة الإريتريّة بزعزعة الأمن السوداني وإجهاض المحاولات السلمية الإقليمية من خلال دعم الحركات المتمردة في دارفور وشرق السودان (كرد فان).

¹ محمد الحسن احمد (2008) فرنسا اللاعب الأهم في نزاع دارفور، صحيفة الشرق الأوسط 28/ شباط 2008/العدد

10684 الموقع: <http://archive.aawsat.com/leader.asp?>

² مشابقة ومزيغني ابكر الطيب(2012)، المرجع سابق ذكره، ص 190.

5- الدور الأثيوبي

تمحور الدور الأثيوبي في دعم حركة التمرد الجنوبية عسكريا وإعلاميا. فلعبت أثيوبيا دورا مهما في تثبيت قيادة جون جرنج ضد منافسه رباك مشار في قيادة حركة (الأنيانيا الثانية)¹ بعد عام 1983م. مما كان له الأثر في اختلاف التوجهات الأيدلوجية والسياسية لحركة الانيانيا الثانية عن تجربتها السابقة. فبينما كانت حركة (الأنيانيا) الأولى حركة انفصالية تستمد دعما محدودا من الغرب والكنائس المسيحية، فإن الانيانيا الثانية تبنت في بيانها الأول توجهات ماركسية وأهداف وحدوية ترمي إلى إعادة صياغة السودان كجمهورية اشتراكية متعددة الأعراق، وإنهاء الطابع العربي الإسلامي لهوية البلاد لصالح الهوية الأفريقية (السودان الجديد). ويعود ذلك أن أثيوبيا كانت بدورها تواجه الحركات الانفصالية في إريتريا، فأصرت على تتبنى الحركة الشعبية شعارات وحدوية تسعى لتحرير السودان ككل². من جهة أخرى، فإن تنامي الحركة الجنوبية بأسلوبها الجديد وطموحاتها السياسية الكبيرة، جعلها أقرب إلى الغرب في توجهاتها الأيدلوجية وخطابها الإعلامي، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وسقوط النظام الإثيوبي عام 1991م.

لأثيوبيا علاقات وطيدة مع إسرائيل، فضلا عن كونها قاعدة لإمدادات إسرائيل من الأسلحة للحركة الجنوبية أثناء الحرب، فمن أهم مستجدات العلاقة بين أثيوبيا وإسرائيل، هو إنشاء سد النهضة الذي يشل خطراً استراتيجياً على الأمن المائي المصري والسوداني، الأمر الذي تخشى معه مصر من انخفاض في توافر المياه خلال فترة ملء الخزان وإلى انخفاض دائم بسبب التبخر من خزان المياه، ويبلغ حجم خزان السد ما يعادل التدفق السنوي لنهر النيل على الحدود السودانية المصرية (65,5 مليار متر مكعب)، وبذلك تفقد كلا من مصر والسودان ما يقارب 11 - 19 مليار متر مكعب من المياه سنوياً أثناء فترة ملء السد، مما يقلل من قدرة السد العالي على إنتاج المياه³.

ثانيا: تمكين الحل الإقليمي للصراع الأهلي

أدت التدخلات الإقليمية إلى إجهاد المبادرات الإقليمية لحل الصراع الأهلي السوداني، تلك التي قادتها بعض دول الجوار السوداني منها مصر ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، انطلاقا

¹ تعني كلمة الانيانيا الأفعى السامة في اللغة الجنوبية، وحركة الانيانيا الثانية، هي امتداد لحركة الانيانيا الأولى، التي قادت التمرد الأول منذ عام 1954م، ظهرت بعد انهيار اتفاقية أديس أبابا عام 1983م، وواصلت التمرد بأساليب أكثر تنظيما ورؤية مختلفة عن السابق.

² عبد الوهاب الأفندي (2012) مرجع سابق ذكره، ص 149-ص 162.

³ إبراهيم ابو ععتيلة (2016) في القرن الأفريقي قواعد متقدمة للصهيونية الموقع: دنيا الوطن.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/07/10/409664.html>.

من رؤيتها في أهمية وحدة السودان واستقراره، باعتباره عمقا استراتيجيا لتلك الدول. لعب البعض من دول الجوار دورا في تعزيز فرص السلام والتمكين للحل الإقليمي، فاستضافت عواصمها المفاوضات الخاصة بإنهاء الصراع الجنوبي في ضاحية (نيفاشا بكينيا)، ومؤتمرات السلام لإنهاء الصراع في دارفور في القاهرة وابوجا في نيجيريا. وهي الأدوار الإقليمية لتمكين للحل منها:

1- الدور المصري

يفهم الموقف المصري من الصراع الأهلي السوداني، من واقع العلاقة التاريخية السودانية المصرية والارتباط الجغرافي في الجوار والثقافة والأمن المائي لنهر النيل ضمن الاعتبارات الآتية:¹ الأول: أن السودان تاريخيا يشكل مدخلا أساسيا لمصر إلى قلب القارة الإفريقية، فعلاقتها تمتد إلى ما قبل العصر الفرعوني، وهناك الامتداد للقبائل السودانية في مصر، والقبائل المصرية في السودان حول نهر النيل، مثل القبائل النوبة وقبائل البجا على سواحل البحر الأحمر.

الثاني: أن نهر النيل مصدر الحياة والنماء المشترك للبلدين، يربط الأمن المائي لهما ربطا استراتيجيا في إطار التكامل ومشاريع العمل المشترك، تتسع في عصر العولمة والتكتلات الإقليمية والدولية. ربما هذا ما يجعل من مصر والسودان في دائرة الاستهداف للقوى الغربية، لإبعاد الدور العربي والذي تمثله الدولتان من المنطقة الأفريقية واستبداله بدور إريتريا وإسرائيل وأثيوبيا.

الثالث: الوقوف في وجه الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا الساعية إلى الإحاطة بالسودان ومصر والسيطرة على منابع نهر النيل لإضعاف الميزة الإستراتيجية لمصر - ذات الدور التاريخي والمحوري بين دول القارة الأفريقية.

من ذلك سعت مصر إلى حل الصراع في الجنوب وفي غرب دارفور سلميا، وإذا كانت المبادرة (المصرية - الليبية) لم تنجح في حل مشكلة الجنوب، وأبعد دورها من اتفاق (نيفاشا عام 2005م) وبرز الدور الفاعل للقوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. فان تكرار الغياب المصري وتهميش دوره في قضية الصراع في دارفور سيكون على حساب مصالح مصر الإستراتيجية إقليمية واقتصاديا، فالحفاظ على وحدة السودان هو حفاظ على كيان مصر ذاتها. انطلاق من هذه الرؤية الإستراتيجية جاء الموقف المصري الراض لأى تدخل أجنبي في شئون السودان على المستوى الإقليمي والدولي.

¹ زكي البحيري (2008)، ص174- ص177 . مرجع سابق ذكره.

على المستوى الإقليمي: أيدت مصر كل الجهود الإقليمية لحل أزمة دارفور من جانب ليبيا وتشاد، برعاية الاتحاد الأفريقي ولجامعة العربية. وشاركت قواتها ضمن قوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الإقليم، كما إستضافت مصر المحادثات بين وفد الحكومة السودانية والتجمع السوداني المعارض في 23 تشرين الثاني 2004م في القاهرة، إلى أن تم التوصل إلى توقيع اتفاق نهائي بين الرئيس عمر البشير وجون جرنج وعثمان المزيغني رئيس التجمع السوداني المعارض، ونص الاتفاق على ضرورة حل جميع قضايا السودان برؤية قومية واحدة، وبمشاركة جميع ممثلي التجمع المعارض في وضع دستور السودان المؤقت والحكومة الانتقالية، وتم التوقيع على هذا الاتفاق في القاهرة في أيار 2005¹.

أما على المستوى الدولي، جاء الموقف المصري الداعم للسودان في المحافل الدولية ومجلس الأمن، والرافض لأي تدخل عسكري أجنبي في السودان من شأنه تدويل الأزمة، فحرصت مصر على معالجتها تحت مظلة الإتحاد الأفريقي وفي إطار أفريقي - عربي ورفض اللجوء إلى فرض العقوبات الدولية على الحكومة السودانية كآلية للحل.

فبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1706 في 31 آب/2006م بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القاضي بنشر قوات دولية في إقليم دارفور ونقل مهام الإتحاد الأفريقي في الإقليم إلى الأمم المتحدة، ساندت مصر موقف الحكومة السودانية الرافض للقرار، واستطاع الدور المصري ومن خلال نفوذه في مجلس الأمن وبالتعاون مع كل من فرنسا والصين، معارضة الضغوط الأمريكية، فصدر القرار رقم 1769 الذي بموجبه تم إلغاء ما نص عليه القرار 1706 من الوصاية الأممية على جهازي القضاء والشرطة السودانية².

واستطاع الدور المصري نزع فتيل التدويل مؤقتاً، باقتراح حل توفيق بين السودان والأمم المتحدة، يسمح بالخروج من الأزمة وإقناع مجلس السلم والأمن الأفريقي بأن يبقى على قواته حتى حزيران/2007م، وذلك لتجنب حدوث فراغ أمني في الإقليم وهو ما أخر نشر القوات الأممية

¹ زكي البحيري (2008) مرجع سابق ذكره، ص 175

² أمني الطويل (2012)، الموقف الأمريكي من السودان، مسارات التفاعل وطبيعة المخططات . انفصال جنوب السودان الفرص والمخاطر الطبعة الأولى، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، في قطر، ص 185

لمدة عام، وأعطى الفرصة للحكومة السودانية إثبات قدرتها على تحسين الأوضاع الإنسانية في الإقليم ومواجهة الضغوط الدولية الرامية إلى تدويل الصراع¹. لكن تجدر الإشارة أن الدور المصري اقتصر على التعاطي مع الحزب الحاكم دون الأطراف والقوى السياسية السودانية، ودون بحث الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوب الصراع في الجنوب وإقليم دارفور.

2- دور جمهوريتي نيجيريا وأفريقيا الوسطى

رغم عدم وجود حدود متصلة بين السودان ونيجيريا، إلا أنها حرصت على لعب دور فعال في أزمة الصراع الأهلي في دارفور يعود ذلك إلى الاعتبارات التالية: أن نيجيريا على غرار السودان قد خبرت الحرب الأهلية والانقلابات العسكرية والتمرد، ولها الخبرة في القضاء على تمرد إقليم (باقرا) عام 1967م. وذلك أهل نيجيريا للعب دور هام في أزمة دارفور في الوساطة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة انطلاقاً من رؤية نيجيريا في حل الصراع بعيداً عن التدخل الدولي، والتعويل على دور الاتحاد الأفريقي في حل الأزمة في دارفور. لذلك كان تحرك جمهورية أفريقيا الوسطى إزاء قضايا الصراع الأهلي السوداني على مستويين²: الأول توثيق علاقاتها السياسية مع كل من السودان وتشاد لضبط الحدود، والثاني دعم جهود الاتحاد الأفريقي لتسوية الصراع.

بعد انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في نيجيريا عام 1991 م، تقدم الرئيس النيجيري (إبراهيم بابيجيدا)، بوصفه رئيس المنظمة الأفريقية بمبادرة قبلها الطرفان، حكومة الإنقاذ وحركة تحرير السودان، كانت الأساس لمفاوضات (ابوجا) في العاصمة النيجيرية التي بدأت عام 2004، وأسفرت نهايتها عن توقيع اتفاق ابوجا للسلام في 5 أيار 2006م. كما أن إصرار نيجيريا عند توليها رئاسة الاتحاد الأفريقي، على توسيع صلاحيات القوة الأفريقية وتحويلها من قوة لحماية المراقبين إلى قوة لحفظ السلام والأمن في دارفور، سعياً لتجنب التدخل الدولي في دارفور مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في منطقة وسط وغرب أفريقيا و السودان، نيجيريا بشكل خاص. كذلك،

¹ كمال حداد (2007) الأبعاد القانونية والدولية لازمة دارفور، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 60، أيار 2007، على الموقع : <http://www.lebarmy.gov.lb/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D>

عميد كلية السباحة والفنادق في الجامعة اللبنانية وأستاذ مادة إدارة الأزمات في كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان

² مشابهة (2012)، مرجع سابق ذكره ص، 192.

تنظر جمهورية أفريقيا الوسطى إلى السودان على أنه عمقا استراتيجيا لها، وتسعى أن تكون دولة السودان مستقرة وآمنة من أية سيطرة قوى خارجية وأجنبية أو الحركات المتمردة عليها.

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في تسوية الصراع الأهلي

تأتي أهمية دور المنظمات الإقليمية من كونها بديل أفضل من التدخل الخارجي، وتقلص دور القوى الدولية الكبرى إلى دور المساند في المراحل الأولى من الصراع السوداني. تأثر دور المنظمات الإقليمية بتصاعد الحرب الأهلية وتدخلات دول الجوار الإقليمي التي سهلت بدورها للحركات المتمردة الحصول على السلاح، حتى أصبحت قوات الاتحاد الأفريقي عاجزة عن القيام بمهامها والحد من تطور الصراع. فكان دور الاتحاد الأفريقي دور الوسيط في مفاوضات الخاصة في الصراع الجنوبي وتابعاً للدول الكبرى أكثر من ممالك للمبادرة، فيما ظلت جهود الجامعة العربية رهينة الضغط الأمريكي والتنافس العربي والإقليمي المصري والليبي والقطري.

1- دور الاتحاد الإفريقي (منظمة الإيفاد IGADD)

شكلت أزمة الصراع الأهلي في الجنوب السوداني وإقليم دارفور، اختباراً عملياً لقدرة الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية)¹ في معالجة الصراعات الأفريقية، خاصة بعد توسيع صلاحياته وتطور آليات تخوله التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حالة جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية.

في حالة الصراع الجنوبي، جاء دور الاتحاد الإفريقي في رعاية جولات من الحوار بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، منذ عام 1994م، وتمخضت عن إعلان مبادئ، وعرف ب (مبادرة الإيفاد). وعلى الرغم من القبول والذي حظيت به، إلا أن هذه المبادرة ظلت إطاراً ضيقاً وحلاً جزئياً للمشكلة، تجاهلت قوى المعارضة السودانية الشمالية، ومهدت لتدخل القوى الخارجية

¹ الاتحاد الإفريقي (منظمة الإيفاد IGADD) : هي منظمة الوحدة الأفريقية للتنمية ومكافحة التصحر المعروفة اختصاراً باسم (الإيفاد)، تشكلت من أجل مكافحة الجفاف وتحقيق التنمية وإحلال السلام في أفريقيا، وتضم في عضويتها كلا من : إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والسودان وكينيا وأوغندا، ونيجيريا.

تحت مظلة (شركاء الإيغاد) ولممارسة دور مباشر في العملية التفاوضية¹. فلم تنجح جهود الاتحاد الأفريقي منفردة في التوصل إلى اتفاقيات سلام ملزمة لأطراف الصراع، إلا بعد تدخل الشركاء الدوليين، من الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا، أسفر تدخل الدول الكبرى عن توقيع إتفاق (نيقاشا) بكينا عام 2005م تحت الضغوط الدولية.

بينما كان للاتحاد الأفريقي الدور المحوري في التعامل المباشر مع أزمة الصراع في دارفور باعتباره المنظمة الإقليمية المعنية بقضايا الأمن والسلام الأفريقي ورعاية إتفاق السلام الشامل الموقع في العاصمة النيجيرية ابوجا عام 2006م، كما أوضحنا في الفصل الثالث.

يتلخص دور للاتحاد الأفريقي في دارفور بدورين الأول: الوساطة بين الأطراف في عملية لتسوية الصراع ، والثاني: المشاركة في صياغة اتفاق السلام وترويجه عالميا².

كانت وساطة الاتحاد الأفريقي في إطار التهدئة للأحداث والتمكين للدور الإقليمي وخيار الحل السلمي، فأرسل قوات أفريقية لحماية المراقبين ورعاية وقف إطلاق النار، ومن ثم تحولت إلى قوة لحفظ السلام والأمن بعد إتساع رقعة الحرب الأهلية في دارفور³. كان دور الاتحاد الأفريقي فاعلا في الجولة الأولى من مفاوضات أنجيما 2004م، وتمكن من التوصل إلى حل وسط يميل إلى إعطاء الأولوية للوساطة الأفريقية لحل النزاع، عبر إنشاء آلية أفريقية لرعاية وقف إطلاق النار.

هكذا فإن الاتحاد الأفريقي دخل أزمة دارفور بكل ثقله وأدواته، سواء عن طريق تبنيه لمفاوضات السلام في أبوجا- أو التوصل إلى آلية أفريقية بتشكيل قوة حفظ السلام ورعاية ترتيبات وقف إطلاق النار، وإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي شملت 3600 شخص منهم مراقبين مدنيين ورجال شرطة، إضافة إلى قوات أفريقية بلغ عددها سبعة آلاف شخص، وانضم إليها فيما بعد لجنة تقييم مشتركة من الأمم المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي، توجهت إلى دارفور في كانون الثاني 2005 م، وأرست التزاما بوقف إطلاق النار والحد من تدهور الأوضاع الإنسانية الناشئة عن الحرب الأهلية في دارفور.

¹ سلمان قادم فاضل (2002)، حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالة اريتريا وجنوب السودان، مركز دراسات الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الطبعة الأولى، ص 84.

² السيد عمر (2008) دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 219.

³ مشابهة، مزيغني أبكر الطيب (2012)، دارفور الواقع الجيو سياسي الصراع والمستقبل ص 194، مرجع سابق ذكره.

أثر تصاعد وتيرة الحرب الأهلية وصدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1556)، الذي أقر أن دارفور تشهد (إبادة جماعية)، أصبح السودان بين خيارين، إما ضغط أفريقي رحيم ينطوي على نشر قوات أفريقية لحفظ السلام في دارفور، وإما ضغط دولي خارجي، ينطوي على تدخل عسكري أجنبي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.¹ لذلك سعى الاتحاد الأفريقي إلى تحويل قوة المراقبة لوقف إطلاق النار إلى قوة أفريقية لحفظ السلام، وهدفت هذه الخطوة إلى تجنيب السودان الضغوطات الدولية والتدخل الأجنبي بذرائع الإنسانية.

أما في مجال صياغة اتفاق السلام وترويجه، تبلور دور الاتحاد الأفريقي كوسيط في مفاوضات (أبوجا) التي بدأت في حزيران 2004 م واستغرقت قرابة العامين، فكانت البداية الجديدة للمفاوضات بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، وركزت على الأبعاد الإنسانية للصراع ونفت توصيف ما يحدث في دارفور (بالإبادة الجماعية).

تمخضت وساطة الاتحاد الأفريقي وتنظيمه لمفاوضات أبوجا، عن صياغة اتفاق سلام شامل، وفرض سلسلة من المواعيد النهائية لتوقيع الاتفاقيات التي حددها (مجلس الأمن والسلم الأفريقي²)، تمهيدا لصياغة الاتفاق (أبوجا عام 2006م)، الذي أصبح في ما بعد (اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية ومسلحي دارفور). وكان الاتفاق أفضل ما يمكن التوصل إليه، لأن عملية التفاوض خضعت لتأثيرات خارجية أهمها الإفراط الأمريكي والضغط الدولي على الحكومة السودانية من أجل تنفيذ الاتفاق وفق للرؤيا الأمريكية.

لذلك واجه الاتحاد الأفريقي عدة صعوبات في صياغة الحلول بين الأطراف المتحاربة، فجهوده لم تلق الرضا من جانب الحركات المسلحة التي يفضل قادتتها دورا كبيرا للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، وترى الاتحاد الأفريقي منحازا للحكومة السودانية التي تفضل الظهير العربي. كما أدت تدخلات دول الجوار منذ بدء الصراع في إقليم دارفور عام 2003م من توظيف الهوية الدينية (الإسلامية، والمسيحية) والهوية العرقية العربية والأفريقية في أجنادات الصراع الأهلي، وفي ظل بيئة إقليمية يسهل فيها الحصول على السلاح، أن جعلت من الاتفاقيات التي رعاها الاتحاد الأفريقي صعبة التطبيق وبعيدة المنال، حتى بات الاتحاد الأفريقي

¹ السيد عمر (2008)، دارفور ما بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، المرجع نفسه، ص، 243.

² مجلس الأمن والسلم الأفريقي: مؤسسة تابعة للاتحاد الأفريقي تعنى بقضايا السلم والأمن الأفريقي.

عاجزا عن توفير الأمن والسلم في دارفور، مما كان مبررا لاستبداله بقوات أممية وتسليم زمام الأمور إلى الأمم المتحدة و بالتالي السير بأزمة دارفور إلى التدويل.

ولم يتعد دور الاتحاد دور الوسيط المحايد بين طرفي المفاوضات في اتفاق أنجيميا لوقف إطلاق النار، واتفاق أبوجا للسلم الشامل، وكان دوره محدودا التأثير، كونه لا يمتلك العصا ولا الجزرة¹، وظل تابعا لمواقف القوى الخارجية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الأزمة، أكثر من كونه مالكا للمبادرة وانصب دوره في الترويج لاتفاق السلام عالميا، بعد نقل المهمة إلى الأمم المتحدة. لكن الانجاز الرئيسي للاتحاد الأفريقي على الصعيد السياسي في إنشاء قاعدة أساسية للتفاوض، واقتناع بعض الحركات المتمردة والحكومة السودانية في التوقيع على اتفاق أبوجا في الخامس من تموز 2005².

مع أن الاتحاد الأفريقي يعد الأقرب، وفقا لمعايير التفهم لطبيعة الصراع، والأكثر قبولا لدى أطرافه، بالقياس مع التدخل الدولي الخارجي الذي بالغ بوصف ما يحدث (بالإبادة الجماعية). من هنا كانت المعضلة الرئيسية التي واجهت الاتحاد الإفريقي هي، تلكا المانحين من الدول الغربية في تقديم الموارد والمعدات اللازمة لقوات الاتحاد العاملة في دارفور، في الوقت الذي كانت الإمدادات للحركات المسلحة من دول الجوار تنتشر السلاح بين السكان . فقد أدى نقص التمويل لقوات الاتحاد إلى إسقاط مصداقيتها وعدم قدرتها على تنفيذ المهام المطلوبة منها في حفظ الأمن والسلم في الإقليم، ما خلق المبررات لإحلال قوات أممية مكانه.

2- دور الجامعة العربية في الحل الإقليمي للصراع السوداني

تجاهلت الدول العربية السودان خلال أزماته، وتجاهلت معه منطقة القرن الأفريقي برمتها، كما أخفقت الدول العربية نتيجة لقصور الرؤية وضعف سياساتها في إعانة السودان على حمل هويته المركبة ليصبح أكثر قدرة على حماية أمنه القطري وأمن القرن الأفريقي من التدخل الإسرائيلي³.

¹ محمد الأمين النحاس، (2006)، مرجع سابق ذكره، ص 169

² محمود ممداتي (2010)، السياسة والحرب على الإرهاب، دارفور منقذون وناجون، مرجع سابق ص 58.

³ النور أحمد (2014) انفصال جنوب السودان الفرص والمخاطر مرجع سابق ذكره، ص 61

كما أن النخب السودانية الحاكمة (التعددية والشمولية) تجاهلت مكونات الهوية السودانية الأفريقية، واستعاضت عنها بالهوية العربية الإسلامية. فقد توارى دور الجامعة العربية من مشهد الصراع الجنوبي إلا من المبادرة المصرية - الليبية التي عطلتها القوى الدولية الكبرى، وهو ما جعل السودان يبدو غريبا بين الأفارقة، دونما تشخيص لأهمية علاقاته الإستراتيجية مع محيطه الأفريقي، فقيمة السودان بالنسبة للعرب تكمن في هويته العربية الأفريقية وفي جعله حقل مزاجية للتكاملية الثقافية العربية والأفريقية، ببقائه موحدًا.

توجهت السودان إلى الجامعة العربية بهدف الإبقاء على أزمة دارفور في إطارها العربي، وتوخت حشد الرأي العام العربي الرسمي لمنع السير بالأزمة إلى التدويل. ورأت السودان أن موقف الجامعة العربية سيحث الاتحاد الأفريقي على أخذ المبادرة والتقدم كبديل لمسار للتدويل وبذلك يكون الصف الأفريقي - العربي خطأ مانعا للضغوط الخارجية على السودان¹.

لكن دور الجامعة العربية لم يرق إلى حجم الاهتمام العالمي بقضية دارفور، فبمقارنة الوفود العربية والإسلامية مع الوفود العالمية والدولية التي زارت دارفور، فقد زار أكثر من 61 وفد عالمي دارفور مقابل 18 وفد عربي تخلو معظمها من الرؤساء العرب². فإذا كانت الحكومة السودانية نجحت باستقطاب الانتماء الإسلامي في المنطقة العربية وإيران في قضية الجنوب للدفاع عن مشروعها الإسلامي في الحكم ضد العلمانية، لكنها لم تستنفر حمية الدفاع عن العقيدة الإسلامية ذاتها فيما يخص الحرب الأهلية في دارفور، لأن سكان دارفور أغليبتهم مسلمون.. وهو ما عمق مسألة الصفة العرقية والدينية للصراع. فضلا من أن الحركات المسلحة ترى في الدور العربي ليس دورا محايدا وتتهمه بتبني موقف الحكومة السودانية.

¹ كاظم هاشم نعمة (2006)، أزمة دارفور : السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة، السودان على مفترق طرق بعد الحرب

وقبل السلام، مرجع سابق ص 105- ص 115

² مشابهة ومزيغني أبكر الطيب (2012)، مرجع سابق ذكره، ص 119.

تري حركة تحرير السودان، وعلى لسان زعيمها عبد الواحد محمد نور، "أن التوجه العربي الذي سارت عليه الحكومات السودانية بعد الاستقلال، قد أضر بالوحدة الوطنية السودانية ضرراً بليغاً، بل وأعاق بروز الهوية السودانية".¹

إضافة أن جهود الجامعة العربية، لم تكن تمتلك رؤية إستراتيجية واضحة إزاء التعامل مع المعطيات والأسباب الحقيقية التي فجرت الصراع، ومنها قضية التهميش الاقتصادي والسياسي للجماعات الأفريقية، بل اقتصر دور الجامعة العربية على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات محدودة، فعلى الصعيد الدولي: كانت الجهود العربية موسمية، في شكل ردود فعل على قرارات مجلس الأمن الدولي المتتالية بشأن الصراع في دارفور، تمثلت في عقد القمم العربية الخاصة بأزمة دارفور التي بقيت هشة المواقف ورهينة الضغط الأمريكي. وعلى الصعيد الإقليمي: أدى التنافس العربي إلى تعطيل القمم العربية والأفريقية بشأن دارفور، فقد عقدت العديد من القمم العربية في القاهرة وطرابلس، لم يحضرها المصريون والليبيون من المستويات السياسية العليا. كما تعطلت المبادرة القطرية لتكوين منبر موحد للحركات المسلحة، في مؤتمر الدوحة الأخير.

أهملت الجامعة العربية الشق الإنساني في أزمة دارفور، واعتبرته من الذرائع الغربية للتدخل في المنطقة. وهو ما يفسر تباطؤ الدول الأعضاء في تمويل شبكات ومنظمات العمل الإنساني منذ اندلاع الصراع، واختفاء دور منظمات المجتمع المدني العربي في تقديم المساعدات للمتضررين من جراء الحرب الأهلية. بالإضافة إلى غياب الإعلام العربي عن نقل حقيقة ما يجري في دارفور، بل ظلت وسائل الإعلام العربية تتناول الأحداث في دارفور من منظور سياسي صرف، وتوصف الأحداث وكأنها حرب مقدسة يخوضها الجيش السوداني ومسلحي القبائل العربية ضد جماعات مسلحة متمردة تنتمي لعدد من القبائل الأفريقية.² أنتج هذا الوضع بمجمله غياب عربياً واضحاً

¹ محمد علي الكيالي، عيوب الأمن في الحدود التشادية السودانية الموقع : www.tchadenligne.com/article73807916.html

² محمد شمس (2013)، ورقة عمل مقدمة في المائدة المستديرة حول (تأثير الربيع العربي على الأوضاع في دارفور) المنعقدة بصنعاء في 19 مارس 2013م والتي نظمها التحالف العربي من اجل دار فور، الخميس 21 آذار، مجلة الوحدي، الموقع: <http://www.alwahdawi.net/articles.php?lng=arabic&print=1075>

كانت تداعياته في أمرين: الأول إدانة الموقف الأخلاقي العربي على الصعيد الإقليمي والدولي، بوسمه بالإرهاب عبر تصوير الصراع على أنه عرقيا يقتل فيه العرب الأفارقة الذين يشاطرنهم ظروف معيشتهم منذ قرون. وثانيا اعتبار هذا الغياب من جانب سكان الإقليم ينم عن سكوت ودعم عربي للحكومة السودانية في التجاوزات الإنسانية، وليس ناتجا عن ضعف خبرات ومقدرات المنظمات الإنسانية العربية في التعامل مع أوضاع إنسانية معقدة تسود مناطق الصراع السوداني.

والسؤال المطروح، هل مازال هناك فرصة للدور العربي في دارفور بعد هذا التدخل الدولي، أو في الجنوب السوداني بعد انفصاله؟ يرى الباحث أن الفرصة مازالت ماثلة لدور عربيا مهما في إنهاء الصراع المسلح في دارفور، يتمثل في دعم الخطط المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتوحيد المبادرات الإقليمية الساعية إلى بلورة موقف تفاوضي للحركات المسلحة يسهم في إنجاز حل سياسي للصراع في دارفور، وفق رؤية عربية تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية السودانية،

ودفع عملية الاستقرار السياسي، سواء في إشراك قوات عربية لحفظ السلام والأمن في دارفور، وهي القوات الأقرب إلى الواقع الاجتماعي في دارفور، أما في إطار العلاقات بين دولة الجنوب الوليدة والدولة السودانية، فهناك دور عربي محتمل في توطيد العلاقات بين الدولتين بعد الانفصال، خصوصا أن الدور المصري الذي يعتبر الأقرب والمقبول لدى الأطراف الجنوبية والشمالية. ويمكن أن يسهم في تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الدولتين.

المبحث الثاني: التدخلات الدولية وتدويل الصراع الأهلي السوداني

يقوم هذا المبحث على المقاربة القائلة، أن المصالح الخارجية وجدت في أزمات السودان الداخلية ومن الصراع الأهلي، مناخا صالحا لتحقيق أهدافها، وإيجاد موطئ قدم لها داخل أراضيها.

وفقا لهذا المنظور، فإن التدخلات الدولية الخارجية في السودان، انطلقت من مرتكزين أساسيين: الأول أيديولوجي يشير إلى تشكل الصورة السودانية في الرأي العام العالمي باعتباره معقلا للإرهاب الدولي. من ذلك فإن التدخلات الدولية تندرج في إطار إعادة ترتيب المنطقة، بالتزامن مع متغيرات دولية أهمها، ظهور (القطبية الواحدة) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية التسعينيات، وتبلور إستراتيجية أمريكية في سياق (النظام العالمي الجديد)، استُحدثت لها آليات جديدة للتدخل في مناطق الصراع حول العالم لحسمها بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، فكانت السودان بأزماتها نموذجا لبداية تطبيق الآليات الأمريكية الجديدة¹.

الثاني: يرى أن التدخلات الدولية وما أدت إليه من تعقيد الصراع في الإقليم الجنوبي، وإقليم دارفور، جاءت حقيقة واقعة فرضها أهمية السودان الاقتصادية وما يحويه من ثروات معدنية كالبتروول والزنك واليورانيوم، وتخوف الدول الكبرى وحلفاؤها من وقوع تلك الثروات في أيدي الإرهاب. لذلك أصبحت أفريقيا بما فيها السودان ساحة هامة لتنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى في الحرب على الإرهاب سعيا لإيجاد موطئ قدم لها في السودان².

وبناء على ما تقدم، نستعرض التدخلات الدولية في السودان في مطلبين، يختص المطلب الأول بتدخلات الدول الكبرى منها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، ويختص المطلب الثاني في تدويل الصراع ونقله إلى المنظمات العالمية، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، المحكمة الجنائية الدولية.

¹ إبراهيم النور (2012)، ، مرجع سابق ذكره ص 10 - 13.

² أمين مسابقة ، مزغيني أبكر الطيب (2012) ، ، مرجع سابق ذكره، ص 171 - ص 215

المطلب الأول: تدخلات الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا .

كان البعد الدولي أحد المؤثرات الرئيسية في العلاقة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، في الصراع الجنوبي، ولعبت التدخلات الخارجية دورا بإطالة أمد الصراع الأهلي، عبر دعم حركات التمرد الجنوبية بالسلاح والانحياز الواضح لصف هذه الحركات من قبل أميركا وبريطانيا وفرنسا، سواء بفتح منابر دولية مكنتها من تشويه الصورة السودانية في الرأي العالمي وسمه بسمة الإرهاب، عبر تصوير الصراع بأنه عرقيا ودينيا بين الأفارقة المسيحيون والعرب المسلمون. كما أدت تدخلات الدول الكبرى في أحداث الصراع الأهلي الدائر في إقليم دارفور، إلى تفاقمه وانتقاله من أزمة محلية وإقليمية إلى مشكلة دولية، ضخمها الإعلام الغربي وعرضها بالصورة التي تخدم المصالح الدولية، مما كان له التأثير في دور المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. ومن أبرز الأدوار الدولية الأكثر تدخلا في السودان.

أولا- التدخل الأمريكي في السودان

جاء تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في دارفور في سياق السياسة الأمريكية الجديدة تجاه العالم، التي تنطوي على تحقيق الإستراتيجية الأمريكية لضمان البقاء الدولة الكبرى المنفردة في قيادة العالم - بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات- فسعت إلى عولمة قيم ومعايير متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وظفتها لصالح مشروعها في (الهيمنة) على العالم عبر التواجد العسكري وغير العسكري في المناطق الإستراتيجية والتي يعد السودان من أهمها¹. إلا أن بداية الاهتمام الأمريكي في الجنوبي السوداني، تعود إلى حقبة (الحرب الباردة) بين الكتلتين الشرقية والغربية، لأهمية الموقع الإستراتيجي للسودان وإطلاله على البحر الأحمر بما فيه من ممرات بحرية ناقلة للنفط الخليجي.

جاء الدور الأمريكي في إقليم دارفور ضمن إستراتيجية (الحرب على الإرهاب). فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وحتى عام 2004م، بنيت السياسة الأمريكية تجاه السودان على محورين أولهما: تفعيل عملية السلام المتوقفة في الجنوب السوداني، وثانيهما التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، وفرت أحداث الحادي عشر من أيلول، الغطاء الشرعي لتسريع تنفيذ المشاريع الأمريكية في السودان من خلال بوابة دارفور. بوسائل وأدوات رسمية وغير رسمية من أهمها:

¹ أمني الطويل (2012) الموقف الأمريكي من السودان، مسارات التفاعل وطبيعة المخططات . انفصال جنوب السودان الفرص والمخاطر الطبعة الأولى، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، في قطر ص 167 - ص 177

أ-السياسة الأمريكية تجاه السودان

الدور الأمريكي الرسمي في الجنوب السوداني، يعبر عن نهج السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على الضغط والتفاوض، ضمن رؤية سنّها الكونجرس الأمريكي في العام 2001 م باسم (قانون سلام السودان)، الذي يقضي بدعم السلام والحكم الديمقراطي في السودان والتأكد من أن الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان يتفاوضان بحسن نية وعزيمة، وإلا ستواجه السودان عقوبات دولية. كما تضمنت الرؤية الأمريكية توحيد المبادرات المطروحة لحل مشكلة الجنوب وإيجاد منبر واحد يحظى بالدعم الإقليمي والدولي، الأفريقي والعربي والأوروبي، يقود إلى تغيير جوهري في النظام السياسي السوداني بما يتفق مع الرؤية الأمريكية "دولة ونظامان"، في شكل من أشكال الكنفدرالية بين الشمال والجنوب. ولتنفيذ هذه الرؤية، أرسلت الولايات المتحدة مبعوثها إلى السودان (Harts Jonson) حمل مبادرته بشأن تحقيق السلام في الجنوب تحت شروط وقف الاسترقاق ضد الأفارقة، وتخلص السودان من المنظمات الإرهابية. كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن في 15 تشرين الأول 2001م، إلى رفع العقوبات المفروضة على السودان منذ العام 1996م، كمقدمة لتشجيع على قبول مبادرة المبعوث الأمريكي الآخر (Dan Forth) وتحفيز المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان¹.

ترمي السياسة الأمريكية إلى إيجاد القرن الأفريقي جديد يضم السودان وإثيوبيا وإريتريا بقيادة جديدة متحالفة معها، كما يظهر من تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين البريات في كانون الثاني 1998م التي تقول: "انه لا ينبغي أن تترك المنطقة (القرن الأفريقي)، دونما توجه استراتيجي أمريكي يأخذ في مقدمته قيام عدة دول إسلامية في الشرق الأفريقي...".² هكذا أسفر الدور الأمريكي الرسمي في الشأن الجنوبي، عن توقيع اتفاق السلام الشامل في نقاشا عام 2005م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ليؤسس لحل التجزئة والانفصال في السودان ضمن ترتيبات اقتسام الثروة والسلطة في الجنوب السوداني .

¹ حمدي عبد العزيز (2008) السياسة الأمريكية نحو السودان .. الاحتواء والعزل، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، سلسلة كتب المستقبل العربي(50) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص 185 .

² حمدي عبد العزيز (2008) ، المرجع سابق، ص188.

في حين تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان، إلى "سياسة الاحتواء والعزل"، في شأن الصراع في دارفور. فنظام الإنقاذ الحاكم، متهم بانتهاج موقفا إيدولوجيا توسعيا ويدعم حركات التمرد والمعارضة في دول الجوار ويسعى إلى تصدير تجربة الإسلام السياسي إلى دول جواره. مما سهل على السياسة الأمريكية عزل النظام الإنقاذي إقليميا، من خلال العمل على إيجاد إطار إقليمي معادي للحكومة السودانية من دول جواره، والاتجاه إلى دعم المعارضة السودانية المتمثلة في (فصائل التجمع الديمقراطي المعارض). ثم عزله دوليا بإدراجه ضمن الدول الراحية للإرهاب فصدت قرارات مجلس الأمن الدولي بإدانة النظام السوداني وتطبيق عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضده عام 1993م¹.

جاء التدخل الأمريكي في إقليم دارفور استنادا إلى ما أقرته الأمم المتحدة من التدخل لأسباب إنسانية (Humanitarian Intervention)، فكان الدور الأمريكي لاعبا أساسيا بأدواته واستراتيجياته الرسمية وغير الرسمية، وما أشار إليه تصريح الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999 م. فيقول: "على الدول ألا تعتقد أن سيادتها الوطنية ستمنع المجتمع الدولي من التدخل لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان"².

بعد اندلاع الحرب الأهلية في دارفور في عام 2003 م، تغيرت السياسة الأمريكية تجاه السودان مقارنة مع الطابع المألوف الذي جرى التعامل معه بمعادلة (دولة واحدة بنظامين) لحل الصراع الجنوبي. فأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م أدت إلى إعادة هيكلة الاستراتيجيات الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، وتبلورت ثلاث محددات للسياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ككل، الأول الحرب على الإرهاب، والثاني زيادة الاعتماد على النفط الأفريقي، وثالثا إعاقة تقدم المارد الصيني في أفريقيا وفي السودان على وجهه الخصوص.

1- الحرب على الإرهاب، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الصراع في دارفور يقف حجر عثرة أمام علاقات التعاون الأمريكي السوداني في مكافحة الإرهاب، خاصة عندما وصفت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ما يجري في دارفور بأنه أسوأ كارثة إنسانية.

¹ حمدي عبد العزيز، (2008)، مرجع سابق، ص 178.

² أماني الطويل (2014) مرجع سابق، ص 180.

2- أن السودان يقع كجزء من المخطط الأمريكي للسيطرة على العالم، بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي، وما يتطلب ذلك من إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لتنفيذ مشروع السودان الجديد القائم على عنصري الأفارقة والمسيحية وإضعاف الوجود العربي في الثقافة والمجتمع والسلطة في السودان. من خلال تغيير نظام الحكم في السودان تدريجياً، باستثمار حالة الصراع الأهلي و تنوع التركيب السكاني للسودان، وربط واقع أزمة الصراع الراهن في دارفور بعجز النخب الحاكمة المدنية والعسكرية في إحداث تغييرات جذرية تعمل على إزالة واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي المتوطن في الإقليم. والدفع بالحكومة السودانية نحو الدخول في مفاوضات مع الحركات المسلحة تحت الضغوط الدولية. ومن ذلك جعل السودان نموذجاً للتغيير نحو الديمقراطية يقوم على أساس تقاسم السلطة والثروة والعلمانية في الدولة الواحدة، يمكن تطبيقه في حالات أخرى من الدول العربية والأفريقية¹.

3- السيطرة على مصادر الطاقة ومنها النفط واليورانيوم والنحاس، ومنافسة الوجود الاقتصادي الصيني في السودان المتمثل في الشركات البترولية الصينية.

ب- دور بعض منظمات المجتمع المدني الأمريكي

تنقسم أدوات التدخل الأمريكي في السودان إلى أدوات رسمية، تتمثل في الضغوط التي مارستها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحكومات السودانية منذ بدء الصراع الأهلي، وأدوات غير رسمية منها المنظمات المدنية الأمريكية، وهي منظمات غير حكومية، منها على سبيل المثال لا الحصر (الجمعية الوطنية للارتقاء بالمليونيين) تأسست سنة 1909م، تضم حوالي مليوني مواطن أمريكي، و(منظمة دعم العمل الأفريقي) تأسست عام 1953م، وجمعية (البرلمانيين) التي تضم أعضاء مجلس النواب والشيوخ من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية. فيما تعنيه القارة الأفريقية من بؤرة اهتمام الأمريكيون الأفارقة (Afro American) باعتبارها القارة الأم، إلى جانب مظالم التمييز العنصري التي عانوها في الولايات المتحدة الأمريكية، فيعتقدون انه من مسؤولياتهم مكافحة التمييز العنصري في أفريقيا، بما تملكه هذه المنظمات من مصالح مؤثرة في النظام السياسي الأمريكي².

مع وجود موروث تاريخي من التمييز العنصري مارسه العرب ضد الأفارقة في السودان عبر الحقب السابقة، فقد استطاع جون جرنق زعيم الحركة الشعبية في الجنوب آنذاك، توظيف مجمل ضغوط ونشاط هذه المنظمات لضمان دعماً أمريكياً متزايداً لحركته، ونجح في إحداث تطور كفي في

¹ حمدي عبد العزيز (2008)، السياسة الأمريكية تجاه السودان، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، مرجع سبق ذكره، ص 185 ص 200.

² أماني الطويل (2012)، مرجع سابق ص 173

العلاقات السودانية - الأمريكية، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى لاعب أساسي في مفاوضات السلام السودانية، لتأكيد على حق تقرير المصير للجنوب السوداني.

كان ائتلاف إنقاذ دارفور، الأداة المدنية غير الرسمية للتدخل الأمريكي في صراع دارفور، والذي أنشأته لجنة الضمير التابعة لمتحف الهولوكست في واشنطن، واللجنة اليهودية الأمريكية، وارتبط اسمه فيما بعد بالاسم الجامع لحركة مناهضة (الإبادة الجماعية في دارفور)، والتي تضم 192 منظمة حول العالم، وصنفت من أكبر الداعمين لدارفور وتصل ميزانيتها إلى 14 مليون دولار سنوياً، وتملك شبكة الكترونية تضم مليون ناشط من الطلاب والفنانين والنقابيين.

نجح هذا التحالف في لفت أنظار العالم إلى ما خلفته الحرب الأهلية في دارفور عبر مفاهيم تداولها الرأي العام العالمي، كالإبادة الجماعية، والتطهير العرقي في إطار مشابه لما جرى في رواندا عام 1994¹. يدعو ائتلاف إنقاذ دارفور والمنظمات المدنية الأفريقية والأمريكية المسيحية، إلى أن التضامن ضد أحداث دارفور هو امتداد للعمل التضامني السابق مع الجنوب السوداني، باعتبار أن أحداث دارفور نسخة أخرى من أحداث جنوب السودان، من حيث الجناة هم العرب والضحايا هم الأفارقة السود. ضمن هذا الخط بدأ تأثير ائتلاف إنقاذ دارفور وجماعات الضغط الأخرى على دائرة صنع القرار الأمريكي، في إقناع الكونغرس الأمريكي بتسمية يوم 15 و 17 تموز يوم عطلة نهاية الأسبوع للتأمل والصلاة من أجل دارفور. وفي 24 حزيران 2004م طرحت مجموعة النواب من الأصل الأفريقي في الكونغرس مشروع قرارين في مجلسي النواب والشيوخ أقراهما بالإجماع يعلنان "وقوع إبادة جماعية في دارفور"، فيما استطاع هذا الائتلاف ومنظمات المجتمع المدني الأمريكية توظيف ما أسمته الأمم المتحدة (الكارثة الإنسانية) في إقليم دارفور لدى الرأي العام العالمي، من أن أحداث الصراع في دارفور هي أعمال تطهير عرقي، وإبادة الجماعية يرتكبها العرب ضد الأفارقة السود².

مع أن هذه الرواية أخذت تفقد مصداقيتها مع تراجع حدة الحرب الأهلية في دارفور في عام 2005م، إلا أن افتقارها إلى المصداقية، والتناقض في خطابها الداعي إلى التضامن لأسباب إنسانية مع سكان دارفور_ فلم يخصص الائتلاف من أجل دارفور، أي جزء من أمواله للمنظمات الإنسانية العاملة هناك³ - ولم يحد ذلك من قدرتها على اجتذاب الدعم من مكونات الطيف

¹ أماني الطويل (2012)، المرجع السابق نفسه، ص 187.

² محمود ممداني (2010)، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الطبعة الأولى، بيروت ص 38.

³ أماني الطويل (2014) مرجع سابق ذكره، ص 233.

السياسي الأمريكي وأوساط الفنانين والمتقنين، وبدا ائتلاف إنقاذ دارفور سمة مذهلة في المشهد السياسي الأمريكي من الحرب على الإرهاب، قدم نفسه على أنه ائتلاف من مختلف الأديان، ويستثير التميز ألاثني والديني والعنقي بشأن الإبادة الجماعية، داعياً إلى توحيد الرأي العام العالمي حول قضية دارفور باعتبارها قضية أخلاقية. لعل ذلك، ما دفع بأزمة دارفور إلى واجهة التصعيد الدولي على المستويين الإنساني والسياسي وأسهم بشكل فاعل في الاستقطاب العنقي والطائفي، وتوظيف هذه التناقضات في مواقف الدول على مستوى العالم طبقاً لمصالحها.

2- الدور البريطاني

الاهتمام البريطاني بقضايا السودان، ينطلق من أن بريطانيا كانت صاحبة أوسع المستعمرات في أفريقيا والسودان، والعارفة بشؤونه والمستغلة لثرواته في فترة الحكم الثنائي (الانجليزي - المصري)، والمبدعة في وضع أسس التفرقة العرقية والاقتصادية بين الجنوب والشمال السوداني كما أوضحت الدراسة في الفصل الثاني.

لكن السياسة البريطانية في السودان ما بعد الاستقلال، سارت في ظل مشابهة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع في الجنوب وإقليم دارفور. فالموقف البريطاني جاء منسجماً مع الموقف الأمريكي بالضغط على الحكومة السودانية للتفاوض مع الحركة الجنوبية، والداعي للتدخل العسكري منذ بداية أحداث الحرب الأهلية في دارفور، سعياً في الحصول على نصيبها من الثروة البترولية المنتظرة في السودان. فقد أعلنت بريطانيا استعدادها لإرسال قوات عسكرية إلى دارفور لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين، وكان ما صرحت به الوزيرة البريطانية للتنمية الدولية (هاري بن) "إن ما يحدث في دارفور هو أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم"، مبرراً بذلك مشاركة بريطانيا إلى جانب أميركا بغزو قسم من السودان واحتلاله كما حصل في أفغانستان والعراق. وقد اعترفت جريدة الغار ديان البريطانية بحقيقة الأهداف البريطانية حين أكدت، أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسة في أي غزو عسكري للسودان، وأن توني بلير يستخدم الضرورة الأخلاقية في كل مرة يشن فيها حرباً¹.

¹ كمال حداد (2007)، الإبعاد القانونية والدولية لازمة دارفور، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 60/ أيار، مرجع سابق.

على صعيد المنظمات الدولية كان الموقف البريطاني مساندا لموقف الأمريكي في مجلس الأمن لإصدار قرار يتضمن إيقاع العقوبات اقتصادية على السودان في حال عدم التزامه بإنهاء أعمال العنف في دارفور ضمن الموعد الذي حدده مجلس الأمن الدولي في آب 2004 م¹.

3- الدور الفرنسي

ينطلق الموقف الفرنسي تجاه دارفور من اعتبارات تاريخية، في أن فرنسا كانت تحتل جزء من الإقليم ودول مجاورة، هما تشاد وأفريقيا الوسطى، ولها مصالح اقتصادية في الدولتين. الدور الفرنسي يخشى من أن تغيير الوضع الإقليمي في دارفور نتيجة تدفق اللاجئين إلى تشاد ومجموعة الدول (الفرانكفونية) والتي تربطها علاقات ومصالح تاريخية مع فرنسا، فيما تعتبره فرنسا مجالا حيويا لها. لذلك يسعى إلى إبعاد التدخل الأمريكي في تلك المنطقة، و مهادنة السياسة الأمريكية في دارفور للحفاظ على مصالحها في مناطق نفوذها، دون التعويل على نجاح أو فشل السياسة الأمريكية في دارفور، التي تتطوي على التلويح بتدخل عسكري. وهو ما دفع فرنسا إلى إرسال قوات عسكرية على الحدود بين تشاد والسودان بحجة حماية قوافل الإغاثة للاجئين منذ بداية الأحداث في دارفور عام 2003². يعكس ذلك الصراع الخفي بين الولايات المتحدة وفرنسا في السيطرة على موارد المنطقة.

كذلك لعبت فرنسا دورا هاما في صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 القاضي بإحالة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية، بهدف تعزيز وجودها في المنطقة باعتبارها بلد الديمقراطية حاضرة ومؤثرة في المحاكم الدولية. ولكون الصراع في دارفور له ارتباطات بالصراع التشادي، سواء بالتداخل القبلي والحدود المفتوحة بين البلدين، يمكن أن تلعب فرنسا دورا مهما في الصراع في دارفور من خلال نفوذها في تشاد وحل الأزمة التشادية.

ففي ظل معطيات الأوضاع الراهنة، يكون الدور الفرنسي أهم اللاعبين في ساحة أزمة دارفور على الصعيدين الدولي والإقليمي. فمعلوم أن فرنسا تستضيف بشكل دائم عبد الواحد محمد نور

¹ كمال حداد (2007)، المرجع السابق نفسه.

² أمين مشاقبة ومزيغتي أبكر الطيب (2012)، ص 222 - 224

رئيس حركة تحرير السودان الراضية للتفاوض مع الحكومة السودانية، وهي فوق ذلك تعتبر الدولة الأولى ذات التأثير المباشر على النظام السياسي في تشاد، وبذلك يمكن لها أن تلعب دوراً أساسياً في معالجة أزمة دارفور من خلال معالجة الأزمة التشادية نظراً لحالة الارتباط بين الأزميتين¹.

المطلب الثاني: المنظمات العالمية وتدويل الصراع الأهلي السوداني

لعبت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، دوراً هاماً في تدويل الصراع الأهلي في إقليم دارفور وخروجه من إطار الحل الإقليمي إلى الأطر الدولية. يتضح من هذا الدور ازدواجية المعايير التي تتعامل بها سياسات الدول الكبرى ذات النفوذ في المنظمات العالمية، مع الصراعات الأهلية حول العالم. فبينما تتجه تلك الدول إلى حل مشاكل الأقليات داخل إطار الدولة الموحدة، بوضع القوانين والضوابط التي تحمي حقوق الأقليات من استبداد السلطة الحاكمة. لكن عندما تظهر مشكلة الأقليات في دول العالم الثالث، فإن أول ما تتجه إليه سياسات الدول الكبرى والمنظمات العالمية هو تسخير وسوق مشكلة الأقليات نحو حلول التقسيم والتفتت للدولة. كما يقول الدكتور عزمي بشارة: "إن حالة التشوه البنيوية التي ينتجها النظام العالمي في دول المحيط تؤدي إلى نشوء أيدلوجيات محلية متعصبة وحركات أصالة دينية (Authenticity) وأنواع مختلفة من سياسات الهوية (Identity politics). نتيجة لتأثرها بمراكز صناعة الثقافة في أجندة العلوم الاجتماعية، ويتم اكتشاف هويات ثقافية جزئية ضمن الدولة القومية، تسعى تلك الهويات الجزئية لإثبات ذاتها كقوميات منفصلة ذات مطالب سياسية. يتسارع هذا النوع من النشاط ليقود في النهاية إلى تفتت الدولة إلى قوميات عدة تطالب بدورها بدول قومية"².

أولاً: دور الأمم المتحدة

جاء تدخل الأمم المتحدة بعد عجز الاتحاد الأفريقي عن تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، وفشل قواته العاملة بدارفور في منع تدهور الأوضاع الإنسانية في الإقليم، وهو ما دعا الأمم المتحدة لإرسال قوات تابعة لها تحت غطاء وقف انتهاكات القانون

¹ محمد الحسن احمد (2008) فرنسا اللعب الأهم في نزاع دارفور، صحيفة الشرق الأوسط 28/ شباط 2008، العدد 10684 الموقع : <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=31ki>

² احمد، النور، (2012)، انفصال جنوب السودان نظرة كلية في التحول المائل، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى الدوحة، قطر، ص 40.

الدولي الإنساني والجرائم بحق المدنيين. تهتم هذه الجزئية بدور الأمم المتحدة في تقرير مدى وقوع الإبادة الجماعية والقتل العرقي، ودور اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول أحداث دارفور.

1- الإبادة الجماعية، وفقا لما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة " تعني الإبادة الجماعية، ذبح شعب آخر مختلف العرق أو الدين أو الإثنية، وان تعبر عن قصد ونية لذلك الفعل. وبحسب تعريف الأمم المتحدة فإن الإبادة الجماعية: تعني إرتكاب أي عمل من الأعمال التالية، بقصد الإبادة الكلية أو الجزئية لجماعة من الناس، إما على أساس العرق أو القومية أو الجنس أو الدين، وإما إلحاق الأضرار بالأوضاع المعيشية بقصد التدمير الفعلي كليا أو جزئيا لتلك الجماعة، وإما بفرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد داخل الجماعة، أو نقل الأطفال بالإكراه إلى جماعة أخرى ¹.

بعد صدور قرار الكونجرس الأمريكي في آب 2004 م، الذي يعتبر أحداث دارفور إبادة جماعية، نشرت منظمة الصحة العالمية، التابعة للأمم المتحدة تقديراتها حول عدد الوفيات في دارفور، وكانت تلك التقديرات تحديا للفرضية الأمريكية القائلة: وقوع الإبادة الجماعية في دارفور، وقدرت عدد الوفيات في دارفور بنحو (50 ألف) شخص في ثمانية عشر شهرا من بدء الأزمة في شباط 2003 م، وعدلت تلك التقديرات لتصبح (70 ألف) شخص، ورأت المنظمة أن هذه الأرقام لا تزال أدنى من الأرقام في أزمت مشابه من الصراع في الكونغو الذي يعد من أشد الصراعات فتكا في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وأشارت منظمة الصحة العالمية، أن معظم المتوفين في دارفور لم يكونوا ضحايا مباشرين للعنف، لان تلك الضحايا تنحصر في فئة عمرية محدودة مابين (15-49 عاما) وتعزى إلى حالات المرض و نقص الأدوية و رداءة الشروط الصحية ².

بينما قدر ائتلاف (من أجل العدالة الدولية) عدد الوفيات في دارفور بـ (369500) شخص واعتبرت تقديراته الأساس لمعظم التقارير الدولية بشأن أعداد الضحايا في دارفور والأقرب إلى الحقيقة حتى وصل الرقم الرسمي في تقارير الأمم المتحدة إلى (400 ألف) حسب ما نشرته صحيفة واشنطن Boost في عام 2005 م. و حول ما تداولت وسائل الإعلام الغربية من الإبادة العرقية ، قدم المبعوث الأمريكي الخاص بالسودان (أندرسن ناتسيوس) شهادته بشأن دارفور في 11 نيسان 2007م، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ورد فيها " التحذير من الحل

¹ للمزيد حول تعريف الأمم المتحدة للإبادة الجماعية، انظر الموقع الالكتروني

¹ <https://www.ushmm.org/wlc/ar/article.php?ModuleId=10007043:2006/4/12>

^{2 2} محمود ممداتي (2010)، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب، م، المرجع السابق، ص 41.

العسكري للصراع، وضرورة تبني الحل التفاوضي، والأهم أن الحرب ليست حرباً عرقية يشنها العرب على الأفارقة كما ورد في وسائل الإعلام،... ويمضي قائلاً: " من الخطأ الافتراض أن الحرب الأهلية تدور بين الأفارقة والعرب وهناك قبائل عربية تقاوم قبيلة عربية أخرى..."¹.

إن ما نجم عن تسمية أعمال العنف في دارفور (بالإبادة الجماعية) ثلاث نتائج:

1- أن التعامل مع الأحداث الجارية في دارفور بمفهوم الإبادة الجماعية قد أجل أي بحث للسياق الحرب الأهلية وفرض رؤية الطرف الواحد (المجتمع الدولي ومجلس الأمن) تحت اسم وقف أعمال (الإبادة الجماعية).

2- أن هذه التسمية قد أضفت نوع من الحصانة على المتحاربين أنفسهم باعتبارهم يقاومون ما سمي بالإبادة الجماعية وهو ما أجب الصراع الأهلي .

3- أدى وصف الإبادة الجماعية وقتل العرقي إلى إضفاء مزيد من الطابع العرقي على الصراع ومنح الشرعية إلى الذين يسعون إلى الانتقام بدلاً من المصالحة. بهذا المعنى فإن ما قادت إليه، التسمية من تسريع وتيرة الحرب الأهلية في دارفور. وبالتالي تراجع دور الاتحاد الإفريقي في التمكين للحل الإقليمي.

2- اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول أحداث دارفور

أنشأت الأمم المتحدة (اللجنة الدولية لتحقيق في أحداث دارفور)، في تشرين الأول 2004م، عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1590 القاضي بإنشاء بعثة المراقبة في دارفور، والإفادة خلال ثلاث أشهر عن إنتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من قبل الأطراف المتحاربة. حددت اللجنة مهمتها بالتدقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات أطراف الصراع لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الفترة ما بين شباط 2003م، حتى كانون الثاني 2005م، والبت في ما إذا كانت دارفور قد شهدت إبادة جماعية وتحديد مرتكبيها. زارت اللجنة ولايات دارفور الثلاث، ورفعت تقريرها المكون من عشرين ألف صفحة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 25 كانون الثاني 2005م². خلصت اللجنة الدولية في تقريرها، إلى إعداد أخطر وثيقة يمكن توظيفها في تقرير مصير السودان، وليس مجرد تقرير مصير النظام السياسي الحاكم، أهم ما جاء فيها:

¹ محمود ممداتي (2010)، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب، المرجع السابق، ص 41.

² السيد عمر (208) دارفور ما بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، مرجع سابق، ص 235- 244.

1- "أن الحكومة السودانية لم تنتهج سياسة الإبادة الجماعية مباشرة أو عبر مليشياتها، لكن عنف الحكومة ضد المدنيين كان موجودا دون تمييز"، ولم ترق تلك الأعمال إلى درجة الإبادة الجماعية، بل تعادل جرائم ضد الإنسانية¹.

2- خلصت اللجنة إلى أن ادعاءات الحكومة السودانية حول الضروريات العسكرية، لما وقع في دارفور من الانتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم ضد المدنيين والتدمير لوسائل المعيشة هي ادعاءات باطلة، لأن معظم الهجمات وقعت في مناطق لا تشكل تهديدا عسكريا حقيقيا. فالحكومة السودانية تتحمل مسؤولية الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي شهدتها إقليم دارفور، لأنها لم تتخذ من الإجراءات التي حددها القانون الدولي لحماية المدنيين مثل الإنذار قبل الهجوم وما شابه. كما ذهب التقرير أن حركتي التمرد الرئيسيتين، العدل والمساواة وجيش تحرير السودان ارتكبتا انتهاكات (خطيرة)، لحقوق الإنسان ترقى إلى جرائم الحرب وحددت اللجنة أسماء المشتبه بهم من المستوليين الحكوميين والحركات المتمردة في ملف سري قدم للأمين العام للأمم المتحدة².

استنادا إلى تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 بتاريخ 31/3/2005م، الذي أحال ملف الأوضاع القائمة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وستطرق له في المطلب التالي. لكن ما توصلت إليه لجنة الدولية لتقصي الحقائق لم يحد من تنامي الحملة الدولية الداعية إلى التدخل العسكري الدولي لوقف أعمال العنف في دارفور، وفي هذا الإطار ترد أهم الملاحظات على تقرير لجنة تقصي الحقائق.

1- تهميش دور القضاء السوداني، فرأت اللجنة الدولية أن النظام القضائي السوداني، ليس على مستوى معالجة الجرائم ضد الإنسانية أو الجرائم التي تمثل حوادث فردية معزولة، ويقع ذلك ضمن مسؤولية الرئيس السوداني وتقاعسه عن إيقافها ومعاينة مرتكبيها. مما يعني أن اللجنة لجأت بكثافة إلى أحكام وعرف القضاء الدولي بتبني مفهوم واسع لتحديد المشتبه بهم، إلى جانب المرتكبين الفعليين للجرائم من القادة والمسولين الذين يأمرهم أو يتقاعسون عن معالجة تلك الأحداث.

¹ محمود ممداني (2010)، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب، مرجع سابق ذكره ص 38.

² السيد عمر (2008)، المرجع نفسه، ص 247.

2- إن مكن الخطر الأساسي في تقرير اللجنة الدولية، في أنه يحمل المسؤولية للحكومة ليس انطلاقاً من مجريات تحقيق فعلية أو اتهامات محددة، وإنما استناداً إلى تقارير إعلامية وتقارير منظمات حكومية وغير حكومية أرسلت اللجنة في طلبها من المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ثانياً: قرارات مجلس الأمن الدولي

بعد مرور الستة أشهر الأولى على توقيع الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية من عام 2004م، لوقف إطلاق النار وتسهيل العمل الإنساني، جاء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لوصف الأحداث في دارفور (بالكارثة الإنسانية)، وأن معظم الضحايا هم من المدنيين، وهو ما دعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قراراته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واعتبار أحداث دارفور يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.¹

شكل وصف أحداث الصراع في إقليم دارفور مطلع عام 2004م، بالكارثة الإنسانية، مناخاً مناسباً للسياسات الدولية المنضوية على اعتماد منهج التدخل لأسباب إنسانية، كانت محصلة هذا المنهج إصدار مجلس الأمن الدولي أحد عشر قراراً في الشأن السوداني خلال عشرة أشهر مابين حزيران 2004 و كانون الأول 2005 م، صدرت تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأتاحت اتخاذ إجراءات عسكرية وعقوبات اقتصادية ودبلوماسية، ومحاكمة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، واعتمدت هذه القرارات مبدأ إحلال قوات أممية مكان قوات الاتحاد الأفريقي. و سقوط الاتفاق المبرم بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة لتحسين الوضع الإنساني في دارفور مطلع عام 2004م .

تبنّت قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن دارفور اتفاق ابوجا للسلام الشامل الموقع في أيار 2006م إطاراً للحل السياسي. وأهم تلك القرارات:

1- قرار مجلس الأمن رقم (1556) في جلسته المنعقدة بتاريخ 30/تموز 2004، الذي نص في فقرته السادسة على إعطاء السودان مهلة ثلاثون يوماً للوفاء بالتزاماته لنزع سلاح مليشيات الجنجويد وتقديم المتهمين للمحاكمة، وإيقاف الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

¹ السيد، عمر (2008)، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، مرجع سابق ذكره، ص 216-ص 219.

وتضمن القرار إيقاع عقوبات ضد السودان في حال عدم التزامها، باعتبار الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة بأسرها¹.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار بمثابة تفويض لها بتكثيف التحرك الدولي والأوروبي ضد السودان والسعي لتدويل الأزمة في دارفور سياسيا وإنسانيا على غرار ما حدث في العراق. فلم يعر قرار مجلس الأمن انتباها لجهود السودان والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في وضع حد لتفاقم الأزمة في دارفور، والتي من المفترض أنهما الأقدر على التعامل معها. خصوصا أن فترة الثلاثون يوما التي نص عليها القرار لا تعد كافية لتمكن السودان من الوفاء بالتزاماته². يفسر ذلك في رأي الباحث، أن الولايات المتحدة ومجلس الأمن والأمم المتحدة لم تكن جادة بمد يد العون للسودان للتغلب على مشكلاته وتحقيق خطوات ايجابية نحو تحسين الظروف الإنسانية في إقليم دارفور.

2- قرارات مجلس الأمن الدولي رقم (1591)، و(1593)، اتخذت في جلساته المعقودة في 29 و31 آذار من العام 2005م، وجاء القراران متسقان مع توجهات الإدارة الأمريكية في فرض وصاية دولية على السودان، بحظر الطيران الحكومي فوق إقليم دارفور إلا بإذن من الأمم المتحدة³. ولعل التطور الأهم لهذه القرارات هو صدورهما بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح للمجتمع الدولي استخدام القوة العسكرية للتدخل في السودان باعتبار أن الحالة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

3- كان القرار (1706) خاتمة التصعيد الدولي لازمة دارفور، الصادر في 13 تموز 2006 الذي نص على حفظ الأمن والسلام الدوليين في دارفور من خلال استبدال قوات الاتحاد الأفريقي العاملة في دارفور بقوات أممية تصل عددها إلى 17300 عنصر إضافة إلى و3300 عنصر شرطة. بني هذا القرار على مزاعم عدم قدرة الاتحاد الأفريقي على ضبط الأمن وإحلال السلام في دارفور، بعد أن جرى توافق أمريكي وأوروبي وعربي على تقليص الدعم المقدم لاتحاد الأفريقي ولم يستطع

¹ مشاركة ومزغني ابرك الطيب (2012)، ملحق رقم (6) قرارات الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 1556 عام 2004، مرجع سابق، ص 457

² مصطفى محمد الفار (2004)، دارفور وما يحاك للسودان، دارفور بأقلام أردنية، توثيق الملحقية الإعلامية بالسفارة السودانية في الأردن الطبعة الأولى 2005، عمان، ص 108 .

³ انظر نص القرار، على الموقع: (<http://www.unmis.org/Arabic/doc.sCresolutions06.htm>)

القيام بمهامه الملحة في دارفور. والتطور الأهم في القرار، انه أعطى في فقرته الثانية للقوات الأممية الولاية على الشرطة والقضاء السودانيين، فنص على إعادة هيكلة الشرطة والقضاء بمساعدة الأطراف الخارجية. مما شكل انتهاك صارخ لسيادة الدولة السودانية¹. رفضته الحكومة السودانية بدعم من قوى دولية من الصين وفرنسا والمجموعة العربية في مجلس الأمن وجمهورية مصر، وأدى إلى تأخير إرسال القوات الأممية لمدة عام.

4- تصاعد الضغوط الدولية والمجموعة العربية في مجلس الأمن وعلى رأسها مصر أدى إلى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1769)، في تموز 2007 م الذي أكد على القرار السابق برفع عدد القوات الأممية إلى 26 ألف، كما أسقط ما ورد في القرار السابق بما يتعلق بولاية الأمم المتحدة على جهازى القضاء والشرطة في دارفور التي تعتبر خارقة لسيادة السودان.

دفعت قرارات مجلس الأمن الدولي بأزمة دارفور إلى واجهة الرأي العام الدولي، ومنذ تلك الفترة صار هذا الصراع الأهلي في دارفور على أجندة مجلس الأمن الدولي بصورة دائمة، الذي تمخض عنه قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في إقليم دارفور

ثالثاً - دور روسيا والصين

سعت روسيا والصين إلى تسوية أزمة دارفور تحت مظلة الإتحاد الأفريقي من منطلق الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وخاصة النفط، ومنع الولايات المتحدة من التغلغل بشكل أكبر في دارفور، فلم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن، بفرض عقوبات اقتصادية على السودان وخصوصاً المتعلقة بالنفط والخارقة لسيادة السودان. لان ذلك يضر بمصالحها، وهو ما مكن السودان من هزيمة بعض هذه القرارات الأممية أو التخفيف من حدتها والخروج من العزلة الدولية العقوبات الاقتصادية التي سعت الولايات المتحدة إلى تمريرها في مجلس الأمن منذ عام 1996م. فامتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (1593) في العام 2005م، بإحالة مرتكبي الجرائم من السودانيين أمام المحكمة الجنائية الدولية وفضلت محاكمتهم أمام المحاكم السودانية².

¹ أماني الطويل (2012) مرجع سابق ص 185.

² أمين مشابقة ومزغيني أبكر الطيب (2012)، مرجع سابق ذكره، ص 230 - ص 234.

حيث تشير التقارير إلى أن الشراكة بين الصين والسودان في مجال النفط وصلت إلى 800 ألف برميل العام 2007 وهو ما يعادل كامل إنتاج دولة قطر من النفط¹.

لكن الصين وروسيا لم تستخدم حق النقد (الفيتو) ضد القرارات الصادرة من مجلس الأمن بحق السودان ، بل اكتفت بالامتناع عن التصويت على تلك القرارات، وأيدت أية ضغوط إقليمية ودولية لا تتضمن عقوبات نفطية على السودان، مما كان محل انتقاد للمسؤولين السودانيين الذين يطمحون باستخدام الفيتو الصيني أو الروسي، وروا أن الصين وروسيا لم تفعل ما يتوقعه السودان .

رابعاً - المحكمة الجنائية الدولية

صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1593) في جلسته المعقودة في 31 آذار 2005 م، وفقاً (للمادة 16 من نظام روما الأساسي)²، وقر في الفقرة الأولى منه، إحالة الوضع القائم في دارفور منذ الأول من تموز 2001 م إلى المحكمة الجنائية الدولية، ودعا القرار كلا من الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي إلى التعاون في تيسير عمل المدعي العام والمحكمة وتقديم ما يلزم من مساعدة، ودعا القرار المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار ومرة كل ستة أشهر، بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملاً بالقرار³. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية في عام حزيران 2008 م مذكرات توقيف ضد الرئيس السوداني عمر البشير واعتباره المسؤول عما وقع في دارفور من جرائم حرب ، وإبادة جماعية ، إضافة إلى المتهمين بجرائم إنسانية والبالغ عددهم واحد وخمسون.

ينبغي الإشارة إلى السياق الذي تزامن فيه بين تبني نظام الحاكم في السودان لشعار (المشروع الحضاري الإسلامي) وحملة الإعلام الدولي ضد السودان و اسمه بالإرهاب الدولي، واستحداث الولايات المتحدة الأمريكية آليات التدخل المباشر لإعادة هيكلة الحكم في السودان بما يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية⁴. فضلاً عما يلاحظ على القرار من التحيز في عدة جوانب منها:

¹ زكي البحيري(2008)، مرجع سابق ص 254

² - المادة 16 من ميثاق روما الأساسي: التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهراً بعد ان يتقدم مجلس الأمن الدولي بطلب بهذا المعنى.

³ المصدر :نص القرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593، في جلسته المعقودة في 31 آذار 2005، الموقع الالكتروني : <http://www.unmis.org/Arabic/doc.sCresolutions06.htm>

⁴ عمر السيد (2008)، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر الطبعة الأولى، مرجع سابق ذكره، ص 216-219

1- لم يمنح مجلس الأمن الدولي الحكومة السودانية فرصة زمنية كافية لتقديم المشتبه بهم للعدالة ومحاسبتهم، رغم أن دور محكمة الجنايات الدولية هو دور احتياطي عند تقاعس الدولة المعنية عن إقامة العدالة الجنائية.

2- الازدواجية والانتقائية في القرار، حيث لم يتعامل مجلس الأمن بذات الأسلوب مع الجرائم التي ارتكبتها دول أخرى مثل إسرائيل وأمريكا في العراق وفلسطين. وهناك تناقض بالغ في ما تضمنه القرار من استثناء غير السودانين من إجراءات تقديم مرتكبي جرائم الحرب في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية، واقتصار الإجراءات المتخذة على السودانين فقط، وبذلك فتح مجال لإفلات المشتبه بهم من الجنسيات الأخرى التي تعمل كمرتزقة في السودان، من المحاسبة القانونية.

لذلك، إن دور المنظمات العالمية كان دوراً فاعلاً في أزمة الصراع الأهلي في إقليم دارفور إلى جانب تدخلات الدول الكبرى، في حين يلاحظ دور فاعل للمنظمات الإقليمية والتدخلات دول الجوار السوداني إلى جانب الدول الكبرى في الصراع الجنوبي، قادت مجمل هذه التدخلات إلى تعقيد المشهد وتأجيج الصراع الأهلي في دارفور والسير به إلى المحفل الدولي .

المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي في تأجيج الصراع الأهلي السوداني

تقوم نظرية الأمن الإسرائيلي، في أن الخطر على إسرائيل يكمن في دول الطوق العربي ومنها مصر، من ذلك سعت السياسة الإسرائيلية إلى ضرب أي مشروع عربي يفضي إلى شكل من التعاون أو الوحدة بين الأقطار العربية، من خلال البحث عن شقوق في الجسد العربي من مصالح ضيقة لبعض النخب العربية، الحاكمة أو مصالح مشتركة مع أقليات عرقية أو طائفية أو قبلية.

التدخل الإسرائيلي في السودان قديماً متجدداً منذ الاستقلال السودان عام 1956م، وبدء الحرب الأهلية الجنوبية إلى أحداث دارفور الأخيرة. واتخذ نماذج عدة تمثيا مع السياسة الإسرائيلية في (شد الأطراف ثم بترها) كما تقول: الكاتبة المصرية أمانى الطويل، "إن الإستراتيجية الإسرائيلية شبيهة بالسياسة البريطانية (فرق تسد)، جوهرها خلق حالة شلل في الأطراف لأي كيان يصنف أنه تهديدا إستراتيجيا لإسرائيل، فيجري التعامل مع الخصم طبقا لهذا المبدأ، بما يخلق مصالح متميزة بين المركز (السلطة) والأطراف (المعارضة)، وتوسيع التناقضات الداخلية الثانوية لتتحول إلى تناقضات رئيسية، كاستثمار حالة التنوع الديني والعربي والطائفي بين المركز والأطراف، فيكون الناتج المنطقي لهذا المبدأ، هو زيادة قدرة إسرائيل على اجتذاب الأطراف بعيدا عن المركز"¹.

بهذا المعنى، عندما يكون مركز السلطة في موقف عدائي مع إسرائيل، يتجه التدخل الإسرائيلي إلى اجتذاب الأطراف من المعارضة والحركات المسلحة، بينما عندما يكون رأس السلطة في حالة استعداد للتعاون مع الاستراتيجيات الإسرائيلية، فإنها (إسرائيل) تستغني عن خدمات الأطراف وتستبدلها بالمركز. بناء على ما تقدم يرصد هذا المبحث التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان وإقليم دارفور وتداعياته في تفاقم الصراع الأهلي وتعزيز التجزئة العرقية .

المطلب الأول: التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان

حققت التطبيقات الإسرائيلية لمبدأ شد الأطراف نجاحا كاملا في الحالة السودانية، بإيجاد دولة جديدة في الجنوب السوداني، وتأجيج الصراع الأهلي في دارفور. ففي كل التطبيقات الإسرائيلية لهذا المبدأ كانت استراتيجيات الأمن المائي الإسرائيلي في نهر النيل حاضرة بل وساعية إلى عزل السودان أولا ثم تطويق مصر والسودان عبر ضرب أمنهما المائي في نهر النيل.

¹ أمانى الطويل (2012) إسرائيل واستراتيجيات التجزئة في السودان، انفصال جنوب الفرص والمخاطر، مرجع سابق، ص68.

مع بداية الاستقلال، كانت أولى نماذج التدخل الإسرائيلي في السودان، في علاقته مع حزب الأمة، على قاعدة العداء المشترك لمصر، والمصلحة المشتركة في منع تعاظم النفوذ المصري في السودان. فحزب الأمة المعارض للوحدة مع مصر، إرتبطت مصالحه مع أهداف إسرائيل في علاقات التعاون المالي والاقتصادي والسياسي. فقدمت إسرائيل الدعم المالي لحزب الأمة ما مكنه من مواجه منافسيه من الأحزاب السياسية السودانية الأخرى الداعية إلى وحدة السودان مع مصر، فعقد التجار الإسرائيليون صفقات لشراء القطن السوداني من مزارع المهدي ودفعوا ثمنه مقدما عن ثلاث سنوات، وتدخل وسطاء بريطانيون وفرنسيون في إنشاء بنك زراعي في السودان يمول النشاطات الإسرائيلية. ثم تعمقت العلاقات الإسرائيلية مع حزب الأمة مع وصول الحزب إلى سدة الحكم في العام 1957.¹

إلا أن النموذج الأخطر للتدخل الإسرائيلي في الصراع الجنوبي، بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972م، فقد تحولت العلاقات الإسرائيلية إلى رأس النظام (نميري)، حين أبدى انفتاحا على المصالح الإسرائيلية في القرن الأفريقي. في حين كان التدخل الإسرائيلي منصبا على دعم الحركات المسلحة في الجنوب السوداني (الأنيانا الثانية) وحركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان في إقليم دارفور، بعد ما أعلن (نظام الإنقاذ) العداء لإسرائيل كجزء من مشروعه الإسلامي في الحكم. لذلك يعد التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، وعلاقة إسرائيل بالحركات الجنوبية النموذج الواضح للتطبيق لمبدأ شد الأطراف وبترها. فقد تطور التدخل الإسرائيلي في السودان عبر عدة مراحل يمكن رصدها على النحو التالي:

المرحلة الأولى، في فترة الخمسينيات: بدأ التدخل الإسرائيلي في الجنوب السوداني على نمط العلاقة مع الأقليات والجماعات الإثنية في جنوب السودان مستغلة التباين العرقي والقبلي، بذريعة مساعدة هذه الجماعات باعتبارها تعاني كأقليات مثلما عانى اليهود في أوروبا على مر التاريخ. وبدأت إسرائيل بتقديم مساعدات إنسانية (أطباء ومعونات غذائية) للنازحين من جراء الحرب الجنوبية إلى أثيوبيا، وكينيا وأوغندا.²

¹ محمود محارب (2012) التدخل الإسرائيلي في السودان، انفصال الجنوب الفرص والمخاطر، مرجع سابق ص 203 - ص217.

² أماني الطويل (2012) إسرائيل واستراتيجيات التجزئة في السودان، انفصال جنوب الفرص والمخاطر مرجع سابق، ص 72.

يؤكد ذلك ما نشره (مركز ديان للدراسات)، من أن علاقة إسرائيل بمواطني جنوب السودان بدأت منذ اندلاع التمرد الأول في مدينة توريت عام 1955م، لمواجهة سياسات الحكم السوداني في فرض الأسلمة والتعريب للجنوب، وتحت مظلة تقديم المساعدات الإنسانية للسكان الجنوبيين والنازحين من القبائل والجماعات والاثنية في إثيوبيا وأوغندا. ونشر نفس المركز دراسة أخرى بعنوان (إسرائيل وحركة تحرير السودان) في العام 2002 م، جاء فيها أن أول رئيس وزراء إسرائيلي (بون غوريون) دعا الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى الاتصال بزعماء الأقليات في السودان والعمل على إيجاد دور رئيسي لإسرائيل لفصل هذه الكيانات، وتحويل جيش جنوب السودان إلى جيش نظامي، له تأثيره في أرجاء السودان كافة، يسهم في تطويق مصر كهدف مستقبلي.¹

المرحلة الثانية مابين الستينيات والسبعينيات، حيث بدأت "إسرائيل" في دعم قوات الأنانيا وتدريبها، وخلال هذه المرحلة تبلورت رؤية "إسرائيل" في إشغال الجيش السوداني في واقع الحرب الأهلية لن يترك له مجالا لأي عمل مشترك مع مصر ضد "إسرائيل". وجدت هذه السياسة قبولاً من الحركات المتمردة في جنوب السودان التي ترى أن العرب هم العدو المشترك، مما شجع "إسرائيل" على بعث عناصرها إلى الجنوب مباشرة للعمل تحت ستار تقديم الدعم الإنساني. وتقول دراسة أخرى : كتبها عميد الإسرائيلي متقاعد يدعى " موشي فرجاي "إن "إسرائيل" قدمت من الأسلحة الروسية في عام 1962م لدعم حركة التمرد في الجنوب وأن تلك الأسلحة كانت قد غنمتها من مصر في حرب عام 1956 م، بالإضافة إلى ما غنمته إسرائيل في حرب عام 1967م من أسلحة الجيوش العربية. كما كانت السفارات الإسرائيلية في دول الجوار السوداني في كل من كينيا وأوغندا وإثيوبيا، محطات رئيسية لتدفق المساعدات العسكرية والإنسانية وقنوات اتصال مباشرة مع الحركات المسلحة الجنوبية من خلال ضباط في الجيش الأوغندي وتجار الأسلحة اليهود مثل (غابي شفيق). إلى جانب الاهتمام الإسرائيلي بتدريب عناصر الحركات المسلحة في معسكرات تدريب خاصة أقيمت في تلك الدول.²

¹ إبراهيم حماد (2014) الدور الإسرائيلي في انفصال الجنوب وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، ص 75.

² يوسف نور عوض (2008)، إستراتيجية التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان صحيفة القدس اللندنية، في 20/2008/11

كما تعزز الدعم الإسرائيلي للحركة الجنوبية بعد اكتشاف النفط في السودان وانهيار اتفاقية (أديس أبابا) ما بعد عام 1982م. فعادت إسرائيل إلى المشهد السوداني وركزت على الروابط التاريخية بين الشعب اليهودي والشعوب الأفريقية في ما تعتبره شبيها بين الحركة الصهيونية والحركة الجنوبية الزنجية، ووجدت إسرائيل دعما غير مسبوق من إثيوبيا اكتسبت زخما جديدا بسبب النفط في جنوب السودان وأصبحت إثيوبيا مرتكزا أساسيا للإمدادات الإسرائيلية لحركة الجنوبية من المعدات والمستشارين العسكريين ومدارس تدريب المشاة من الفرق الجنوبية. مكن هذا الدعم الإسرائيلي الحركة الجنوبية من أن تصبح قوة على الأرض تستولي على كبرى مدن الجنوب، و أصبحت مشدودة إلى الشريك الإسرائيلي لصناعة مستقبل الجنوب السوداني في الحرية والاستقلال.

المطلب الثاني: التدخل الإسرائيلي في دارفور

استند التدخل الإسرائيلي في دارفور إلى مبدأ (الإحاطة والعزلة) للسودان، ويقضي هذا المبدأ خلق كيانات قومية متباعدة أيديولوجيا وعرقيا، من أنماطها الهوية الأفريقية مقابل الهوية العربية، لذلك كانت الحالة السودانية في دارفور نموذجا واضحا لتطبيقات هذا المبدأ.

فقد جرى احتواء السودان وعزله من خلال استغلال انقساماته الداخلية وتفجير الصراعات الأهلية وتطورها على شكل صراع الهوية العربية والهوية الأفريقية. نتيجة لإخفاق النخب السودانية في التعامل مع التنوع على قاعدة المواطنة والانحياز لجماعات عرقية وطائفية محددة، مما سهّل على إسرائيل اختراق السودان¹. فكانت دارفور بؤرة جاهزة للتمرد ضد الحكومة، تعيش حالة من التهميش الاقتصادي والسياسي التي أنتجت سياسات الأنظمة الوطنية الحاكمة كما بينت الدراسة في الفصل السابق. من ذلك يمكن رصد التدخلات الإسرائيلية في دارفور عبر خطين إستراتيجيين: الأول تفعيل التصنيفات الإسرائيلية للصراع في دارفور عبر منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط والسعي إلى نشرها حول العالم عبر منصات إنسانية وأخلاقية، الثاني تقديم الدعم المباشر للجماعات الإثنية المسلحة في دارفور².

على المستوى الإنساني، استغلت إسرائيل النتائج المأساوية للعملية التي نفذها الجيش السوداني لمكافحة التمرد عام 2003م، للفت أنظار العالم إلى ما يجري في دارفور. فيقول (أفي ديختر)

¹ أمانى الطويل، (2012) إسرائيل واستراتيجيات التجزئة في السودان، المرجع السابق ص 239

² أمانى الطويل، المرجع نفسه، الموقع

وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق في محاضرة له ألقاها في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في 2008/9/4م: "إن تدخلنا في إنتاج وتصعيد البؤرة الجديدة في دارفور كان ضرورياً، وإن ما أقدمنا عليه من جهود على مدى ثلاثة عقود ينبغي ألا يتوقف، لأن تلك الجهود كانت بمثابة المداخل والمقدمات التي أرسيت إستراتيجيتنا بأن سودنا ضعيفاً ومجزأً وهشاً أفضل من سودان قوي وموحد وفاعل".¹

وفي مجال تصنيف طبيعة الصراع ، فقد تشكل تحالف "أنقذوا دارفور" من جمعيات إنسانية يهودية وناشطين يهود معتمداً على تبني مفهوم (الإبادة الجماعية) لوصف الصراع في دارفور ومقاربة الأزمة في دارفور على نحو يساوى ضحاياها بضحايا (الهولوكوست)، في أن اللاجئين السودانيون يعانون الإبادة الجماعية على نحو شبيه بما عانوه اليهود على يد النازيين في الحرب العالمية الثانية. ويذكر تقرير بوكالة (جويش تلغراف) للكاتب اليهودي (بيتر ايغروس)، أن المجلس اليهودي في واشنطن استضاف بتاريخ 24/ حزيران 2004م، حملة لرفض عمليات القتل والإبادة الجماعية التي تجري في السودان، وجمد متحف الهولوكوست أنشطته لمدة نصف ساعة للفت انتباه العالم لما يجري في دارفور، حتى أن هذا المتحف بات يضم جناحاً خاصاً بدارفور. كما أنشأت الجماعات اليهودية صندوق بريدياً خاصاً لجمع التبرعات للمتضررين من هجمات العرب أطلق عليه اسم (صندوق التحالف اليهودي لإغاثة السودان). كما استوعبت إسرائيل لاجئي دارفور بقرار من الكنيست الإسرائيلي في عهد (حكومة أولمرت)، كورقة للتدخل الإسرائيلي في هندسة الحلول في دارفور بحجة أن لديها لاجئين من الإقليم.

أما على المستوى المحلي، فقد كان من الطبيعي أن تتبنى الفصائل المسلحة في دارفور المفهوم الغربي والإسرائيلي لوصف الأحداث في دارفور، فيقول عبد الواحد محمد أحمد النور، رئيس حركة تحرير السودان وهو رجل فرنسا الأول في دارفور: "أرجو من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي التدخل مثلما فعلا في كوسوفو، وإذا لم يفعلوا فإن أهالي دارفور يخشون أن ينقرضوا"². وفي فبراير 2008 م قام نور بزيارة معلنة لإسرائيل، فيما افتتحت حركته مكتباً لها هناك، وتأتي هذه الخطوات ضمن إدراك نور أن إسرائيل هي بوابة رئيسة للاعتراف به فاعلاً أساسياً في دارفور، وفي سبيل الحصول

¹ أمانى، الطويل (2014) إسرائيل واستراتيجيات التجزئة في السودان، نشر على الموقع.

<http://7iber.com/2014/08/israel-partition-of-sudan/#hcq=VUqGiNp>

² جولي، فؤاد هركل (2010)، دور التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون

الدولية والدبلوماسية في الأكاديمية السورية الدولية، ص 20

على رضا واعتراف اللاعبين الدوليين، في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة السودانية الاعتماد على الحل العسكري كحل وحيد للأزمة في دارفور. يمكن إجمال أهداف إسرائيل من تأجيج الصراع الأهلي السوداني بالآتي:

1- تأمين البحر الأحمر: لقد كانت خطورة البحر الأحمر ولا تزال ماثلة في ذهن القيادات الإسرائيلية المتعاقبة. ولنتذكر أن بن جوريون في حرب 1948م أصدر تعليماته لموشي ديان بأن يضحى بأي شيء في سبيل موطئ قدم على شاطئ البحر الأحمر.

2- الإحاطة بدول حوض النيل: ليس بخاف أن هدف إسرائيل الثابت من وجودها في هذه المنطقة هو الرغبة في الحصول على مياه النهر والضغط على صانع القرار المصري نظراً لحساسية وخطورة «ورقة المياه» في الإستراتيجية المصرية. وأطماع إسرائيل في مياه نهر النيل قديمة ومعروفة، فقد تقدمت إسرائيل بعدة مشروعات للحصول على نسبة 1% من مياه النيل، و حاولت في ظل المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط ، أن تطرح هذه القضية إلا أنها لم تنجح في ذلك. لذلك فإن (إسرائيل) تلعب دوراً غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل استفادة من نفوذها الكبير في دول مثل السودان إثيوبيا وكينيا . ومع تفجر الصراعات في المنطقة حاولت إسرائيل المساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع ، تحت المظلة الأمريكية التي تقوم بدور نشط في هذه المنطقة مقارنة بالنفوذ الفرنسي التقليدي . وتكمن الرؤية الإسرائيلية في النظر إلى المنطقة بشكل شمولي أي بامتداداتها الجغرافية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ولتدعيم نفوذها في المنطقة تعمل إسرائيل على: - تشجيع جيل من القادة الجدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بعلاقات وثيقة، في إثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، أوغندا، - وبالتالي محاصرة الأمن القومي المصري والسوداني وفق إستراتيجية «حلف المحيط» أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من وجودها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية¹.

¹ اشرف، اشتوى (2014) مواجهة التدخل الإسرائيلي في أفريقيا، نشر في مجلة المصريون

<http://almesryoon.com/%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%8%15249-%D7>

خلاصة

أدت تدخلات دول الجوار الإقليمي إلى عسكرة الصراع الأهلي في الجنوب وإقليم دارفور، من خلال كونها مرتكزا لمد الحركات المسلحة بالعتاد والتدريب، بفضل التدخل السكاني والتشابك الحدودي مع السودان، وخلق حالة من الترابط بين الصراع في السودان ونزاعات دول الجوار (تكامل في العنف الإقليمي). وهو ما أجهض الحلول الإقليمية للصراع، التي قادها الاتحاد الأفريقي والمبادرات من دول الجوار كالمصرية - الليبية، والمبادرة التشادية.

التدخلات الدولية من الدول الكبرى الساعية للسيطرة على الموارد السودانية و مصادر الطاقة والثروة المعدنية، وترى في السودان النافذة التي تمكنها من التغلغل في جنوب أفريقيا. فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من ودول الجوار السوداني وإسرائيل، سعت لتنفيذ الإستراتيجية في الهيمنة على جنوب أفريقيا والقرن الأفريقي والسودان بشكل خاص، من خلال تغذية الصراع الأهلي في السودان وتفكيكه بإثارة النزاعات الأهلية الطائفية والعرقية والدينية، تمهيدا لتقسيم السودان إلى دويلات يسهل السيطرة عليها. عبر ما طبقته من سياسات أسهمت في تصعيد الصراع ونقله إلى المحفل الدولي، فوظفت منظماتها المدنية كمظلة العمل الإنساني ونشر الديمقراطية و بالاستعانة وصورت ما جرى في الجنوب السوداني على أنه حرب دينية يرتكبها المسلمون العرب ضد الأفارقة المسيحيون، مستغلًا تردي الأوضاع الإنسانية ونتائج الحرب لتسمية ما يجري في دارفور (بالكارثة الإنسانية) أو (الإبادة الجماعية) وانتهاك القانون الدولي الإنساني.

ثم تدويل الصراع بنقله إلى أروقة المنظمات العالمية، و الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومحكمة الجنايات الدولية. وإذا كانت القوى الإقليمية تورطت في الصراع الجنوب السوداني، و الأهلي في دارفور في مراحله الأولى وأدت إلى عسكرة الصراع، فإن التدخلات الدول الكبرى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد سارت به إلى التدويل في المراحل الأخيرة.

ترى الدراسة أن التدخلات الإقليمية والدولية، مازلت تحرك مسار الصراع في دارفور بما يحقق طموحاتها في إطالة أمد الصراع الأهلي لتلحق دارفور بسابقاتها في الجنوب السوداني، وبذلك تكون استراتيجيات وأطماع الدول الكبرى قد تحققت في تمزيق السودان وجعله نموذجا أفريقيا وعربيا لتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا على النمط الغربي، بما يسهل السيطرة على موارده النفطية والمعدنية.

الفصل الخامس

التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصراع الأهلي السوداني

المبحث الأول: على بناء الهوية الوطنية السودانية

المبحث الثاني: على بناء الوحدة الوطنية

المبحث الثالث: على التكامل الاقتصادي وتحقيق السلم الأهلي

الفصل الخامس

التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع الأهلي السوداني

تمهيد: نجم عن الصراع الأهلي السوداني، خارطة سياسية اجتماعية اقتصادية مختلفة عن تلك التي بدأت فوقها الحرب الأهلية، يزيد من تعقدها انفصال الجنوب السوداني، واستمرار حالة الصراع في إقليم دارفور، على شاكلة لا غالب ولا مغلوب ودون انتصار حاسم لأي من الأطراف. مما يضيف إنذارا بامتداد عدوى الانفصال إلى إقليم دارفور، لتجتمع نذر تقسيم الأمة السودانية. فالأمة تعرف بأنها: "مجموعة من الأفراد، يشعرون أنهم متحدون تربطهم صلات مادية ومعنوية وتجمع بينهم الرغبة المشتركة في العيش معا"¹.

يرى الباحث أن حالة الصراع الأهلي السوداني، بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، خلفت تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية، من أهمها: غياب الإجماع السياسي حول الهوية الوطنية السودانية، و تهديد وحدة الأمة والجغرافيا السودانية، وإعاقة التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان.

ذلك أن الواقع الاجتماعي الجديد، الناجم عن الحراك السكاني الهائل في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور نتيجة الصراع، قد غير من علاقات الإنتاج، والمؤسسات التي تنظم العلاقات بين الناس وأنساقهم الثقافية، ونشأت تركيبة إثنية جديدة، بحيث أصبح ما يعرف بالسودان الشمالي والسودان النيلي الجنوبي، فلم يعد جنوب السودان ولا إقليم دارفور أسماء ذات مغزى من حيث تتأغم العلاقات الاجتماعية والإنتاجية داخل التركيبة السكانية التعددية، التي امتاز بها السودان منذ قرون. هذا التغير في قواعد التركيبة السكانية، أدى إلى ظهور واقع سياسي جديد تصدع خلاله الأساس البنوي للحركة السياسية السودانية، التي أعطت السودان زخما وحيوية عظيمة ما بعد الاستقلال، في تشكيل النقابات والأحزاب السياسية والحركات الجماهيرية. كما لعبت سياسات الحكومات المتعاقبة وفي إطار مواجهة الحرب الأهلية، دورا في إبراز الهوية القبلية والاثنية والطائفية، وتفكك المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تتجاوز الارتباط القبلي والاثني والطائفي، فتحوّلت الدولة من دولة للوطن إلى دولة الحزب الحاكم، وباتت الحركة السياسية السودانية لا تملك أية مشروع سياسي.

¹ رحاب عبد الرحمن الشريف، (2012) *مرتكزات بناء الأمة السودانية*، نشر مجلة ركائز المعرفة، على الموقع: <http://rakaiz.org/index.php/component/content/article/-2012-03-20> جامعة الجزيرة

الواقع السياسي والاجتماعي الناجم عن الصراع الأهلي، كان له تداعياته على بناء الهوية الوطنية وجوهر بناء الأمة السودانية ، في بروز الهوية الفرعية السودانية، القبلية والدينية واللغوية والاثنية، تلك التي تتناقض الإحساس والشعور بالهوية الوطنية. في حين أن بناء الهوية الوطنية يتطلب خطوة أساسية تجاوز تلك الهويات الفرعية (والاثنية والقبلية والعرقية) لصالح بناء الهوية الوطنية الشاملة.

يسعى هذا الفصل، إلى تسليط الضوء على تداعيات الصراع الأهلي، على واقع التنمية السياسية في قضايا مصيرية ترتبط بعملية بناء الأمة السودانية ، فيتناول المبحث الأول بناء الهوية الوطنية السودانية، ويختص المبحث الثاني، بمسألة الوحدة الوطنية (وبناء الأمة السودانية الموحدة)، ويهتم المبحث الثالث، بالتحديات التي تواجه بناء صيغ التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان، وتناغم علاقات الإنتاج التي تسهم في تعزيز روابط الوحدة السودانية وتحقيق السلم الأهلي.

المبحث الأول: بناء الهوية الوطنية السودانية

ظلت مسألة تحديد الهوية السودانية وإلى نهاية الستينيات، تطرح في المجال الأدبي والثقافي كقضية فكرية سياسية، حتى انهيار اتفاقية أديس أبابا في العام 1983م وتجدد الحرب الأهلية في الجنوب السوداني، عادت مسألة الهوية لتفرض نفسها من خارج الخطاب السياسي السوداني، وضمن أجندات الصراع الأهلي، فتجاوزت السياق الأدبي الثقافي لتأخذ طابعاً موضوعياً وتحتل سلم الأولويات النخب السياسية السودانية. فطالب الجنوبيون بحق تقرير المصير استناداً إلى هويتهم الأفريقية كما أسلفت الدراسة، وطالبت القبائل الأفريقية في إقليم دارفور بنصيبها في توزيع الثروة وتقاسم السلطة، من واقع تميزها والثقافي وهويتها العرقية. وبذلك دخل موضوع الهوية الوطنية معادلة الصراع الأهلي، مسهماً في خلق أزمة الهوية وإثارة الجدل القائم حولها من جديد.

المطلب الأول: عوامل تخليق أزمة الهوية السودانية:

عودة إلى تعريف الهوية في الفصل الأول، بأنها الكيفية التي يحدد بها الفرد نفسه داخل المجتمع، ويعرفها علماء الاجتماع "بأنها الصفة التي يتميز بها الأفراد والجماعات عن بعضهم البعض، فتدل على التمايز على المستوى الفردي، بينما تدل على التماثل والتمايز في آن واحد على المستوى الجماعي. أما عند السياسيون فهي حالة سياسية توجد فوق أرض واحدة عليها شعب مقيم له حكومة ذات سيادة، تتوفر لدى الأفراد والجماعات إرادة الانتماء لمجتمع الدولة"¹.

تعد أزمة الهوية إحدى القضايا المصيرية، التي تواجه الدولة السودانية الآن، باعتبارها جوهر الوظيفة السياسية في بناء الأمة السودانية، فمشهد التشتت بين الهوية العربية والهوية الأفريقية وتصاعد دوائر الانتماءات الفرعية أصبح يفرض نفسه على الساحة السودانية بديلاً للوحدة الوطنية، للحد الذي عرض وحدة السودان لخطر التقسيم إلى دويلات، بالأخص بعد انفصال الجنوب السوداني.

¹ محمد كباش عباد الله (2013)، الهوية السودانية من منظور جغرافي، جامعة الخرطوم، ص 12 الموقع: khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/7352/paper12.pdf?sequence...

تتلخص مشكلة الهوية السودانية، في أنها "تعبّر عن علاقة مأزومة بين المواطن و دولته، قائمة على فارق أساسي من تحيز الدولة لكيان إثني ثقافي محدد، يقوم باستثمار الدولة ويفرض توجهاته الدينية والثقافية على كيانات إثني ثقافية أخرى¹.

في إقليم دارفور، تفاعلت أربعة عوامل ساد كل منها في إحدى الفترات التاريخية، فكانت أزمة الهوية السودانية ناتجا للتفاعل بين الهوية ذات الطابع الأفريقي المرتبط بسلطنة دارفور قديما، والهوية القبلية المرتبطة بالحقبة الاستعمارية، والهوية العربية الإسلامية المرتبطة بالدولة السودانية الحديثة. اقترن تفاعل تلك العوامل مع حالة الاستقطاب للهوية العربية والأفريقية، إبان الصراع الأهلي والتدخل الدولي الخارجي².

كانت الهوية الأفريقية لسلطنة دارفور، هوية مستقرة لتكوين دولة على مدى قرون، سيطرت على أجزاء واسعة من إقليم دارفور وكردفان. ثم جاءت الحقبة الاستعمارية البريطانية التي عمقت من دور الهوية القبلية وخلقت فوضى الهويات العرقية من خلال الاعتماد على الإدارة الأهلية. فلم يحدث قبل القرن العشرين، أن خضعت دارفور لدولة مركزية، لذلك رأى سكان دارفور في ضم منطقتهم إلى الدولة السودانية الحديثة، تهميشهما سياسيا واقتصاديا وإهمالا لتاريخهم وهويتهم الأفريقية، بإجبارهم أن يصبحوا سودانيين بشروط جديدة تحت مظلة الهوية العربية، مع ان غالبيتهم مسلمون.

ولا يختلف تفاعل تلك العوامل في تخليق أزمة الهوية في الجنوب السوداني، فلم يعرف الجنوب السوداني تاريخيا سلطة الدولة، إلا من السلطات الدينية والحملات التبشيرية، لذلك فإن نظام الإدارة الأهلية وسياسة (المناطق المغلقة) في عهد الاستعمار أسهم مباشرة في تشكل الهوية الأفريقية للجنوب مقابل الهوية العربية في الشمال وتمحور مطالب الجنوبيون في تقرير مصيرهم و السعي إلى الانفصال انطلاقا من هويتهم الأفريقية.

كما أسهمت التجربة التاريخية للدولة السودانية الحديثة في تعميق أزمة الهوية، من حيث أنها قامت على تهميش الهويات الفرعية وتمركز السلطة على أساس التمايز الأثني والثقافي والعنقي

¹ أبكر ادم إسماعيل (1999) جدلية المركز والهامش وإشكالية الوحدة في السودان، الموقع الالكتروني : dozna.ahlamontada.com > وزنزة العامة > المنبر الحر.

² السيد عمر (2008)، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الطبعة الأولى الجيزة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص 19-32

والطائفي لصالح الهوية العربية. لذلك كان من الطبيعي أن ينشأ صراع الهويات داخل المجتمع السوداني، وتتولد مضادات أيولوجية للمركزية المسيطرة على السلطة والمتمثلة في الهوية والثقافة (العربية الإسلامية). وصول الأزمة إلى تجلياتها الحالية وظهور الهويات الفرعية الإثنية والثقافية التي تقسم البلاد إلى عرب وأفارقة، مسلمين ومسيحيين ووثنيين، لم يكن إلا نتاجا لتفاعل عوامل تخليق أزمة الهوية مع سياسات الحكومات السودانية المتعاقبة في فرض اللغة العربية والدين من جانب، والمقاومة الأفريقية ضد محاولات فرض الهوية العربية من الجانب الآخر.

فما تم في الشمال السوداني استغلال العروبة والإسلام لتوحيد القبائل العربية، ففي الجنوب أيضا أصبحت الأفريقية المرتكز الأساسي والسند للدفاع وتوحيد القبائل الأفريقية ضد فرض الهوية العربية الإسلامية¹.

لذلك يمكن القول: أن تشكل أزمة الهوية السودانية، تنبعث من حقيقة أن العرب الشماليين المهيمنين سياسيا واقتصاديا، بالرغم من أنهم ينحدرون من أصول أفريقية - عربية، ويشكلون أقلية عددية بالنسبة لمجموع سكان البلاد - ظلوا يرون أنفسهم عربا في المقام الأول، ويسعون إلى فرض هويتهم الثقافية والدينية على كل أرجاء السودان، بما في ذلك الجماعات الأفريقية في الشمال والجنوب السوداني التي تشكل الأغلبية القومية الأفريقية في السودان. بينما ترى الجماعات الأفريقية من سكان الجنوب السوداني وإقليم دارفور، أنهم أفريقيون عرقيا وثقافيا ودينيا، ويعتبرون (الأفريقية) أساس الوحدة .

ضمن هذا السياق مثل صراع الهوية في الشمال والجنوب أحد أوجه الحرب الأهلية، تحددت خلاله الأسس لاقتسام السلطة والثروة عبر الاتفاقيات كوسيلة لإنهاء الصراع .

من الحقائق التي مازالت غير ظاهرة في أزمة الهوية السودانية، وظلت متوارية خلف الهوية السودانية السائدة حاليا (الهوية العربية الإسلامية). وهي دور النخب السياسية العربية والأفريقية، على السواء، وحرصها على استمرار الوضع القائم والصراع الأهلي، بل وتوظيفه للحصول على المكاسب السياسية والحفاظ على مكانتها من خلال التمسك بالهوية الإثنية، خشية فقدان تلك المنافع والمكانة، في حال إعادة صياغة الهوية الوطنية الجديدة، وما يترتب عليه من توزيع عادل للثروة والسلطة. فالنخب السياسية لم تستغل التنوع في التركيبة الإثنية والثقافية والعرقية للسودان،

¹ عادل الأمين (2009)، السودان صراع الروىء وأزمة الهوية، مجلة الحوار المتمدن، الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168108>

في بناء هوية وطنية موحدة، رغم اكتشاف الهوية الوطنية المركبة (الأفريقية -العربية) في فترة ما بعد إبرام اتفاقية أديس ابابا 1972م ، التي منحت هدوءا واستقرارا تقارب فيها السودانيون وتعايشت خلالها الجماعات الاثنية المتباينة عرقيا ودينيا ولغويا في قطر موحد وهوية وطنية.

هذا ما يفسر، بقاء مسألة الهوية السودانية، من أهم العقبات في صياغة دستور دائم للبلاد خلال الحكم الوطني، فكلما حاول السودانيون صياغة دستور البلاد كانت تبرز قضية الهوية ليثار الجدل حولها وتتشعب الآراء. على صعيد اجتماعي وفي ظل ما يشهده السودان من الصراع الأهلي، لازال السودانيون يتأرجح انتماءهم بين الانتماء إلى القبيلة أو الطائفة والانتماء إلى الوطن، فتصدع البناء الاجتماعي وباتت الطائفة والقبيلة والعرق تتحكم في أنماط العلاقات الاجتماعية وسبل كسب العيش الاقتصادي. فلا يمكن تصور وحدة وطنية ولا تنمية اقتصادية وسياسية في بلد تمرقه الصراعات والحرب الأهلية، ويفتقر إلى الإجماع حول هويته الوطنية.

اجتماع هذه العوامل في سياق واحد ، يجعل موضوع الهوية وما يدور حوله من حوارات على المستوى الرسمي، الموضوع الأخطر على الساحة السودانية، باعتباره قضية مركزية للقضايا التنموية السياسية والاجتماعية، ومرتكز أساسي في بناء الوحدة الوطنية.

المطلب الثاني: مكونات الهوية السودانية ودورها في تخليق الأزمة

يدور خلاف حول تحديد مكونات الهوية في إطارها العام، فبينما يرى علماء الاجتماع أن الهوية تتألف من العنصر (العرق)، والدين واللغة، يرى علماء السياسة أن مكونات الهوية هي الأرض واللغة والقيم والثقافة والدولة، ولا يعدو العرق من مكونات الهوية في المجتمعات المتجانسة، حيث لا يشترط النقاء العرقي، ذلك إلى أن التجانس اللغوي والعرقي لم يعد متوفرا في كثير من دول العالم، مع ذلك تمتلك هوية وطنية متماسكة، مثل ماليزيا اندونيسيا وغيرها¹. من هنا يثار التساؤل حول مكونات الهوية الوطنية السودانية ودورها في خلق أزمة الهوية السودانية؟.

¹ محمد كباش عبدالله (2013)، ورقة بحثية بعنوان الهوية السودانية من منظور جغرافي، كلية الجغرافيا والبيئة جامعة

الخرطوم، ص 12

khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/7352/paper12.pdf?sequence

1-العنصر (العرق) كمحدد للهوية

تفرض حالة التعدد العرقي لأكثر من 65 مجموعة عرقية تتحدث أكثر من 103 لغة ، في السودان تساؤلا حول دور (العرق) بحسبانه من مكونات الهوية السودانية كما هو عند علماء الاجتماع، لأن أي جماعة عرقية ترى نفسها هي الأصل وتستثار بالسلطة والثروة، وترى الجماعات الأخرى تابعة لها، سيجلب ذلك عواقب وخيمة منها الاحتراب الأهلي وتمزيق وحدة الأمة .

لذلك إن من بين " الأسباب الرئيسية في تعقيد أزمة الهوية السودانية، هي الطريقة تشكلت فيها الهوية الوطنية واكتسبت شخصية مركبة ناتجة عن المزج بين العرق والثقافة والدين. تلك الطريقة توارى فيها البعد العرقي خلف الدين الإسلامي المهمين والثقافة العربية، على اعتبار أن العروبة ليست مفهوما عرقيا بل مفهوما ثقافيا"¹. عمقت هذه النظرة الذاتية من حالة الانقسام بين الشمال والجنوب، وأجبت الحرب الأهلية في إقليم دارفور، وشكلت في نفس الوقت إحدى مداخل لفهم قضية العروبة والأفريقية في مكونات والهوية الوطنية السودانية.

2-الدين كمحدد للهوية السودانية:

تتنوع الديانات في السودان ما بين المسيحية والإسلام والديانات التقليدية (الوثنية) وتشير الإحصائيات أن 70% من السكان يدينون بالإسلام، و25% منهم مسيحيون، و5% يعتنقون ديانات وثنية تقوم على معتقدات روحية مثل الكجور عند بعض القبائل الدار فورية، والرث عند القبائل الجنوبية، فهي أديان قبائل لا تشكل عامل توحيد ديني بينها.

الهوية الدينية وعلاقتها بالدولة، كانت البعد الأكثر حدة في حالة الصراع الجنوبي، فالدين له دورا مزدوجا في بناء الهوية الوطنية، فإما أن يخلق شعورا بالهوية الثقافية الموحدة وبالتالي يسهم في بناء الأمة، وإما أن يؤدي إلى نتائج مغايرة إذا ما تم توظيفه لأغراض سياسية كونه يثير الولاءات الدينية الأخرى، ويزيد من خطورة التوترات الطائفية وتفاقم الصراع². وبناء على ما تقدم، لا يمكن تجاهل العامل الديني عند معالجة قضية الهوية السودانية، بما أن نسبة كبيرة من سكان

¹ عادل الأمين (2009) السودان صراع الروء وأزمة الهوية، مجلة الحوار المتمدن، الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168108>

² رحاب عبد الرحمن الشريف، مرتكزات بناء الأمة السودانية، مقال نشر مجلة ركائز المعرفة، على الموقع: <http://rakaiz.org/index.php/component/content/article> أستاذ مساعد بمعهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة

البلاد لا يدين بالإسلام ، فالحوار حول دور الدين وعلاقته بالدولة يجعل حالة السودان أكثر تعقيدا بصورة استثنائية. فهناك انقسام البلاد الحاد بين من ينتسبون للإسلام والعروبة المتصلة به، وبين من يستمدون هويتهم أساسا من مقاومة الهيمنة العربية الإسلامية وينتسبون إلى الهوية الأفريقية والديانة المسيحية. تبلورت على أرضية هذا الانقسام إستراتيجية الأنظمة السودانية المتعاقبة في إدارة الحرب الأهلية في الجنوب السوداني باعتبارها حرب دينية، تستهدف إلى فرض الهوية العربية وقوانين الشريعة الإسلامية، والوقوف في وجه العلمانية التي تنادي بها الحركة الجنوبية، وهذه الإستراتيجية قادت إلى تفاقم الصراع في الجنوب وأدت إلى الانفصال، كما بينت الدراسة في الفصول السابقة.

3-الثقافة واللغة كمحدد للهوية السودانية

سادت اللغة العربية محل سابقتها من اللغات المحلية البالغة أكثر من مئة لغة. فهذه اللغات لا تقوى على أداء وظيفة اللغة العربية في المجالات الرسمية والدبلوماسية والإعلامية، وغالبا ما تستخدم اللغات المحلية مشتركة مع اللغة العربية ما يعرف ب(عربي جوبا)¹. وكان اعتبار اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد من الأمور التي خلفت التوتر وإثارة الحساسية لدى الجنوبيون فطالبوا بان تكون اللغة الانجليزية لغة الجنوب الرسمية في اتفاق أديس أبابا عام 1972م .

يسود الخلاف بين الباحثين حول مكونات الثقافة السودانية، فمنهم من يرجح الأثر العربي وينادي بان الثقافة السودانية ثقافة عربية، وتيار آخر يغلب الأثر الأفريقي في الثقافة السودانية بحجة أن السودان أفريقي أرضا وشعبا، وهناك تيار ثالث (وسطي) ذهب إلى أن الثقافة السودانية ذات مكون أفريقي وآخر عربي، وطبقا لهذا الرأي، فهي ثقافة هجينة بأصول أفريقية وملامح عربية ، وجد هذا التيار قبولا بين كثير من الباحثين.²

أول هذه التيارات هو التيار العربي، الذي تتبناه القوى السياسية (الإسلامية والقومية) من الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم، ومنها حزب المؤتمر الوطني الحاكم وجمعيات ثقافية وأدبية. ويقوم طرح هذا التيار على اعتبار أن السودان بلد عربي من حيث التاريخ والواقع. ويستند أصحاب هذا الرأي، إلى أن العرب عرفوا السودان منذ ما قبل الإسلام، و لما جاء الإسلام ودخل العرب بقبائلهم

¹ محمد كباش عبدالله (2013)، ورقة بحثية بعنوان الهوية السودانية من منظور جغرافي، كلية الجغرافيا والبيئة جامعة

الخرطوم، ص 9

² محمد كباش عبدالله (2013)، مرجع سابق، ص 12

المعروفة واليههم تنسب أهم التغييرات في السودان؛ من توحيد هذا البلد الشاسع، سواء بنشر الدين الإسلامي و اللغة العربية بين السودانيين، حتى إن القبائل الجنوبية التي تتحدث بلغات مختلفة، أصبحت اللغة العربية هي لغة التفاهم فيما بينها.

بينما يطرح التيار الأفريقي، أن السودان بلدا أفريقيا بحكم التاريخ والجغرافيا والتكوين السلافي والعربي وينظر إلى العرب باعتبارهم أقليات عرقية وافدة على السودان وعليهم الذوبان في ثقافة هذا البلد الذي وفدوا عليه. كما أنهم يحملون العرب مسؤولية ما يرونه تهميشا وقع عليهم وانتقاصا من حقوقهم ، كونهم قد حكموا السودان منذ استقلاله واستأثروا بثرواته ولم ينل (الأفارقة) إلا القليل. وبحسب رؤية هذا التيار فان الحكم العربي في السودان، ما هو إلا استعمار لسكان السودان الأصليين¹. يدعو هذا التيار إلى عودة الأمور إلى نصابها، ويتطلب ذلك قطع علاقات السودان التي تربطه بالعالم العربي والانفصال عن جامعة الدول العربية والاتجاه إلى إطاره الأفريقي. وتمثل معظم الحركات المسلحة المعارضة هذا التيار، ومنها حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان (دارفور)، وهو ما يفسر الطابع العرقي في الصراع الأهلي السوداني كما أسلفت الدراسة..

التيار الثالث، يمثل نتاجا لمدرسة "الغابة والصحراء" التي يدعو إليها رواد الحركة الأدبية الحديثة في السودان، ويرى هذا الاتجاه أن هناك إمتزاج بين العروبة والأفريقية، هذا الإمتزاج الذي أنتج ثقافة سودانية عربية أفريقية. ويمثل هذا التيار توجهها وسطيا، وينبذ ما يدعو إليه التياران (العربي والأفريقي)، باعتبارها دعوات متطرفة قد أضرت بوحدة السودان وهويته الوطنية، وينادي بضرورة تجاوز ما تطرحه تلك التيارات إلى طرح أكثر شمولاً، يأخذ الثقافتين العربية والأفريقية أي (السودانوية) التي لا تتجاهل الخصوصية السودانية في التنوع الثقافي والاثني للمكون السكاني.

لاقى هذا التيار انتشارا واسعا بين الحركات السياسية السودانية، وهو ما اضعف التيارات الداعية إلى الأفريقية أو العروبة. فقد أصبحت الأحزاب والتيارات السياسية والثقافية تتبارى في إثبات ولائها لهذا الاتجاه وتحولت كثير من القوى الأفريقية مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى تبني مثل هذا الطرح، وبغض النظر عما إذا كان الإقبال على هذا الطرح تكتيكا مؤقتا أو إستراتيجية دائمة،

¹ - <http://www.sudanjem.org/2010/05/9->

حركة العدل والمساواة (2010) فضبة الهوية والانتماء في السودان على الرابط

فإنه يمهد لمنهج جديد في التعاطي مع قضايا الناتجة من الصراعات الدائرة في السودان ومنها بناء الهوية الوطنية.

تشير رؤية الجماعات غير المسلمة عامة والجنوبيين خاصة، أن الإطار العربي الإسلامي للهوية السودانية الذي تقدمه أنظمة الحكم الوطني والقوى الشمالية المهيمنة (اليسارية والإسلامية) لا يمكن أن يوفر المساواة بين الثقافة العربية والأفريقية. فيما يدافع دعاة الهوية العربية الإسلامية " بأنه على الأقلية غير المسلمة أن تكيف وضعها مع إرادة الأغلبية المسلمة. بينما تحتاج الحركة الشعبية لتحرير السودان، متحدثة إنابة عن المهشمين الأفارقة، باعتبارهم السكان المحليين الأصليين، بمن فيهم من جماعات مسلمة غير عربية في الشمال، ويشكلون أغلبية عرقية أثنىة يمكن حشدها وتعبئتها لمجابهة الأغلبية القائمة على الهوية العربية الإسلامية¹.

ما يعني انه بنفس الدرجة الذي وظف فيها العرب المسلمون منطق أغليبتهم الدينية في حكم السودان في ظل الهوية العربية الإسلامية، فإن الحركات المسلحة من الجماعات الاثنىة (الأفريقية) غير العربية وظفت هي الأخرى، منطق أغليبتهم العرقية والاثنىة لتبرير تشكيل الدولة السودانية على الهوية الأفريقية. وقد تجلى ذلك عبر مراحل الصراع الجنوبي، والصراع في إقليم دارفور في توظيف الهوية العرقية الأفريقية لكسب التعاطف العالمي واستجلاب التدخل الخارجي من الدول الكبرى والمنظمات العالمية، سعياً إلى تقرير المصير وتشكيل دولة جديدة، أو للممارسة ضغوط خارجية على الحكومة المركزية، كما بينت الدراسة مسبقاً. ونخلص أن عدم الإجماع بين النخب السياسية حول صاغية مرضية للهوية الوطنية السودانية، ظل يهدد وبشكل مباشر الوحدة الوطنية والجغرافيا السودانية.

تركت أزمة الهوية السودانية تداعياتها في النيل من الهوية العربية، فقد كان الصراع في الجنوب السوداني، وما يشهده إقليم دارفور الآن من صراعات عرقية، من أهم مصادر التشكيك في الهوية العربية أو ما يمكن تسميته (بمعاداة العروبة)، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م. استخدمت في المنابر العالمية باعتبار أن ما يجري في دارفور شبه بما جرى في الجنوب السوداني من تطهير عرقي يحركه التعالي العرقي للمجموعات العربية كصفة ملازمة تسم

¹ عادل الأمين (2009)، السودان صراع الروىء وأزمة الهوية، مجلة الحوار المتمدن، الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168108>، مرجع سابق

العرب بالإرهاب. بحيث يجري ربط بين كل ما يعتبر سلبيا بالعرب بهدف تضليل المصادر المغذية للهوية العربية، والدفع نحو التتصل منها تقاديا للتعميمات الناتجة عن تلك الحملة الدولية ضد العروبة، مما يقود إلى فصل الهوية العربية عن مكوناتها واستبدالها بهويات أخرى مصطنعة، التي تمهد للمشاريع استعمارية جديدة في الوطن العربي، تأتي في مقدمتها الهوية الشرق أوسطية، تلك التي تسهل اندمج إسرائيل في العالم العربي وبقائها قوة إقليمية مهيمنة على ثرواته.

لذلك ظهرت الدعوات إلى الهوية الفرعونية والأفريقية، والفينيقية في بعض الدول الأفريقية والعربية، بهدف التتصل من مكونات الهوية العربية. وترافق مع بروز قوانين الجنسية والهجرة التي لا يستطيع معها الإنسان العربي الدخول ببسر إلى بعض الدول العربية والأجنبية. كما نجد أن الدور العربي قد غيب تماما عن أية اتفاقيات لتسوية الصراع الأهلي السوداني، كما تأثرت العلاقات العربية بالدول الأفريقية المجاورة.

وبررت إسرائيل تدخلاتها في السودان بذريعة تعاطفها مع الأقليات الأفريقية وكما استغلت إسرائيل الحملة العالمية ضد الهوية العربية وربطها بالإرهاب الدولي، وسعت إلى ترويج مفهوم الدولة اليهودية، مما يعني ذلك من طرد وتهجير للمواطنين العرب داخ الثماني وأربعين ونعتهم بالإرهاب، ثم بناء السور الواقى، بحجة حماية إسرائيل من الإرهاب ، وبذلك لابتلاع اكبر مايمكن من الأرضي الفلسطينية.

المبحث الثاني: بناء الوحدة الوطنية

يتناول هذا المبحث المرتكزات الأساسية لبناء الوحدة الوطنية السودانية. منها البعد الأثني، وحالة التنوع الديني والطائفي والعرقي داخل الدولة المرتبطة بالبعد الثقافي، فكل مجموعة إثنية ثقافتها وديانته الخاصة، وهي قضية تكتسب أهمية في بناء الثقافة السياسية العليا التي تسمو فوق الثقافات الفرعية ودون تتجاهلها أو إلغائها. أما البعد السياسي فيتعلق بقضية التمثيل السياسي للجماعات الإثنية والأقليات في مؤسسات السلطة الرسمية، ويتصل ذلك بالبعد الإقليمي للوحدة الوطنية، الذي يبرهن على قدرة الدولة على بسط سلطانها فوق أقاليمها.

أما البعد الاقتصادي للوحدة الوطنية، و الذي تناوله المبحث الثالث، فهو الوسيلة لتحقيق السلم الأهلي، وإنهاء حالة التهميش الاقتصادي في الأقاليم السودانية.

ترتبط إشكالية الوحدة الوطنية بالدولة، ولا تفهم إلا في إطارها، والمعنى الواسع للوحدة الوطنية، هو قيام روابط قوية بين مواطني الدولة يشعر جميع المواطنون بها ويدافعون عنها، ليتحقق بذلك صهر جميع العناصر السكانية من الجماعات الإثنية والطائفية في وحدة اجتماعية هي (الأمة)، ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي بحيث تعكس مؤسسات الدولة مكونات الأمة وثقافتها¹. ومن ذلك فان رصانة الوحدة الوطنية ترتبط بصياغة الهوية الوطنية المعبرة عن كل تكوينات الأمة، والشعور المشترك بين أفرادها وتوجيه ولائهم نحو الهوية الوطنية (الدولة) وليس وحداتهم الاجتماعية الفرعية، عرقية كانت أم دينية و طائفية، بما يجسد الشعور بالمواطنة.

فالوحدة الوطنية، كما يورد الخزرجي، هي قاعدة الاستقرار السياسي، تقع في سلم أولويات الأنظمة الحاكمة كونها تؤدي وظيفتين أساسيتين: سياسية وأخرى اجتماعية. "فالوظيفة السياسية بحسب (مايرون وينر) تتمثل في صهر الجماعات المختلفة عرقيا ودينيا ولغويا، والتحديد الواضح للهوية الوطنية، وإقامة سلطة مركزية قادرة على أن تفرض سلطتها واحترامها على الجماعات الوطنية في أقاليم الدولة، تعمل على إيجاد الحد الأدنى من الرضا والاتفاق بين تلك الجماعات حول القيم والأهداف العليا للمجتمع السياسي. أما الوظيفة الاجتماعية بحسب (موريس ديفرجيه) فان الوحدة الوطنية تعمل على إقرار صيغة توافقية قائمة على العدالة والمساواة والتوازن بين الامتيازات والواجبات والحد من اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل الصراع"².

¹ تامر كامل الخزرجي النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة مجدلوي للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 186

² تامر كامل الخزرجي، المرجع السابق ص 177 - 197

ظهرت إشكالية الوحدة الوطنية في دولة السودان منذ أن إستقلت قبل أن تصبح امة أو مجتمع سياسي متجانس. شأنها في ذلك كباقي المجتمعات التي وجدت في كيان سياسي رسمته السياسات الاستعمارية لخدمة مصالحها. فإذا كانت حقبة الاستعمار قد شهدت تفكك الهوية الوطنية، فإن دولة ما بعد الاستقلال السوداني لم تستطع حسم التناقضات بين الهوية الفرعية للجماعات الاثنية بما يعزز الانتماء للهوية الوطنية ويؤسس لوحدة الأمة. في هذا المجال، يقول نديم البيطار: "أن الدولة هي المسئول الأول عن تنمية الشعور القومي، وبناء الأمة الواحدة، خاصة تلك التي تتشكل من كيانات مختلفة تتكلم لغات متباينة وتعود إلى أصول وثقافات مختلفة. ويقدم دول أوروبا نموذجا لمسرح القوميات الحديثة، التي لم تكن امة واحدة، لكنها دمجت في وحدات قومية سياسية عن طريق الدولة. طبقا لذلك، أن بناء الأمة ينتج عن بناء الدولة، فالدولة برأيه تعمل كقاعدة في بناء الأمة¹.

بهذا المعنى، خلق الشعور القومي والولاء للهوية الوطنية الواحدة منوط بوجود سلطة مركزية تعبر عن ذلك الشعور وتسمح بظهوره. ولا يعني أن بناء الدولة يقود آليا إلى بناء الأمة، فما تشير إليه التجربة السودانية ، بعد الاستقلال وظهور الدولة الوطنية من تحديد هوية الدولة بالهوية العربية دون مراعاة للتنوع والتعدد العرقي والطائفي، قد أوصلت السودان إلى منحى معقدا هدد وحدة الأمة وسبل التعايش المشترك بين الجماعات السكانية بتنوعها الإثني والطائفي، وهي المعضلة الأساسية التي تواجه الدولة السودانية في كيفية بناء الأمة السودانية الموحدة². فالأنظمة السياسية السودانية المتعاقبة على الحكم، ظلت تؤجل مواجهة مشكلة الهوية الوطنية ولم تكثر في إيجاد المعالجة المطلوبة لحلها.

المطلب الأول: البعد الإثني للوحدة الوطنية

بعد انفصال الجنوب السوداني، ظل السودان يعيش وضعا إثنيا له تأثيره في بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي والقيمي. أشارت الدراسة في الفصل الثاني ، إلى أن التركيبة السكانية للسودان تتكون من جماعات أثنية من أصول إفريقية، وجماعات تتحدر من أصول عربية، وأخرى تتحدر من أصول نوبية وزنجية، لكل من هذه الجماعات ثقافتها الخاصة ودينها الخاص. مما

¹ نديم البيطار (1986) من التجزئة .. إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، بيروت لبنان ص 47.

² محمد الأمين عباس النحاس (2006)، السودان إلى أين يتجه؟ جدل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب. وقبل السلام، مرجع سابق ذكره، ص 34.

يجعل السودان الأقرب لنموذج المجتمع التعددي.¹ فالتعددية الاثنية داخل الجماعة الوطنية (الأمة) في دولة ما، غالبا ما تثير مشكلة الهوية، فيحدث تناقض بين الانتماءات الفرعية والانتماء إلى الهوية الوطنية. ما يترتب عليه من ولاءات لا تعترف بالولاء الوطني ولا تسلم بأحقية النظام السياسي الحاكم في ممارسة السلطة على عموم السكان، فتقوم الأغلبية باضطهاد الأقلية الاثنية، ما قد يدفع إلى حالة التمرد وتكون الحرب الأهلية الناتج المنطقي². الحرب في الجنوب السوداني - أطول حرب عرفت أفريقيا - خلقت تنامي حالة العداء بين الشمال العربي المسلم والجنوب الزنجي والمسيحي والوثني، ومازالت الحرب الأهلية التي تدور في إقليم دارفور، تغذي حالة العداء العرقي والطائفي والقبلي والديني، تجلب تداعياتها في قضية بناء الأمة السودانية الموحدة. فالمشكلة التي تفرض نفسها على الدولة السودانية الآن بعد توقيع اتفاقيات السلام، هي كيفية تحقيق التناغم في العلاقات بين الجماعات الاثنية، لاسيما أن لكل من هذه الجماعات ثقافتها ولغتها وديانته الخاصة، الأمر الذي يجعل وحدتها الوطنية عملية في غاية التعقيد، في ظل غياب الحد الأدنى من الاتفاق حول الأهداف العامة والهوية الوطنية، والافتقار إلى وجود ثقافة سياسية وطنية شاملة. من هنا يتداخل البعد الاثني والثقافي للوحدة الوطنية، ونستنتج العلاقة الوثيقة بين بناء الوحدة الوطنية وبناء الثقافة السياسية، فالثقافات الفرعية تفرض أنماط من السلوك السياسي معاكسة لذلك السلوك الذي تتطلبه الثقافة الوطنية الواسعة، وهو ما يؤدي إلى التعارض بين الانتماءات الفرعية الخاصة بالجماعات الاثنية والانتماء إلى الهوية الوطنية.

يأتي الدور المنوط بالنظام السياسي في بناء ثقافة سياسية جامعة، يعمل على نشرها بين أفراد المجتمع دون تجاهل الثقافات الفرعية للجماعات الاثنية، باعتبارها جزء من الثقافة العامة، يدعم إلى حد كبير بناء الوحدة الوطنية. لأن الثقافة السياسية تقدم نموذج اسمي للقيم يقوم على صياغة قيم الأنظمة القديمة والحديثة للجماعات الفرعية (الاثنية) دون إلغائها، أي التأكيد على الوحدة في إطار التنوع، لان الثقافة السياسية هي " التعبير التاريخي عن الوحدة الوطنية في مواجهة الغير، ومركز توازن وحدة المجتمع وعنوان الذاتية والهوية"³.

¹ **المجتمع التعددي:** هو تلك الجماعة التي تتكون من ثلاث جماعات اثنية فأكثر مع وجود حد ادني من الاتفاق العام على ثقافة وقيم وطنية عليا دون الفاء الثقافات الفرعية أو المحلية الجماعات الاثنية.

² عبد السلام إبراهيم بغدادي (1993) مرجع سابق ذكره .

³ عبد السلام إبراهيم بغدادي (1993)، مرجع سابق ذكره، ص62.

يعرف رواد حقل السياسية المقارنة (لوسان بأي و موريس دفرجييه) الثقافة السياسية : " بأنها التاريخ الجمعي لكل الاتجاهات والمعتقدات التي تعطي معنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم سلوك الأفراد داخل النظام" . ويرى (سندي فيرا) أن الثقافة السياسية هي مجمل المعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد السلوك السياسي وتنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين¹. أما الثقافة الفرعية فهي غالبا ما تكون ثقافة الأقليات والجماعات الإثنية داخل الكيان السياسي الواحد، ومنها الثقافة القبلية والطائفية التي لا يعد وجودها في إطار الثقافة الوطنية أثرا سلبيا في تماسك الأمة، لان هذا التنوع الثقافي إن أحسن توظيفه هو مصدر يثري الثقافة الوطنية.

في الواقع السوداني المائل الآن، تسود الثقافات الفرعية بديلا عن الثقافة السياسية العليا، والجماعات الإثنية عاجزة عن الوصول إلى الحد الأدنى من الإجماع على القيم والغايات الأساسية وتغيب بينها (ثقافة الرضا) والحل الوسط. يعرف عبدا لله التركماني التنوع الثقافي بأنه، "تعبيرات المجتمعات عن ثقافتها وأشكال انتقال هذه الثقافات والمعاني الرمزية والأبعاد الفنية والقيم الثقافية المستمدة من الهويات الثقافية المعبرة عنها".

ويعرفه جون جرنج الزعيم -السابق للحركة الجنوبية- انطلاقا من الواقع السوداني " بنوعين من التنوع الثقافي، التنوع التاريخي، ويشمل الواقع التاريخي بكل تراكماته وتنوع حقبه التاريخية، من الممالك القديمة والحقبة الاستعمارية، وحتى استقلال السودان عام 1956م. والتنوع المعاصر فهو الواقع المائل من قوميات متعددة ومجموعات مختلفة من الأديان، الإسلام والمسيحية والديانات الأفريقية، ويشمل التنوع القومي والإثني والديني والثقافي"²

يمثل السودان حالة ثقافية فريدة تجمع بين الثقافة العربية والأفريقية، وهو ما يجعله بحاجة إلى صياغة مكوناته الثقافية (العربية والأفريقية) في نسق يحفظ له هويته المميزة (المركبة) ووحدته الجغرافية ويجعل منه حقلًا للثقافة والتعايش يقود إلى الخروج من حالة استلاب هويته التي تتجاهل تنوعه الثقافي وراثته³.

لكن الدولة السودانية ومنذ الاستقلال، فشلت في التعاطي مع التنوع الثقافي السائد في أقاليمها، وهو ما أفسح مجالا للثقافات الفرعية للتعبير عن وجودها، قادت في مجملها إلى الإحساس بالغبن الثقافي، وظهور الصدامات العرقية والجهوية فأنفصل الجنوب السوداني كأولى تداعياتها، ولا تزال تلك الحالة تتذر بمقدمات الانفصال في إقليم دارفور.

¹ تامر كامل الخزرجي النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ص 96.

² عبدالله الفكي البشير (2012) إدارة التنوع، انفصال جنوب السودان التحديات والفرص مرجع سابق ص 73

³ إجلال رأفت وآخرون (2012) انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، مرجع سابق ذكره، ص 25

فالدولة السودانية لم تستوعب التنوع الثقافي في تشريعاتها وسياساتها، فكان ولا يزال سببا جوهريا في استمرار حالة الصراع وعدم الاستقرار، فقد ظلت الأنظمة السودانية المتعاقبة يصير قادتها السياسيون وحراكها الثقافي على فرض الهوية العربية الإسلامية على كل أرجاء السودان دون أن تقدم تلك النخب، تفهما عميقا للتنوع الثقافي عبر برامجها السياسية والثقافية استنادا إلى الواقع التعددي. فمنذ تشكل أول حكومة وطنية بعد الاستقلال، تأكدت الهوية العربية للسودان في الإطار القانوني والدولي، بإصدار (قانون الجنسية السودانية) ومنح جواز السفر للمواطنين السودانيين. فيما استمرت الأنظمة الوطنية المتعاقبة باعتبار اللغة العربية لغة رسمية للبلاد وفرض قانون الشريعة الإسلامية في كافة أقاليم السودان، وإغلاق المدارس التبشيرية وطرد البعثات المسيحية، ومنع تداول اللغات المحلية في الدوائر الرسمية، واقترن ذلك بسياسات من التمايز الجهوي والعربي في توزيع الثروة والسلطة بين الأقاليم، واحتكار الوظائف الرسمية واقتصارها على أبناء الشمال، فظهرت المناطق المهشمة في المجالات التعليمية والصحية والتنمية، كما سبق وان اشرنا في الفصل الثالث.

من نماذج تعاطي الأنظمة السودانية مع جوانب التنوع اللغوي والاثني التي يكمن القياس عليها لتدلل على كيفية تعاطي الدولة مع مجالات التنوع الأخرى. فخلال أكثر من ستة عقود حكم فيها السودان بصيغ شمولية وتعددية، تشابهت في اعتبار اللغة العربية لغة الدولة الرسمية في كل الدساتير السودانية حتى الدستور الانتقالي الذي اقر بعد اتفاقية نيفاشا، وتجاهلت اللغات المحلية التي يبلغ نحو 113 لغة الى 177 لغة ولهجة عجز علماء اللسانيات السودانيون حتى الآن عن إحصائها¹. الأمر الذي يودي إلى انعدام تنمية تلك اللغات المحلية في التعليم، وهو أمر لا يمكن تجاوزه عند البحث في أسباب الصراع أو إيجاد صيغ التعايش المشترك وبناء الأمة السودانية الموحدة.

والفترة الزمنية الوحيدة التي مثلت اعتراف مؤسسة الحكم بالتنوع اللغوي كانت تلك الفترة بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972م، التي نصت على جعل اللغة الانجليزية اللغة الرسمية في الجنوب واللغة العربية هي اللغة السائدة في الشمال السوداني ، لأول مرة يعترف النظام باللغات المحلية، لكن الاتفاقية لم تدم بسبب العودة إلى فرض اللغة العربية لغة رسمية وتطبيق فوانين الشريعة الإسلامية في كل أقاليم السودان. كما لم تخل دساتير السودان منذ الاستقلال من الدعوة إلى دستور إسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية على المستوى الرسمي للدولة، عدا فترة توقيع اتفاقية (أديس أبابا) التي انهارت بسبب العودة إلى فرض تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وتجددت الحرب في الجنوب على أساس ديني ، استنفرت من خلالها الدولة حتمية للدفاع عن

¹ عبدالله الفكي البشير (2012)، إدارة التنوع، انفصال جنوب السودان التحديات والفرص، المرجع السابق ص 90

الدين الإسلامي لمواجهة الكفر والعلمانية، فوضعت المسلمين في مواجهة غير المسلمون الذين يشاطرونهم الإقليم.

المطلب الثاني: البعد السياسي للوحدة الوطنية

يعني البعد السياسي للوحدة الوطنية، قدرة الدولة على بسط سلطانها على جميع الأقاليم التابعة لها عن طرق إحداث التفاعلات بين النظام السياسي والمجتمع من خلال التمثيل السياسي للجماعات الأقلية والطائفية . كما يقول (لوسان باي): " يتحقق التلاحم بين النظام السياسي والمجتمع، إذا كانت تشير العلاقة إلى قدرة المجتمع على التأثير في القرار ويستجيب النظام لمطالب المجتمع، ومتى كان المجتمع لا يملك التأثير في القرار ولا يستجيب النظام السياسي لمطالب المجتمع ، يؤدي ذلك إلى فقدان حالة التلاحم مع الشعب، فتصبح فجوة كبيرة بين النظام والمجتمع، من أسبابها:¹، غياب دور التنظيمات السياسية الوسيطة (أحزابا ونقابات من منظمات مجتمع مدني)، التي تؤمن القنوات اللازمة لاستيعاب مطالب القوى الاجتماعية وتحول دون لجوئها إلى القوة والتمرد ، تقود إلى خلق واقع سياسي تتسع فيه الهوة بين الحكام والحكوميين. كذلك، ضعف الاتصال بين النظام السياسي والمجتمع حيث وسائل الاتصال داخل النظام السياسي غير كافية، فعندما يقوم النظام بإصدار القرارات ومجمل مخرجاته، لا تلقى استجابة من المجتمع بسبب ضعف التغذية العكسية الناشئة عن عدم وصول مخرجات ذلك النظام إلى المجتمع.

بناء على ما تقدمه (نظرية النظم)، فإن حالة التباعد بين سياسات الدولة والمجتمع السوداني، يظهر ضعف قدرات الدولة، التنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية. وهو ما جعل كلا من سكان جنوب السودان وإقليم دارفور يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية، نتيجة ما يعانيه من الجهل والفقر والحرمان، دون توفر معالجات واقعية من جانب الحكومات المتعاقبة.

فحالة التباعد هذه، برأي الباحث هي ما دفعت لإعمال التمرد في الإقليم الجنوبي وإقليم دارفور، فعدم استجابة الأنظمة المتعاقبة لمطالب أبناء الإقليم الجنوبي ما ولد الغبن والإحساس بالظلم والتهميش لدى السكان. كذلك عدم إقامة المشاريع التنموية في إقليم دارفور، ساعد على إيجاد حالة الصراع حول الأرض والموارد وبروز التباين العرقي والقبلي بين السكان المقترن بالتباين النسبي في التنمية بين أقاليم السودان، قوقع التهميش لإقليم دارفور كما وقع لإقليم جنوب السودان في الماضي، رغم ثقلهما السكاني والمشاركة بقسط كبير في الاقتصاد السوداني.

¹ تامر كامل الخزرجي النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، مرجع سابق ذكره، ص 103

أما أهمية البعد الجغرافي للوحدة الوطنية، تأتي من كون أقاليم الدولة موحدة، مما يساعد على تتابع العلاقات بين أعضاء الجماعات الطائفية والعرقية ، فوحدة الإقليم تعد عنصرا جوهريا في توثيق التفاعل والتلاحم بين تلك الجماعات ، مما يعزز وحدة الهوية وتماسك الأمة، لان الأمة ترتبط بالإقليم، بخلاف القبيلة والطائفة التي تجمعها روابط العرق والفكر.

وإذا كانت أقاليم الدولة مجزأة على الأساس العرقي أو لقبلي تبدو مخاطر الانشقاق والانفصال أكثر وضوحا، فالتجزئة تعد باعثا للانتماءات الفرعية الأقل قوة من الانتماء الوطني الشامل. البعد الجغرافي للوحدة " يعني وجود تفاعل بين مختلف الأجزاء الجغرافية للدولة يحقق التواصل بين السلطة المركزية والمناطق النائية من أقاليم الدولة، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة الحكومة على ممارسة سلطاتها السياسية والقانونية على كافة أقاليم الدولة"¹.

تشهد الحالة السودانية، انفصالا في العلاقات بين العاصمة (الخرطوم) وأقاليم الدولة الأخرى، فالدولة لم تعد تسطير فعليا (Defect control) على أجزاء كبيرة من أقاليم دارفور والإقليم الجنوبي (بعد الانفصال)، ففي الخرطوم تسود القيم والممارسات العصرية ويحظى سكانها بتوفير الخدمات، في حين تغرق الأقاليم والمناطق الريفية بالتخلف والتهميش، فكانت تلك المناطق المهشمة بؤر لسيطرة لحركات التمرد ،كما بينت الدراسة في الفصل الثالث. ومن أهم مؤشرات التباعد بين مركز السلطة والإقليم النائية²:

1-السيادة الإقليمية للدولة شكلية ، وتتلاشى في المناطق البعيدة عن المركز، فهناك مناطق لم تعد خاضعة لسلطة الدولة وتسيطر عليها الحركات المسلحة، من جبال النوبة و إقليم دارفور.

2- تحظى العاصمة باهتمام النظام السياسي على حساب الأقاليم الأخرى، مما يؤدي إلى تفاوت اجتماعي ثقافي واقتصادي بين أقاليم الدولة، الأمر الذي يشكل دافعا لتمرد الأقاليم النائية ضد الدولة. وبفسر ذلك سعي الحكومات السودانية إلى زيادة عدد الولايات والحكومات الإقليمية ضمن التقسيم الإداري لإقليم دارفور،(حكومات الأقاليم أو الولايات) وتعلل ذلك بزيادة قدرة الدولة على تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل. فالحكومة الحالية ترى في نتائج الاستفتاء الإداري الذي جرى في العام 2016 حول وضع إقليم دارفور الإداري، غطاء يعزز من قدرتها على الإقليم لمواجهة مطالب الحركات المسلحة بتوحيد الإقليم.

¹ عبد السلام إبراهيم بغداديا(1993)، مرجع سابق ذكره، ص 69.

² عبد السلام إبراهيم بغداديا(1993)، مرجع سابق ذكره، ص 75.

الاستفتاء الإداري حول إقليم دارفور في العام 2016م

ظل إقليم دارفور موحدًا من الناحية الإدارية وتتبع حكومته الإقليمية إلى الحكومة المركزية من منذ الاستقلال حتى عام 1994 م، عند قيام النظام الحالي بتقسيم الإقليم إلى ثلاث ولايات وإضافة ولايتين عام 2012م، وهو ما شكل حجة الحركات المسلحة في إذكاء التمرد، تحت ذريعة التهميش الاقتصادي والسياسي الذي تضمنه (الكتاب الأسود). والمطالبة ببقاء الإقليم موحدًا، بما يعطي الإقليم وزنه السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل السودان.

المفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة المنعقد في ابوجا في العام 2006م. فقد نصت الترتيبات الإدارية، على إجراء الاستفتاء الإداري لإقليم دارفور حول خيارين، خيار الولايات أو خيار عودة الإقليم موحدًا ضمن حكومة تتبع الحكومة المركزية.

يعتبر مؤتمر الدوحة المنعقد في العام 2011 م، الجولة الثانية من المفاوضات، تمخض عن توقيع (اتفاقية الدوحة للسلام) بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد نور، وجيش تحرير السودان بزعامة خليل إبراهيم، إلا أن حركة العدل والمساواة بزعامة منى ماركى مناوي انسحبت من الاتفاقية في المراحل الأخيرة، وجرى الاستفتاء الإداري في إقليم دارفور بين يومي 11-13 نيسان عام 2016 م، بالاقتراع على خيار الولايات أو الإقليم الموحد، شارك نحو ثلاث ملايين من سكان دارفور في الاقتراع، وكانت نتيجة الاستفتاء أن اختار 98% من المقترعين بقاء الوضع القائم (خيار الولايات الخمس في الإقليم)¹.

رفضت الحركات المسلحة والأحزاب المعارضة ومنها حزب الأمة، نتيجة الاستفتاء مبررة ذلك "بان الاستفتاء يقود إلى تقسيم الإقليم على أساس قبلي"، فيما شككت الأمم المتحدة والخارجية الأمريكية بالاستفتاء ورأت أنه: "إذا نظم الاستفتاء في ظل القواعد والظروف الحالية، فإنه لا يمكن اعتباره تعبيرًا صادقًا عن إرادة شعب دارفور"². لكن الحكومة السودانية رأت في نجاح هذا الاستفتاء تعزيزًا لسياساتها وقدرتها الإدارية بجعل السكان يحكمون أنفسهم، وإقناع الرأي العالمي بأن أزمة دارفور تسير في طريق الحل والاستقرار السياسي، وبذلك تمنع انفصال الإقليم والعودة به إلى ما قبل الاستقلال من خلال تقسيمه إداريًا إلى خمس ولايات، و تفويت الفرصة على الحركات المسلحة من السيطرة على الإقليم والمطالبة بالانفصال على غرار جنوب السودان.

¹ الجزيرة نت، برنامج الواقع العربي، حلقة يوم 11 / 4 / 2016

² قناة البي بي سي، نشر 23 / 4 / 2016 على الموقع الإخباري

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي وتحقيق السلم الأهلي

يتناول هذا المبحث البعد الاقتصادي، باعتباره هدفا وظيفيا، للوحدة الوطنية السودانية، يقود إلى تحقيق السلم الأهلي، بالنظر إلى حالة لصراع الأهلي السوداني من المنظور الاجتماعي والاقتصادي. بمعنى أن هيمنة جماعة عرقية واحدة على السلطة، يجعل من التسويات السياسية والاتفاقيات الموقعة عاجزة عن إرساء الحلول المستدامة للصراع السوداني، وطالما لم تغير تلك التسويات والاتفاقيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، باعتبارهما من الجذور الأساسية للصراع. مما يعني العودة إلى الصراع وتجده، كلما اقترنت خطوط التقسيم الطائفي والديني والاثني، بالتهميش الاقتصادي والسياسي والثقافي، فتزداد مشكلة الأقليات والجماعات الاثنية خطورة وتعقيدا. ما يدفعها إلى الانخراط في أعمال العنف ضد النظام الحاكم والمطالبة بالحصول على نصيبها من الثروة و السلطة، والتعبير عن خصوصيتها الثقافية، والمطالبة بحكم الذاتي أو الانفصال، مما يهدد كيان الدولة الشمالية والجنوبية الوليدة بالتقسيم.¹

وفق هذا المنظور، يناقش المطلب الأول، قسمة عوائد الثروة السودانية عبر الاتفاقيات الموقعة، لإنهاء الصراع في الجنوب السوداني وإقليم دارفور، ومنها برتوكول قسمة عائدات الثروة الوارد في اتفاقية نيفاشا 2005م، وبرتوكول قسمة عوائد الثروة الوارد في إتفاق أبوجا الموقع عام 2006م. ويبرز تداعياتها في قضيتين أساسيتين: الأولى: إعاقة بناء أطر التعاون الاقتصادي بين الأقاليم السودانية، والثانية استمرار حالة التهميش الاقتصادي والسياسي في تلك الأقاليم. ويبحث المطلب الثاني، التحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي بين الدولتين الشمالية والجنوبية، وهي التحديات التي تواجه طرفي الاتفاق بعد اقتسام الثروة " المتمثل في كيفية إدارة البنية الاجتماعية السودانية وبناء دولة المواطنة الشاملة، والأهم من ذلك توافق القوى السياسية حول ضرورة التعاطي مع قضايا التعاون المشترك والتوافق الوطني وحل الصراعات عن طريق التفاوض ودون حلول جزئية، تسهم في تعميق تجزئة السودان".²

¹ تامر كامل الخرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، المرجع السابق ص 65.

² سيف الدين عبد الرحمن (2013)، البنية الاجتماعية الحلقة المفقودة في مشوار التسوية السياسية وإحلال السلام، نشر في صحيفة الراكية ١، بتاريخ 2/8 / 2003 : الموقع <http://www.alrakoba.net/news-action-show->

المطلب الأول: قسمة عوائد الثروة كوسيلة لفض الصراع الأهلي وتحقيق السلام

بات السلام في السودان مطمح وطني وهدف استراتيجي، لا يقل عن هدف الوحدة كونهما مترابطان فوحدة الأمة السودانية لا يمكن أن تتحقق دون تحقيق السلام وانتقاء مسببات الحرب وخلق حالة من التوافق بين عناصر المجتمع وتنوعاته المختلفة. فإذا كانت الأنظمة السودانية المتعاقبة على الحكم جعلت من مسألة السلام والوحدة كلا لا يمكن إجتزائه، وأكتسب السلام في السودان هالة من القداسة والثبات في بياناتها وخطابها السياسي، لكن أي من تلك الأنظمة لم يعر اهتماماً للأسباب والدوافع الموضوعية التي حركت الصراع في الجنوب السوداني أو في إقليم دارفور من أجل الخروج بحلول ترسي حالة من الاستقرار. بل تفشت ظاهرة عقد الاتفاقيات كنهج لدى الأنظمة الوطنية بعد أن جربت العمل العسكري وسيلة للحل، حتى استيأست منه.

يمكن القول: إن الاتفاقيات الخاصة بإنهاء الصراع في الجنوب وإقليم دارفور، تدعم حقيقة مفادها " أن الانفصال كان وسيلة مثلها مثل الوحدة لتحقيق السلام". فإذا كانت الوحدة هي المطلوبة الآن لتحقيق السلام في دارفور، فإن الانفصال كان الوسيلة لتحقيق السلام وتسوية الصراع في الجنوب السوداني.¹ ذلك ما يطرح السؤال التالي: " هل كانت الاتفاقيات لإنهاء الحرب الأهلية، بمثابة اقتسام للثروة السودانية بين النخب السياسية لتمكين موقعها السياسية، والاستئثار بنصيب الأسد؟. وما يترتب على ذلك بقاء التفاوت الاقتصادي والتمايز الاجتماعي وبروز المناطق المهشمة. أم أن تلك الاتفاقيات تقود إلى تحقيق السلم الأهلي وتشكل أرضية لتكامل أقاليم السودان شماله وجنوبه اقتصادياً، تنهي حالة التهميش الاقتصادي في إقليم دارفور؟. تفرض الإجابة التطرق إلى مبادئ وموجهات اقتسام الثروة في الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة، برعاية المنظمات العالمية والاتحاد الأفريقي.

أولاً: الموجهات لقسمة العائدات من الثروة التي أسس لها بروتوكول مشاكوس

البروتوكول الخاص باقتسام الثروة الموقع في السابع من كانون الثاني عام 2004 م، الوارد في اتفاقية نيفاشا المبرمة في دولة كينيا عام 2005م، بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، نص على مبدأ، التنمية حق لجميع مناطق السودان، وأن جنوب السودان وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق ومنطقة آبيي (المتنازع عليها) تواجه حاجة خطيرة إلى القدرة على أداء الوظائف الحكومية الأساسية وإعادة تأهيل البنية الأساسية الاجتماعية والمادية.

¹ محمد أمين عباس النحاس (2006)، السودان إلى أين يتجه، جدل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق.. بعد الحرب وقبل السلام، مرجع سابق ذكره، ص 42-53.

جاءت الترتيبات المالية في (الفقرة الرابعة)، بان تتولى الحكومة الاتحادية نيابة عن الأمة تسلم الموارد المالية الناتجة من استغلال المواد الطبيعية، وتخصيص نسبة مئوية من هذه الموارد لحكومة الولاية أو الإقليم الذي تضم أراضيها تلك الموارد. وتخصص نسبة 50 في المائة من صافي عائدات النفط الذي تنتجه أبار النفط بجنوب السودان لحكومة جنوب السودان في بداية الفترة قبل الانتقالية. بينما تحصل الحكومة الاتحادية وولايات شمال السودان على الخمسين في المائة المتبقية¹.

في المجال المالي والسياسات النقدية : فقد نص البروتوكول على العمل بنظام مصرفي إسلامي في شمال السودان فيما يطبق نظام مصرفي تقليدي في جنوب السودان، وأعطى الحق لحكومات الولايات في جنوب السودان أن تستدين أمولا من جهات دولية ومنظمات في نطاق سياسات الاقتصاد القومي، ونص على تشكيل هيئة مالية من مختلف الولايات والحكومة الاتحادية للسودان، الفقرة 3-4 تكون من مسؤولياتها جمع العائدات المالية المتحققة من الرسوم الجمركية، والضرائب من المطارات والممرات المائية وتوزيعها على الولايات والأقاليم. كذلك إنشاء صندوق لجمع وتوزيع الموارد المالية لإعادة تعمير وتأهيل البنية التحتية في الجنوب السوداني وتوطين اللاجئين ومن جراء الحرب ومعالجة عدم التوازن في التنمية الإقليمية².

أما في مجال استعمال الأراضي، فقد نص البروتوكول على تشكيل مفوضية أو هيئة خاصة بالأراضي تفصل عبر التحكيم في النزاعات حول الأرض، وإدارة كل العمليات المتعلقة بممارسات واستخدام الأراضي، على أن تكون تلك الهيئة مستقلة يعين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية. في مجال إدارة قطاع النفط، استهدى البروتوكول بموجهات عامة قائمة على مبدأ أن يتوافق الاستغلال المتوازن للنفط كمورد طبيعي مع المصلحة القومية، ومصلحة الولايات والمناطق ذات العلاقة بإنتاجه، ومصالح السكان المحليين في المناطق ذات العلاقة. ويتوافق مع السياسات البيئية القومية ومبادئ صيانة التراث الثقافي. كما نص البروتوكول على إنشاء مفوضية عليا خاصة بالنفط خلال الفترة قبل الانتقالية وتكون قراراتها بالإجماع، وتتكون من رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب، وأربعة أعضاء دائمين يمثلون الحكومة الاتحادية، وأربعة آخرون يمثلون حكومة الجنوب، وعدد لا يقل عن ثلاث أشخاص للولاية المنتجة للنفط أو التي يجري تطوير قطاع البترول فيها، كأعضاء دائمين وتكون مهمتها وضع السياسات المتعلقة بقطاع النفط والمصادقة

¹ توثيق-توقيع-اتفاق-السلام-في-السودان--الذي-تم-في-نيروبي...

<http://sudaneseonline.com/board/74/msg/-%D8%AA%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82->

² نص بروتوكول مشاكس الموقع في كانون الثاني عام 2004م الفقرات، 2، 3، 4، 5، 6، 9

على تنفيذها، والاطلاع على عقود النفط القائمة كونها لن تخضع لإعادة التفاوض مرة أخرى. ونص البروتوكول على تخصيص 2% من إيرادات النفط للولايات المنتجة للنفط بما يتناسب مع إنتاجها، كما يخصص 48% من صافي إيرادات النفط المتأتية من آبار إنتاجه في جنوب السودان لحكومة الجنوب منذ بداية الفترة ما قبل الانتقالية على أن تذهب نسبة الـ 50% الأخرى إلى الحكومة الاتحادية والولايات في شمال السودان.

بروتوكول فض النزاع في منطقة أبيي¹:

تحتل منطقة أبيي درجة متقدمة من الناحية الاقتصادية، فهي غنية بالموارد النفطية غير المستغلة حسب الاستكشافات والدراسات الجيولوجية للمنطقة، ولم يستغل فيها سوى حقل (دفر) للبترول الذي يغذي خزينة الدولة السودانية بالعملات الصعبة، وكان إنتاج هذا الحقل هو المعيار الذي أعتمد عليه كلا من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في تقاسم الثروة بينهما. فقسم البروتوكول الخاص بنزاع أبيي، صافي عائدات النفط خلال الفترة الانتقالية إلى ستة أقسام، بحيث تحصل الحكومة الوطنية على نسبة 50% وحكومة جنوب السودان على 42% من تلك العائدات، بينما يحصل سكان كل من منطقة بحر الغزال (بجنوب السودان) وغرب كردفان من قبائل الدينكا نجوك وقبائل المسيرية على 2% لكل منهما. بعد إنتهاء الفترة الانتقالية (الست سنوات) يحق لسكان أبيي التصويت على الاختيار بين الاحتفاظ بالوضع الإداري الخاص في الشمال أو الانضمام لولاية بحر الغزال وهي جزء من جنوب السودان².

ترد أهم الملاحظات على موجهة قسمة عوائد الثروة، أنها أسست ترتيبات اقتسام الثروة لهيكل اقتصادي شاذ، يتيح وجود نظاميين مصرفيين مختلفين، أحدهما تقليدي في الجنوب، ونظام إسلامي في الشمال، مما أسس لاستقلالية مالية في الجنوب تمكنه من إبرام العقود مع الشركات النفطية الأجنبية، وهو ما جعل الوحدة الوطنية غير جاذبة بالنسبة للجنوبيين، فكانت نتائج الاستفتاء حول الانفصال الجنوبي أكثر حذاً من خيار الوحدة.

¹ جاء بروتوكول الخاص بمنطقة أبيي الموقع بين حكومة السودان و الحركة الشعبية ضمن إتفاقية السلام الشامل 2005م في الفقرة 1-1-2 ليعرف منطقة أبيي موضوع النزاع بأنها (منطقة مشيخات دينكا نفوك التسعة التي حُولت إلى كردفان عام 1905م)، وما زالت عدة قضايا عالقة بعد انفصال جنوب السودان، منها قضايا ترسيم الحدود، والديون، وتعتبر منطقة أبيي بؤرة للنزاع بين دولة الجنوب والدولة السودانية في الشمال، فهي تحوي خليط من القبائل العربية والأفريقية الملمة وغير المسلمة. وينص التفاهات على الاستفتاء حول الانضمام إلى الولايات الشمالية أو الولايات التابعة لدولة الجنوب.

² أبيي واقع الحال ومستقبل السؤال، نشر في صحيفة الراكوبة 2014/10/14 الموقع:

<http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-40575.htm>

ثانيا: موجّهات قسمة عوائد الثروة في اتفاق ابوجا، الموقع في اذار 2006م

جاءت الترتيبات الخاصة باقتسام الثروة في إقليم دارفور، تناولها الفصل الثاني من الاتفاق في المواد (17-18)، وحدد الثروة السودانية بمعناها الواسع، لتشمل الموارد الطبيعية والبشرية، والتراث التاريخي، والثقافي، والأصول المالية، بما في ذلك الاقتراض والائتمان العام، والمعونات الدولية. ويقوم تقاسم الثروة على مبدأ أن جمع أجزاء السودان لها الحق في التنمية العادلة والإقرار يتفشي الفقر في السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة، واعتبار إعادة تأهيل دارفور من الأولويات ضمن الترتيبات التالية¹:

1- إنشاء لجنة لتقييم احتياجات دارفور لإعادة تعمير البنية التحتية ودمج دارفور في الاقتصاد السوداني، وإنشاء صندوق مالي بإشراك المجتمع الدولي .

2- إتباع النظام الفدرالي المالي في توزيع الإيرادات والمصروفات بين الحكومة المركزية والفرعية (الولايات والأقاليم)، بحيث تقوم حكومات الإقليم بسداد قيمة المصروفات المقدمة لخدمة المواطنين بواسطة الإيرادات المتحصل عليها من إيرادات من ذلك الإقليم أو الولاية. ويكون لحكومة الإقليم الحق في تحديد هياكل تلك الإيرادات ومستوى الرسوم دون تدخل الحكومة الاتحادية، وتودع كل هذه الإيرادات المحصلة على المستوى القومي من حكومات الأقاليم والولايات، في الخزينة العامة.

3- مصادر التمويل الخارجية: تمنح الحكومات الأقاليم والولايات حق الاقتراض من المؤسسات الدولية ضمن سياسات البنك المركزي السوداني. وتقوم سياسات الاقتصاد الكلي على توفير الوسائل لمكافحة الفقر والتهميش وتوفير الحياة الكريمة للمواطن السوداني دون تمييز على أساس العنصر أو العرق أو الدين أو الانتماء الجغرافي.

4- تنمية الأراضي والموارد الطبيعية، تعديل القوانين ذات الصلة بملكية الأرض، سواء التي تملكها الحكومة أو المتعلقة بالحقوق التقليدية للجماعات العرقية والقبائل، والاعتراف تلك بالحقوق التاريخية لملكية الأرض (الحوالكير)، أما الموارد الطبيعية، فيحق للولايات التي ينتج بها النفط التفاوض لتحديد نصيبها من الثروة النفطية والدخل الناتج منها.

5- إنشاء مفوضية التعويضات لتقديم تعويضات مالية وعينية لأفراد المجتمع وتلتزم الحكومة المركزية بدفع مبلغ 30 مليون دولار مساهمة أولية في صندوق التعويضات.

بعد استعراض موجّهات قسمة عوائد الثروة، يمكن الإجابة على السؤال المطروح، على ضوء المعايير التي تحكم قسمة العوائد الثروة، المعيار الأول، هو طبيعة الدولة التي تؤسس لها مبادئ

¹ مشابقة، مزغني أبكر الطيب (2012) ملحق، اتفاق ابوجا 2005م مرجع سابق ذكره، ص 295

وموجهات قسمة عوائد الثروة، المعيار الثاني، هو التحديات التي تواجه كلا من (الدولة الجنوبية والدولة الشمالية) في بناء اطر التكامل اقتصادي بين أقاليم السودان كافة تسهم في إيجاد التنمية المتوازنة وإنهاء واقع التهميش، وتعزيز روابط الوحدة الوطنية وبناء الأمة السودانية ،

لا تخلو مواجهات ومبادئ قسمة عوائد الثروة الواردة في الاتفاقيات، من الإشارة إلى الملامح الوحودية في توزيع نسب العائدات من الثروة سواء في المجال المالي أو تعويض المتضررين، أو إعمار البني التحتية. حتى ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار هذه الاتفاقيات تؤسس الأطر النظرية لاستعادة الوحدة الوطنية وتحقيق السلم الأهلي بانتهاء مسببات الصراع.

إلا أن طبيعة الدولة الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات، دولة جنوب السودان الوليدة، ودولة السودان الشمالية، هي دول ريعية بامتياز.

بما أن اتفاق نيفاشا للسلام الشامل في الجنوب، قد تضمنه الدستور السوداني المعمول به حالياً، فانه يكون قد أسس لنظام اقتصادي شاذ بوجود نظامين مصرفيين، أحدهما إسلامي في الشمال ونظام مصرفي تقليدي في الجنوب لتنفيذ السياسات النقدية. لذلك شهدت الفترة ما بعد الانفصال، إعادة هيكلة لاقتصاد الدولة الجنوبية الجديدة، بحيث أصبحت عوائد البترول تشكل 98% من إيراداتها السنوية، ويساهم هذا القطاع بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي على التوالي، قطاع الزراعة 14.5%، قطاع الخدمات 9.1%، قطاع الصناعة والتعدين 3.2%، قطاع البناء والإنشاء (2.2%)، فيما بلغت نسبة الفقر، 51%، حسب التقديرات الاقتصادية في الأعوام (2011، 2012، 2013)¹. إن اعتماد اقتصاد دولة الجنوب على البترول كمورد أساسي يجعل من اقتصادها عرضه للاهتزازات، رهناً لعلاقاتها مع جمهورية السودان التي تتحكم بموانئ التصدير على البحر الأحمر.

على الصعيد السياسي، لا تزال الدولة الجنوبية هشة التكوين تتأرجح بين الوصاية الدولية والحرب الأهلية. دخلت منعطف الصراع الأهلي حول طبيعة تنظيم الدولة الجديدة، وأعادت النخبة الجنوبية إنتاج الصراعات الإثنية والقبلية على السلطة، حتى أصبحت أبعد عن دولة المواطنة أو الأمة الموحدة، وتعجز عن بلورة نظام سياسي يدمج الجماعات الإثنية ويساوي بينها في الحقوق والواجبات. كما أن الصراع الذي تشهده دولة الجنوب ليس صراعاً سياسياً فحسب، بل إن عامل

¹ مروة ألتيجاني (2015) قراءة في علاقات جمهورية السودان ودولة الجنوب، نشر بتاريخ 9/نيسان على الموقع:

http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=879

النفط يقع في بؤرة الصراع السياسي، فعائدات النفط يتركز إنتاجها في مناطق تسيطر عليها قبائل جنوبية لديها نزاعات مع قبيلة الدينكا التي ينتمي إليها سلفاكير، والتي تقاتل ضد الدولة الجنوبية فتعمل على وقف تدفق البترول من الحقول الواقعة تحت سيطرتها.¹

ما يعني أن الدولة الجنوبية الجديدة تطرح معها سؤالاً قوياً حول طبيعة الأمة التي ستقوم عليها، فعدم تحديد معالم دولة جنوب السودان والأمة الجنوبية، يجعل من تلك الدولة مجرد محمية بترولية تديرها حركة عسكرية موزعة باختلاف المصالح المتضاربة داخلها، مما يعني إعادة إنتاج الحرب الأهلية داخل الدولة الجنوبية ولكن بصور مختلفة عن السابق.

أما عن طبيعة الدولة السودانية في الشمال، فقد تحول اقتصادها من الاقتصاد الزراعي الإنتاجي إلى الاقتصاد الريعي، المعتمد على البترول المستخرج من الجنوب والذي يساهم بنسبة تصل إلى 95% من مجمل الصادرات السنوية، وأدى هذا النمط من الاقتصاد إلى تركيز الثروة في يد القلة الحاكمة وتركز التنمية حول العاصمة الخرطوم، مع تراجع دور إقليم دارفور التاريخي في المجال الزراعي والإنتاجي، لأسباب متصلة بسياسات الدولة في سن القوانين النازمة لملكية الأرض وغياب العدالة في توزيعها بتحويل ملكيتها للدولة². وما يعني ذلك من استمرار التهميش التتموي في الإقليم، وتغذية حالة الصراع الأهلي. فطالما لم تحل مشكلة الملكية الأرض، باعتبارها مشكلة عميقة الجذور، لا يمكن أن تخدم نيران الفتنة الأهلية في دارفور، وما لم تقم الدولة بمراجعة سياساتها على نحو تعيد توزيع الأراضي على الأسس الاجتماعية دون إثارة الحساسية القبلية والعرقية، بما يضمن انخراطها في العملية الإنتاجية.

وطالما لم يتم تنفيذ المشاريع التنموية، التي تسهم بنقل الإقليم من الاقتصاد المعيشي التقليدي إلى اقتصاد السوق، ومن أهمها، مشاريع البنية التحتية، مثل طريق الإنقاذ الغربي الذي يربط إقليم دارفور بالعاصمة. إضافة إلى تطوير المشاريع الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي، وتبني خطط

¹ حسن مصدق (2015) فشل جنوب السودان في تثبيت دولته، نشر في 205/8/2، مجلة العرب الموقع <http://www.alarab.co.uk/m/?id=58655>

² إجلال، رأفت، (2011) انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع داخل السودان، نشر في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 10 شباط <http://www.dohainstitute.org/release/9e5689a7-dde3-44cb-90f1-http>

تحل مشكلة المزارعين بما يكفل توفير الأمن من هجمات البدو الرحل، عبر تحديد المناطق المناسبة للزراعة، وتنفيذ المشاريع المائية التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة المزارعين الأفارقة والقبائل العربية التي تعتمد على المراعي، مثل حفر الآبار، وتوفير مصادر المياه التي تساعد على تنظيم حركة الرعاة و المزارعين وتقليل فرص الاحتراب بين الجماعات القبلية¹

خلاصة القول: أن الاتفاقيات الموقعة لإنهاء الصراع في حالة الجنوب أفضت إلى الانفصال وإقامة (دولة ريعية) وهذا النمط من الدولة كان بمثابة (الطعم السياسي). رمت به التدخلات الإقليمية والدولية التي رعت الاتفاقيات لأغراء وتحفيز الأطراف على الانخراط في التسويات والاتفاقيات². مما كان له تداعيات على المشهد السياسي بعد تشكل الدولة الجنوبية، وتعميق الانقسام في الحركة الشعبية لتحرير السودان، خاصة من أبناء الولايات الجنوبية التي تحوى النفط التي ينحدر منها رياك مشار الذي يمثل المعارضة الجنوبية، والنظام الحكم الذي يرأسه سلفاكير. وما يدور صراع أهلي بين الجنوبيين، يشكل النفط احدها محركاته الرئيسية.

كذلك فإن المشهد السياسي بعد التوصل إلى الاتفاقيات السلام الخاصة بإقليم دارفور، ليس أفضل مما هو في الجنوب. إذ تبرز أهم القضايا الخلافية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، حول مسألة توحيد دارفور. فالحركات المسلحة ترفض نتائج الاستفتاء الإداري، وتطالب بتوحيد الإقليم استنادا إلى أن الإقليم تاريخيا شكل كيانا سياسيا وإداريا واحدا، ولم تشهد التقسيم إلا بفعل لقانون الصادر عام 1994م في عهد النظام (الإنقاذي / البشير). ويقتضي إعادة إلى حدودها التي كانت قائمة عند الاستقلال فيما تصر الحكومة المركزية على تقسيم الإقليم إلى خمسة أقاليم وتستند في ذلك إلى نتيجة الاستفتاء الإداري الذي يدعم خيار التقسيم إلى الولايات³. ومما يعني استمرار حالة الصراع الأهلي.

ونخلص أن قسمة عائدات الثروة (النفط) والإيرادات الحكومية الأخرى، شكلت دافعا للانفصال والتجزئة، واستمرار الصراع الأهلي ولا تشكل دافعا للوحدة. لذلك تبقى " حلول جزئية مؤقتة

¹ مشابهة، ومزغني ابرك الطيب، (2012) مرجع سابق ذكره ص 262- ص 268

² عوض السيد الكرني (2006)، قسمة عائدات الثروة في النزاع السوداني، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، المرجع السابق، ص 236-ص 241

³ السيد عمر (2008) دارفور بين الأزمة والإدارة بالأزمة، مرجع سابق، ص 238 - ص 273

تجلبب إما الانهيار أو الانفصال ولا يمكن إن تجلبب السلام أو الوحدة، ولا يمكن التعويل عليها كأساس للوحدة الوطنية وبناء الأمة، لأنها سارت بالسودان بوجه تناقض إرثه الحضاري وتخالف تركيبة شعوبه التعددية، الأمر الذي أدى إلى تمزيق وحدته ونسف قيم التعايش السلمي واستثارة الانتماءات والاثنية والعرقية والطائفية.

المطلب الثاني: تحديات التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان

يؤدي التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان وسكانها من الجماعات الاثنية من الأقليات والأكثرية العددية، في إطار من المشاركة الاقتصادية والمصلحة المشتركة، إلى خلق ترابط بين أقاليم السودان بما فيها مناطق الأقليات، مع الجسد القومي والوطني، من منطلق التكامل الاقتصادي الشراكة الاقتصادية. الأمر الذي يقود إلى خلق وتدعيم مصادر وأسس الوحدة الاجتماعية والوطنية، اعتمادا على خلق روابط اقتصادية بين مختلف الجماعات الوطنية في نطاق الدولة السودانية والدولة الجنوبية المجاورة.

الطابع الاثني الإقليمي من سمات ثراء السودان، في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية في عالم اليوم، التي أظهرت تراجع سيادة الدولة الوطنية، ومقابل ما يعرف (بالإقليمية الفرعية)، وهو نمط من التكامل يقوم على التكامل الذي يتم في فضاء الدولة الواحدة، وأقاليم معينة في الدولة مع أقاليم أخرى في دولة جنوب السودان، بذلك يمكن ان تصبح السودان أنموذجا للتنمية والوفاق والسلام وجسرا بين شمال أفريقيا ووسطها وغربها من خلال تكامل أقاليمه اقتصاديا¹.

ترى الدراسة أن العلاقات الاقتصادية التكاملية بين أقاليم جمهورية السودان وأقاليم دولة الجنوب، تسهم أولا: في خلق واقع موضوعيا جديدا لقسمة عوائد الثروة يحول دون وجود "الدولة الريعية" التي يتهافت عليها أطراف الصراع عبر توقيع الاتفاقيات، ليخلق (الدولة الإقليمية التكاملية)، ما يجعلها طموحا هو اتساع مساحة السودان وتنوع موارده وثرواته الطبيعية. و يسهم ثانيا: في

¹ عوض السيد الكرسي، (2006) قسمة عائدات الثروة في النزاع السوداني، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، مرجع سابق، ص 236 - ص 243.

توطيد العلاقات الثقافية والاجتماعية من خلال الاستفادة من العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الشعبين على أساس العيش المشترك داخل إطار للوحدة يحتضن التنوع العرقي والثقافي. ويعتبر التكامل الاقتصادي من البدائل المقترحة لحل أزمة الهوية السودانية ويؤسس لبناء امة سودانية متماسكة، تتجاوز التاريخ العدائي بين الجماعات الطائفية العرقية .

الأقاليم السودانية تملك فرصة للتكامل في ما بينها، بفعل التاريخ والجغرافيا والثقافة المشتركة والمتطورة لكل أهل السودان. فعلى صعيد دولة جمهورية السودان وأقاليمها الشمالية، هناك من المشاريع الاقتصادية التي يمكن أن تشكل قاعدة لبناء السودان الموحد في وتسهم في حل قضايا الصراع الأهلي إقليم دارفور. ومن نماذج تلك المشاريع¹:

1- من المشاريع المائية: مثل مشروع قناة الدبة المالحة من النيل ن والسدود الترابية والخزانات التي تستوعب مياه الجريان والوديان في الولايات الشمالية شمال كرد فان وتشكل هذه القناة حاجزا أمام الزحف الصحراوي وبالتالي تخفيف حركة الهجرة من الشمال إلى جنوب دارفور وكردفان ، وتسهم بعودة مسارات الرحل الباحثة عن الماء إلى مسارها القديم .

وكذلك مشروع سد السنوط غرب كرد فان يمكن لهذا السد أن يساهم في مشاريع تربية الحيوان، وإقامة مشروعات زراعية تمتد في أراضي النوبة إلى جبال الغربية من إقليم دارفور . مثل هذه المشاريع تساهم في حل مشكلة المزارعين والرعاة وتخفيف حركة المراحل الموسمية من الجنوب إلى دارفور، وتعود مسارات الرحل إلى طبيعتها القديمة، الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من ظاهرة الاحتراب القبلي والصراع حول الموارد والأرض، و تؤدي إلى ظهور مصالح مشتركة بين المجموعات الأفريقية والعربية المختلفة تسهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

2- المشاريع الزراعية: ومنها تبني الزراعة الحديثة، وإدخال التكنولوجيا الزراعية، مما يتيح الاستخدام الكفء للأراضي والحد من ظاهرة الصراع حول الأرض والمراعي، وقد رعت دولة الإمارات العربية إقامة مشاريع زراعية، في إطار المساهمة لحل الصراع الأهلي.

¹ عمر السيد (2008)، دارفور مابين الأزمة والإدارة بالأزمة، مرجع سابق ذكره، ص 322 - 243ص

3- مشاريع البنى التحتية، وتتمثل في إقامة شبكات الطرق التي تمكن من ربط الأقاليم السودانية مع بعضها، مثل مشروع طريق (الإنقاذ الغربي) الذي يربط الولايات الجنوبية من إقليم دارفور مع العاصمة، الخرطوم. وترى الدراسة ان الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة والمعارضة، تقف عائقا أمام تنفيذ تلك المشاريع، فالحكومة المركزية تنفذ سياساتها وتبني خططها نحو بقاء إقليم دارفور يعاني من التهميش الاقتصادي، فيما تستمد الحركات المسلحة شرعية مطالبها وحراكها من ذلك الواقع، فيما يعني الشعب السوداني ويلات الحرب الأهلية.

ويبقى التكامل الاقتصادي بين جمهورية السودان ودولة جنوب السودان مرهونا بحسابات اجتماعية، عرقية وطائفية وقبلية، وأخرى سياسية. فهناك من التاريخ العدائي ما يسهم في تعميق الخلاف بين الشعبين اجتماعيا وسياسيا، بعد أن كانا كيانا واحدة قبل الانفصال. تقف عدة قضايا عائقا أمام وجود إرادة سياسية تسمح بوجود أشكال التكامل الاقتصادي، يعيد تناغم علاقات الإنتاج بين شعب جنوب السودان وشعب دولة السودان من أهمها : قضايا، البترول، المياه، والحدود بين الدولتين في المناطق المتنازع عليها في الولايات الجنوبية من ولاية النيل الأزرق وجبال النوبة، ومنطقة أبيي، وإبواء المعارضة لحكومة الشمال وحكومة الجنوب.

أولاً: النفط، تعتبر قضية النفط إحدى القضايا الرئيسية في العلاقات بين الدولتين، وخاصة أن دولة جنوب السودان تسيطر على حقول النفط التي كانت تعتمد عليها الدولة السودانية قبل الانفصال، حيث تقدر الخسارة المالية للدولة السودانية بنحو (7.7) مليار دولار من حجم العائدات النفطية السنوية. وتشير إحصائيات "غلوبال ويتنس"، المنظمة البريطانية غير الحكومية، إلى أن مناطق إنتاج البترول في المناطق الحدودية المتاخمة لدولة الجنوب، حيث تتواجد في سبعة أحواض يصل الإنتاج منها منذ عام 1999 م حوالي 500 ألف برميل يوميا، يتم استغلاله من قبل شركات صينية وماليزية وهندية¹. كما تشهد عمليات الاستغلال للنفط من قبل الدولتين، الكثير من المشاكل، خاصة ما يتعلق بعملية تصدير النفط الجنوبي عبر موانئ الدولة السودانية على البحر الأحمر، مثل ميناء بشائر، وبورتو سودان.

¹ احسن مصدق (2015) فشل جنوب السودان في تثبيت دولته، نشر في 205/8/2، مجلة العرب الموقع

<http://www.alarab.co.uk/m/?id=58655>

رغم تسوية هذه القضية ضمن ترتيبات اقتسام الثروة الوارد في اتفاقية نقاشا، وقبول الخرطوم بالعائد المادي مقابل مرور النفط الجنوبي من أراضيها لتصديره. إلا إن حكومة الدولة الشمالية تربط تنفيذ الاتفاق بترتيبات أمنية، منها تخلي الحكومة الجنوبية عن دعم الحركات المسلحة في إقليم دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، وسحب الفرق العسكرية من الجيش الشعبي لتحرير السودان التابع لدولة الجنوب. كما تطالب حكومة الشمال بتقاضي 32 دولارا للبرميل الواحد(السعر الأعلى عالميا)، فيما تريد حكومة الجنوب دفع دولار واحد.

مما كان له وقع سلبي على اقتصاد الدولتين القائم على النفط، وهو ما دفع حكومة الجنوب إلى محاولة إنشاء خط أنابيب لتصدير البترول عبر الأراضي الكينية¹. كانت الخرطوم وجوبا توصلتا لاتفاق في العام 2016 م، بشأن رسوم عبور نفط جنوب السودان؛ ينص على ربط الرسوم بسعر النفط بدلاً من دفع جوبا سعراً ثابتاً للخرطوم تم الاتفاق عليه في حزيران عام 2011، إبان استقلال جنوب السودان، بقيمة 24 دولاراً للبرميل، منها 9 دولارات رسوم عبور و 15 دولارا رسوم مالية انتقالية".

ثانيا: النزاع الحدودي، تشكل مسألة ترسيم الحدود بين الدولتين من أهم القضايا العالقة التي عجز الطرفان عن إيجاد تسويات لها، فتتنازع الدولتان على 80% من الحدود الفاصلة بينهما، وهي شريط حدودي يغطي الحدود الفاصلة بين دولة جنوب السودان ودولة جمهورية السودان الشمالية على طول الحدود البالغة 2010 كم، الممتدة من ولاية جنوب دارفور غربا إلى ولاية جنوب كردفان ولاية النيل الأزرق ولاية سنار شرقا، وتشكل (مناطق من التماس)، كونها غنية بمصادر الثروة الزراعية، والمياه والنقطة، لذلك تعد تسوية الحدود مشكلا حقيقيا بين الطرفين، كونها يتعلق بتقسيم أحواض وعائدات البترول، خاصة في منطقة أبيي . فقد سبق أن قامت حكومة الجنوب بمحاولة السيطرة على المنطقة في عام 2011، مما دفع الخرطوم حينها إلى رد فعل عسكري والسيطرة على المنطقة.

¹ مروة التجاني (2015) قراءة في علاقات جمهورية السودان ودولة الجنوب، نشر بتاريخ 9/نيسان على الموقع http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=87

رابعاً: الحظر التجاري:، تعتبر سهولة انتقال البضائع بين دولة السودان الشمالية وجمهورية السودان الجنوبية، أمر طبيعي بالنظر إلى الماضي المشترك الذي يجعل البضائع السودانية معروفة ولها ميزة تفضيلية. "ولكن ترفض دولة جمهورية السودان إقامة أي علاقات تجارية مع دولة الجنوب، بل وتقرض حظر تجارى على جنوب السودان منذ عام 2011 م، منذ الانفصال، و تتخذ تدابير صارمة على كل مواطن سوداني تربطه تعاملات تجارية مع الجنوب. ويعتبر ذلك الحظر خسارة لدولة الشمال ذاتها، بفقدان السوق التجاري في الجنوب، والتي كانت على مر التاريخ حكراً لدولة شمال السودان".¹

خامساً: قضايا المياه، تناولت اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل، مسألة موارد المياه في بروتوكول الخاص باقتسام السلطة وليس الثروة، حيث لم تكن الولايات الجنوبية أية احتياجات إضافية للموارد المائية في ذلك الوقت. وبعد انفصال جنوب السودان دولة مستقلة، ارتفع عدد (دول حوض النيل)²، إلى أحد عشرة دولة، اذ يقع 90% من مساحة جمهورية جنوب السودان ضمن مجرى حوض النيل، فتسيطر على 20% من مجرى الحوض، وهي الدولة الثانية بعد جمهورية السودان التي يقع فيها 45% من الحوض، وبذلك تسيطر دولة الجنوب على كامل الإيراد المائي من الهضبة الاستوائية المقدر ب 29 مليار متر مكعب سنوياً³. كما أن انضمام جمهورية السودان إلى اتفاق (عتتبي) في العام 2013م، سيضعف موقف جمهورية السودان في المفاوضات، ويفرض عليه واقع جديد تتأثر من خلاله حصتها من نهر النيل. وينبذ المفاوضات السودانية مع دول الحوض، من خطورة إقدام دولة الجنوب على بيع الفائض عن حاجتها المائية إلى إسرائيل. وبذلك تمثل مشكلة المياه قبلة موقوتة تثار بين جمهورية السودان ودولة جنوب السودان.

2 سارة محمود خليل، التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، على الرابط: <http://www.rcssmideast.org/Article/62/>

² دول حوض النيل تشمل، كل من كينيا، تنزانيا، يوغندا، جمهورية الكونغو، بوروندي، رواندا، إثيوبيا، إريتريا، جمهورية السودان، مصر، وجمهورية جنوب السودان.

³ مروة التجاني (2015) قراءة في علاقات جمهورية السودان ودولة الجنوب، نشر بتاريخ 9/نيسان على الموقع [http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view=](http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view=47&catid=55)

خلاصة

أن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الصراع الأهلي في الإقليم الجنوب السودان وإقليم دارفور، له تداعياته في ثلاث قضايا مصيرية تمثل جوهر عملية بناء الأمة السودانية من أهمها، بناء الهوية الوطنية، وتهديد الوحدة الوطنية، ثم إعاقة التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان باعتباره احد الوسائل لاستعادة تناغم العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الأفريقية والعربية.

تمثلت التداعيات في مسألة صباغة الهوية الوطنية، في بروز الهوية الفرعية، القبلية والدينية واللغوية و الاثنية، تلك التي تناقض الإحساس والشعور بالهوية الوطنية. وتعمقت أزمة الهوية واتخذت طابعا واقعيا، حين تبنيتها الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جرنق وخلفه سلفاكير، وكذلك الحركات المسلحة في إقليم دارفور حركة العدل والمساواة. وصورت الصراع بأنه تطهير عرقي يمارسه العرب ضد الأفارقة المهمشين اقتصاديا وسياسيا. وبذلك تنازعت ثلاث تيارات في مسألة الهوية السودانية وهي التيار الأفريقي، والتيار العربي والتيار الوسطي.

وتمثلت التداعيات في مسألة الوحدة الوطنية، في البعد الأثني والبعد السياسي، وعجز الأنظمة الوطنية المتعاقبة تطوير ثقافة السياسية، تعترف بالتنوع العرقي والثقافي الذي يميز السودان. وإعاقة التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان باعتباره احد الوسائل في بناء العلاقات الاجتماعية وتحقيق السلم الأهلي والعيش المشترك. إن التّحدي الذي يواجه السودان هو تحدي التنمية الشاملة، باعتبارها المدخل لعلاج كافة المشاكل والتداعيات السياسية والاجتماعية التي خلفتها الحرب الأهلية في الجنوب السوداني وفي إقليم دارفور. والتنمية الشاملة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لانتشال دولة السودان الشمالي ودولة الجنوب الوليدة، من منعرج التقسيم إلى الحفاظ على الكيان الموحد. لذلك، لا بد أن تتوفر الإرادة السياسية لدى الدولتين نحو التكامل الاقتصادي كهدف مبدئي وأساس في العلاقات بينهما وتقديم المصالح الاقتصادية المشتركة على المصالح السياسية بالنظر إلى معاناة الشعب السوداني.

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية

أولاً: أن التكوين السكاني التعددي وحالة التنوع العرقي الثقافي والطائفي، لم تكن سبباً كافياً لتفجير الصراع الأهلي، في الجنوب السوداني أو الصراع الدائر الآن في إقليم دارفور .

فكانت جذور الصراع في الجنوب السوداني تعود إلى المطالبة بحق تقرير المصير، الذي اقره البرلمان السوداني عند إعلان الاستقلال ثم تجاهلته الحكومات الوطنية المتعاقبة، وطبقت سياسات الدمج القسري والحل العسكري. كما أسهم الموروث الثقافي والإداري وسياسة المناطق المغلقة من الحقبة الاستعمارية البريطانية، في ترسخ الهوية والطائفية والعرقية، وخلق تمايز عرقي وثقافي بين الجنوب السوداني والشمال، ليأخذ الصراع أبعاداً عرقية وطائفية

بينما كانت حالة التهميش الاقتصادي والسياسي لأبناء الإقليم محركاً للصراع في دارفور، بدأت على شكل احتجاجات شعبية مطالبة الدولة القيام بحماية الأرواح والممتلكات، بعد تصاعد وتيرة الصدامات بين الجماعات الأقلية والطائفية، في ظل ظروف الجفاف والتصحر التي سادت الإقليم في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. ثم تطورت إلى صراعات سياسية، تبنت خلالها الحركات المسلحة شعارات سياسية شاملة لكل السودان وتطورت مطالبها، من برامج مطلبيه محدودة إلى مطالب سياسية بإسقاط نظام الحكم وبدأت بالاعتداء على المقرات الحكومية في المدن الكبرى في إقليم دارفور مما دفع الدولة للتدخل في الصراع .

ثانياً: لعبت سياسات الأنظمة الوطنية المتعاقبة على حكم السودان خلال الفترات التعددية والشمولية، دوراً بارزاً في تفجير الصراع الأهلي في الجنوب السوداني وإقليم دارفور . فقد لازمت حكم تلك الأنظمة أزمات في أدوات الحكم ، ثملت في الانشقاق الأحزاب الحاكمة والمعارضة والحركات المسلحة، وغياب الإجماع حول صياغة دستور دائم للبلاد ، واستمرار النمط الانقلابي في تداول السلطة . فأنكرت سياسات الأنظمة الحاكمة حق تقرير المصير للجنوب السوداني، وطبقت سياسات في مجال توزيع الموارد واقتسام السلطة ، قائمة على التمايز العرقي والثقافي

وحرمان أبناء القبائل الأفريقية من المناصب الإدارية العليا في الحكم، واقتصارها على أبناء القبائل العربية ، ولم تعر الحكومات اهتماما لمطالب الجماعات الأفريقية بالحصول على نصيب عادل من الثروة والمشاريع التنموية، وساد واقع النمو غير المتوازن في توزيع الثروة بين المركز الحاكم في العاصمة الخرطوم والمناطق البعيدة المهمشة في الجنوب السوداني ودارفور، في مجال التعليم والصحة ومشاريع البنى التحتية وانعدام شبكات الطرق التي تربط العاصمة والأقاليم الأخرى، ترافق ذلك مع ضعف سيطرة الدولة على المناطق والأقاليم المهمشة، مما سهل تنامي حركات التمرد والإحتراب الأهلي.

ثالثا : لعبت التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، دورا في تفاقم الصراع الأهلي في الجنوب السوداني وإجهاد فرص الحل الإقليمي وإطالة أمد الصراع في دارفور، بنقله إلى طور التدويل، في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية. ليدفع الشعب السوداني ثمنا باهظا من التهجير والقتل والدمار في بناء التحتية، بسبب تعارض المصالح الدولية من الدول الكبرى التي تتنافس للسيطرة على الموارد السودانية ومصادر الطاقة والثروة، وترى في السودان النافذة التي تمكنها من التغلغل في القارة الأفريقية. فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وظفت منظماتها المدنية كمظلة للعمل الإنساني ونشر الديمقراطية وصورت ما جرى في الجنوب السوداني على أنه حرب دينية يرتكبها المسلمون العرب ضد الأفارقة المسيحيون في الجنوب السوداني، واستغلت تردي الأوضاع الإنسانية ونتائج الحرب لتسمية ما يجري في دارفور (بالكارثة الإنسانية) و (الإبادة الجماعية) وانتهاك القانون الدولي الإنساني، للممارسة الضغوط الدولية على السودان.

وإذا كانت تدخلات القوى الإقليمية والدولية قد أدت إلى تعميق التجزئة والرغبة في الانفصال على أساس عرقية ودينية في الجنوب السوداني، فإنها أدت إلى عسكرة الصراع الأهلي في دارفور و ثم السير به إلى طور التدويل في المنظمات العالمية، بصورة أسرع لم تحصل في حالة الصراع في الجنوب السوداني رغم أنه أطول حرب أهلية عرفت في القارة الأفريقية .

ترى الدراسة أن التدخلات الإقليمية والدولية، مازلت تحرك مسار الصراع في دارفور بما يحقق طموحاتها في إبقاء الصراع في المنطقة لتلحق دارفور بسابقاتها في الجنوب السوداني، تنفيذاً لاستراتيجيات وأطماع الدول الكبرى في تمزيق السودان وجعله نموذجاً أفريقياً وعربياً لتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا على النمط الغربي، بما يسهل السيطرة على موارده النفطية والمعدنية.

رابعاً: أن التوصل إلى اتفاقيات السلام الشامل في الإطار الدولي والأممي، دون معالجة الأسباب الحقيقية المحركة للصراع الأهلي، لا يقود بالضرورة إلى تسوية الصراع السوداني. بل أن الاتفاقيات تبقى حلول مؤقتة لم تجلب للسودان سوى مزيداً من التجزئة والانفصال، لتلحق دارفور بالجنوب في تقرير المصير فهي وسارت بالسودان بوجه مخالف لإرثه الحضاري والإنساني القائم على التنوع والتناغم في العلاقات الثقافية والإنتاجية بين الجماعات الاثنية منذ قرون. والمطلوب هو القيام بخطوات فعلية ومعالجة جذور المشكلة في إطار التنمية الشاملة، بما في ذلك الاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي لشعب السودان وصياغة هوية الوطنية المركبة (الأفريقية - العربية)، وإيجاد الثقافة السياسية التي تسمح فوق الثقافات القليلة والاثنية ولا تلغيها.

خامساً: أن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الصراع الأهلي في الإقليم الجنوب السودان وإقليم دارفور، كان له تداعياته السياسية على ثلاث قضايا مصيرية هي جوهر عملية بناء الأمة السودانية من أهمها، صياغة الهوية الوطنية، و بناء الوحدة الوطنية، وإعاقة التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان باعتباره أحد الوسائل لاستعادة تناغم العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الأفريقية والعربية. تمثلت التداعيات على مسألة صياغة الهوية الوطنية، في بروز الهوية الفرعية، القبلية و الاثنية، تلك التي تتناقض الإحساس والشعور بالهوية الوطنية. وتعمقت أزمة الهوية لتأخذ طابعاً واقعياً، حين تبنت الحركة الشعبية الجنوبية بزعامة جون جرنق وخلفه سلفاكير، والحركات المسلحة في إقليم دارفور كحركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان، الهوية العرقية والدينية ضمن برامج الصراع الأهلي. وبدأ الصراع بأنه تطهير

عربي يمارسه العرب ضد الأفارقة المهمشين اقتصاديا وسياسيا. وبذلك تنازعت ثلاث تيارات فكرية حول مسألة الهوية السودانية وهي التيار الأفريقي، والتيار العربي والتيار الوسطي.

أن ما يدعو إلى النزوع نحو الهوية القبلية والعرقية هو إحساس قطاع عريض من سكان الأقاليم السودانية بأن وطنهم الكبير الذي ينتمون إليه قد أصبح تحت سيطرة فئة طائفية أو مجموعة عرقية معينة ، تعارض انتماءاتهم وثقافتهم وتتكسر أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فلم يكن خيار سوى التضحية بوحدة الوطن بحثا عن حقوقه على أمل أن يحققها في كيان جديد .

وأما التداعيات على مسألة الوحدة الوطنية، تمثلت في ثلاث أبعاد رئيسية، منها البعد الأثني والبعد السياسي، وعجز الأنظمة الوطنية المتعاقبة عن تطوير الثقافة السياسية، تحتضن التنوع العرقي والثقافي الذي يميز السودان. والبعد الاقتصادي تمثل في إعاقه بناء علاقات التكامل الاقتصادي بين أقاليم السودان باعتبارها أحد الوسائل في بناء العلاقات الاجتماعية وتحقيق السلم الأهلي والعيش المشترك.

توصيات الدراسة

يؤشر النموذج السوداني في تسارع الأحداث في الجنوب السوداني وإقليم دارفور، أن وحدة السودان التي دامت منذ الاستقلال تسير إلى نهايتها مادام الإخفاق المريع في أدرة التنوع السكاني والثقافي قائما. فلم يكن انفصال الجنوب السوداني بالنتيجة غير المتوقعة لدى الباحثين، وبالكارثة السياسية بالنسبة للسودان، بل أنه نبه الجماعات الإثنية والمهشمة في إقليم دارفور، وإقليم كرد فان، إلى مسألة تقرير المصير والانفصال ، وان وحدة الأرض والشعب وان استطالت فاتها لا تدوم ، دون توفر شروط أساسية من العدالة الاجتماعية والمشاركة في صنع القرار، فخطر التقسيم والتشرذم يبقى بارزا مادامت الدولة تنكر على الجماعات الطائفية والأقلية أبسط حقوقها. للخروج من منعرج التقسيم توصي الدراسة بما يلي:

أولاً-على المستوى السوداني

1-في الجانب السياسي، للحكومة السودانية الدور الأكبر ويتوقف عليها مفاتيح حل الصراع الأهلي في إقليم دارفور، ولا بد من أن تأخذ الدروس والعبرة من أحداث الصراع الأهلي في الجنوب السوداني وحالة الانفصال، وإن تتوقف عن الاندفاع نحو القبلية والطائفية المؤذية والاعتراف بالمعاناة التي يتكبدها الإنسان السوداني في إقليم دارفور جراء التهميش والحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية والثقافية، وويلات الحرب الأهلية. والاتجاه نحو ترسيخ قيم التعايش والتكامل الاقتصادي بما يكفل تناسي مرارة الاقتتال وتحقيق السلم الأهلي والتأسيس لانطلاق من جديد، في تبني الحل السياسي بديلاً عن الحل العسكري، وقطع الطريق أمام التدخلات الإقليمية والخارجية الساعية لاستثمار مشاكل السودان.

كذلك على الحركات المسلحة اتخاذ ما يلزم من مواقف وتقديم التنازلات الضرورية وتغليب مصالح الشعب السوداني على مصالحهم الشخصية وإيقاف التشرذم والصراع على القيادة وتوحيد برامجها وأهدافها السياسية. ويتطلب ذلك إيجاد القيادة السياسية القادرة على أدرة التنوع السكاني العرقي والقبلي والثقافي وجعله رافعة حضارية، تحت صيغ حكم مرضية تستوعب الكل السوداني،

ويتوقف ذلك على اعتبار أن الهدف طويل الأجل ليس الحفاظ على النظام الحاكم الحالي وإنما التأسيس للدولة السودانية المستقرة والموحدة، وثقافة الحكم تستوعب كل تنوعات المجتمع السوداني.

2-الجانب الاجتماعي، خاصة في ظل عولمة قيم ومعايير حقوق الإنسان والديمقراطية، فإنه يتوجب على أنظمة الحكم السودانية، استيعاب الإرث الثقافي والعادات والتقاليد والثقافات القبلية والاثنية، بما في ذلك احترام النظام التقليدي لملكية الأرض في إقليم دارفور وتعزيز قيم المواطنة التي تعلو على الولاءات القبلية الطائفية، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، للقيام بدورها في المصالحة وتحقيق السلم الأهلي وقطع الطريق على التدخلات الدولية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال:

- الاعتراف بحالة التنوع الثقافي والعرقي، وصياغة الهوية الوطنية السودانية المعبرة عن الواقع السكاني المتنوع ثقافيا وعرقيا الذي يشكل مصدر ثراء لهوية السودان المركبة الأفريقية العربية.

- صياغة الثقافة السياسية الجامعة التي تستوعب الثقافات الفرعية والإرث الحضاري السوداني القديم والجديد، بما يكفل التمثيل الثقافي لجميع أطياف المكون السكاني، ونبذ الطائفية والأقلية في العمل السياسي والتعامل على أساس قيم المواطنة. ويأتي ذلك من خلال إيجاد القيادة لقادرة على التعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية ومشاريع التغيير العالمية التي تعصف بالوطن العربي حاليا.

3- في المجال الاقتصادي والتنموي، إصلاح ما دمرته الحرب، وإعادة النازحين إلى مدنهم وقراهم، وتفعيل دور الدولة في تحريك المشاريع التنموية المتوقفة بسبب الحرب، بما في ذلك طريق الإنقاذ الغربي الذي يربط دارفور مع العاصمة الخرطوم والأقاليم الأخرى، وحل مشكلة الرعاة والمزارعين، وأعدت حركة المراحل الرعاة إلى طبيعتها الموسمية وتخطيط مساراتها، عبر تبني مشاريع الزراعة النموذجية للثروة الحيوانية وتوفير مصادر المياه، وتطوير الزراعة الآلية، ونقلها من طور الكفاف إلى اقتصاد السوق، وتنظيم استخدامات الأرض.

في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي تسود عالم اليوم، لا بد من تعزيز العلاقات التكاملية بين دولة الجنوب والدولة السودانية في الشمال، وعدم ربط المواقف السياسية في العلاقات لاقتصادية، بما يسهم بتعزيز العلاقات الاجتماعية وتتاسي أثار الصراع الأهلي، حيث أن التقارب الجغرافي والثقافي بين الشمال والجنوب يعد من نقاط القوة للتكامل الاقتصادي.

لذلك ترى الدراسة أن التحدي الذي يواجه السودان بعد الانفصال هو تحدي التنمية الشاملة، باعتبارها المدخل لعلاج كافة المشاكل والتداعيات السياسية والاجتماعية التي خلفتها الحرب الأهلية في الجنوب السوداني وفي إقليم دارفور، وهي الوسيلة لانتشال دولة السودان الشمالي ودولة الجنوب الوليدة، من منعرج التقسيم إلى الحفاظ على الكيان الموحد. لذلك، لا بد أن تتوفر الإرادة السياسية لدى الدولتين نحو التكامل الاقتصادي كهدف مبدئي وأساس في العلاقات بينهما وتقديم المصالح الاقتصادية المشتركة على المصالح السياسية بالنظر إلى معاناة الشعب السوداني.

4- المستوى الأمني والعسكري، تجريد المواطنين والمليشيات من السلاح على ان تتولى الدولة بسط الأمن ومكافحة عمليات السلب والتهريب وضبط الحدود، وهذا لا يتأتى دون جعل القادة السياسيين في كافة الحركات المسلحة في إقليم دارفور شركاء في جهد جماعي للاستفادة من الأمن السلم الأهلي لأن التعاون هو مفتاح الاستقرار، والتأسيس لدولة موحدة .

ثانيا: على المستوى الإقليمي والعربي

تسعى التدخلات الدولية إلى تنفيذ مشاريعها في المنطقة العربية، فهناك المشرع الأمريكي/ الإسرائيلي، والمشروع الإيراني. وقد يصب تحديد نقاط الالتقاء والتعارض بين هذه المشاريع والتدخلات الدولية في الواقع العربي. فقد استطاعت إسرائيل تأمين انسجام رسمي أمريكي تام مع مصالحها في المنطقة العربية، ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، منذ شباط عام 2004م، بعد احتلال العراق، تحت مزايم مكافحة الإرهاب واعتبار المنطقة العربية مصدرا أساسيا للإرهاب الدولي، تستوجب نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالتوازي مع ربط المنطقة العربية باتفاقيات التجارة الحرة، وإعادة هيكلة اقتصادياتها، مما يعني تقليص دور الدولة وإجراءات الحماية الاقتصادية، فكانت هذه الإستراتيجية تلبي متطلبات الأمن الأمريكي، في إعادة ترتيب المنطقة العربية بالشكل الذي تستفيد منه إسرائيل انطلاقا من الرؤيا الأمريكية الإسرائيلية بأن العرب لم يقبلوا إسرائيل إلا بعد تحول أنظمتهم إلى أنظمة ديمقراطية¹ وبحيث تؤدي إستراتيجية الشرق الأوسط الكبير إلى وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي واستبداله بشراكة عربية إسرائيلية من الدول العربية المعتدلة حسب الوصف الأمريكي في مواجهة الإرهاب، من خلال أمرين الأول فرض إيران كعدو بديل عن إسرائيل بالنسبة للعرب، الثاني تفجير الحروب الأهلية الطائفية والمذهبية وفرض التقسيم العرقي والطائفي للدول العربية كمصير نهائي للمنطقة العربية يصعب الخروج منه فيما تتمتع إسرائيل كدولة عظمى بالسيطرة على المنطقة العربية .

¹ نظام بركات (2012) مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، المؤتمرات 61 ،، تحرير نظام بركات ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص 300

فالمشروع الإيراني، القائم على منطلق عقائدي وديني يتمثل في ولاية الفقيه، ويتخذ من المنطقة العربية مجالا حيويا لتنفيذ هذا المشروع في الدول ذات الأقليات الطائفية (الشيعة) في السعودية والبحرين وقطر واليمن وسوريا ولبنان، واستخدام ورقة الأقليات الطائفية أداة للتدخل في شئون العديد من دول المنطقة العربية لخلق حالة من عدم الاستقرار، وجعلها مجالا حيويا لتنفيذ مشروعا عبر إيجاد قواعد للصراع الطائفي في المنطقة العربية اعتمادا على الأدوات التالية:

1- وجود قوى طائفية موالية لإيران في بعض دول الخليج العربي مما يساعد إيران على التدخل في دول الجوار العربي بدعوى الدفاع عن تلك الأقليات الطائفية .

2- استغلال فراغ القوة في المنطقة العربية، خاصة بعد سقوط النظام العراقي السابق ، والسعي إلى استثمار القضية الفلسطينية لاكتساب شرعية التدخل في المنطقة العربية، واستثارة الخلافات والانقسامات العربية كما هو الحال في لبنان والساحة الفلسطينية واليمنية .

ففي ظل تلاقي المشاريع الأجنبية في المنطقة العربية ، تشكل الجماعات الأقلية والطائفية، منافذ حيوية للتدخلات الخارجية، يتوجب على الأنظمة العربية مراجعة سياساتها في مجالات توزيع الثروة وتقاسم السلطة، وتحصين جبهاتها الداخلية ، والاتجاه نحو استيعاب التنوع الأثني والثقافي في مكوناتها السكانية، وقطع الطريق على التدخلات الأجنبية، وانتهاج أسلوب الحوار لحل لمشكلات في إطار دولة المواطنة، واخذ العبرة من الحالة السودانية وعلى الدول العربية :

1- العمل بجدية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تعصف بالدول العربية الآن ، بما في ذلك إنشاء وتطوير المنظمات الإقليمية العربية مثل الاتحاد المغربي والجامعة العربية وتفعيل دورها في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية على قاعدة التهديد المشترك.

2- على الدول العربية والحكومات اخذ العبرة من الحالة السودانية ، وعدم الاستهانة بموضوع الجماعات الأقلية والطائفية ، ويجب إعادة التفكير السياسي، تحو مراجعة سياساتها ومواقفها في التعامل مع مطالب تلك الجماعات، نحو بناء الهوية الوطنية التي تجمع كل أبناء الوطن ، تجسيد دولة المواطنة ، التي يكون الولاء فيها للدولة التي تعزز قيم العدالة الاجتماعية ، في مجال توزيع الثروة وتقاسم السلطة ، وتغليب الحوار والحل التفاوضي على الحلول العسكرية .

3- بناء اطر التكامل الاقتصادي والمصالح العربية المشتركة، في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاهتمام بدول التخوم العربية باعتبارها منفذا إلى دول الجوار الأفريقية من خلال إعانة السودان وانتشاله من منعرج التقسيم .

4- إنشاء مراكز الأبحاث العربية، التي تعنى بدراسة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدول العربية، وضرورة توجيه الدراسات والأبحاث نحو إيجاد الطرق والبرامج لإدارة موضوع الجماعات الأقلية والطائفية، بما يضمن استثمار حالة التنوع الثقافي كرافع لازدهار والتقدم .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم، حسنين توفيق (1992). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- 2- الأفندي، عبد الوهاب (2002). السلام الصعب في السودان، في السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام. سلسلة كتب المستقبل العربي (50)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. لبنان.
- 3- الأفندي، عبد الوهاب (2009). أزمة دار فور نظرة في الجذور والحلول الممكنة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 139، الطبعة الأولى. دبي.
- 4- الأفندي، عبد الوهاب (2012). العرب وجنوب السودان بين السلبية والغياب، انفصال جنوب السودان الفرص والمخاطر، الطبعة الأولى، المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة، قطر.
- 5- الطويل، أماني (2012). الموقف الأمريكي من السودان، مسارات التفاعل وطبيعة المخططات، انفصال جنوب السودان الفرص والمخاطر الطبعة الأولى، المركز العربي لدراسة السياسات، قطر.
- 6- الأنصاري، محمد جابر (1997). إشكالية التكوين المجتمع العربي، أقليات أم أكثرية متعددة، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- 7- الأنصاري، محمد جابر (1994). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مدخل لإعادة فهم الواقع العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 8- البحيري، زكي (2008). دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية. جامعة المنصورة، مكتبة النهضة المصرية، رقم الإيداع 192525، القاهرة.

- 9- البشير، عبدا لله الفكي (2012). الإخفاق في إدارة التنوع إدارة التنوع في انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص. الطبعة الأولى، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، في قطر.
- 10- بغدادي، عبد السلام إبراهيم (1993). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان.
- 11- بلقزيز، عبد الإله (1997). دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية. الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، .
- 12- البيطار، نديم (1986). من التجزئة إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الحدودية. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان.
- 13- التابعي، محمد (1981). مذكرات سفير. الطبعة الأولى، دار المعارف 1119 كرنيش النيل، القاهرة.
- 14- الحصري، ساطع،(1980) أبحاث مختارة في القومية العربية، الأعمال القومية لساطع الحصري(75) محاضرات القيت بنادي المعلمين في بغداد سنة1920م. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
- 15- الخزرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 16- زرقوتة ، صلاح سالم (1985). أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان.
- 17- السيد، محمد وهيب (2008). اتفاق ماشاكوس هل يشهد الجنوب السوداني انفراجا؟ السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام ،سلسلة كتب المستقبل العربي(50) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت .

- 18- شارب، جينن (2009). من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ترجمة خالد دار عمر، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- 19- شعبان، عبد المحسن (2013). الأقليات الدينية والاثنية بعيد الربيع العربي المسيحيون والصائبة في ظل حكم حزب الدعوة. الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- 20- الطويل، أماني (2012). إسرائيل واستراتيجيات التجزئة في السودان، انفصال جنوب الفرس والمخاطر. الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة ، قطر.
- 21- عابدين، محمود صالح (2003). أزمة نظم الحكم في السودان. رقم الإيداع 7117/2003، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر.
- 22- عبد العزيز، حمدي (2008). السياسة الأمريكية نحو السودان الاحتواء والعزل، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام. سلسلة كتب المستقبل العربي (50) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، لبنان.
- 23- عمر، السيد (2008). دارفور ما بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة. الجيزة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 24- غليون، برهان (1990). نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة. المركز الثقافي العربي، الإمارات ، الطبعة الأولى.
- 25- الفار، مصطفى محمد (2004). دارفور وما يحاك للسودان، في دارفور بأقلام أردنية. توثيق الملحقة الإعلامية بالسفارة السودانية في الأردن، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 26- فاضل، سلمان قادم ادم (2002). حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم، دراسة لحالات إريتريا الصحراء الغربية، جنوب السودان. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 78.

- 27- فرح، ريتا، وآخرون، (2013). الأقليات الدينية والاثنية بعد الربيع العربي. مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 28- الكرسي، عوض السيد (2006). قسمة عائدات الثروة في النزاع السوداني، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام. سلسلة كتب المستقبل العربي (50)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 29- محارب، محمود (2012). التدخل الإسرائيلي في السودان، انفصال الجنوب الفرص والمخاطر. الطبعة الأولى، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات في قطر، قطر.
- 30- مختار، موسى، عبده (2013). الأقليات في السودان الوثنيون والأقباط وآخرون، الأقليات الدينية والاثنية. مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، دبي الإمارات العربية المتحدة.
- 31- المشابقة، أمين، و مزيغتي، أبكر الطيب (2012). دارفور الواقع الجيو سياسي والصراع والمستقبل. الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 32- ممداتي محمود (2010). دارفور منقذون وناجون، السياسة والحرب على الإرهاب. ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات وحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- 33- موفق حديد (2002). إدارة الأعمال الحكومية. الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 34- النحاس، محمد الأمين (2006). السودان إلى أين يتجه؟ جدل السلام والوحدة والانفصال، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام . سلسلة كتب المستقبل العربي (50)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 35- نظام بركات (2012). مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، المؤتمرات 61، تحرير نظام بركات ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

36- نعمة، كاظم هاشم (2008). أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة، السودان على مفترق طرق بعد الحرب وقبل السلام. سلسلة كتب المستقبل العربي (50) مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

37- النور، إبراهيم (2012). استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية. سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.

38- النور، احمد (2012). انفصال جنوب السودان نظرة كلية في التحول المائل، في انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص. المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى الدوحة، قطر.

39- وهبان، احمد (1999). الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Michael .sadiron: **comparative politics**. Global Introduction. the George Washington University .chapter 3pp27-35

ثالثا: رسائل الماجستير

1- حماد، إبراهيم (2014)، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعيات الانفصال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص 42،

2- جولي فؤاد (2010)، دور التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية في الأكاديمية السورية الدولية، ص 20.

رابعا: المقالات والصحف الالكترونية

1- أبو ركة، سمر (2011). إثارة منطق الأقليات في الوطن العربي، دنيا الوطن، تاريخ النشر 2011 /5/21 مجلة صوت الوطن الموقع alwtanvoice.com

2- هلال، نازك ورقة بحثية ورشة الهوية والاندماج، التنوع الاثني في السودان "اببي نموذجاً"،

الموقع: المركز التتويير المعرفي الموقع: <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%>

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%>

3- جوجل 2015/12/25، <https://www.google.ps/search?>

4- الجزيرة نت، التركيب السكاني لإقليم كردفان، الموقع:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/5/17>

5- حسب الله النور (2010)، قضية جنوب السودان النشأة والتطور، مجلة الوعي العدد 2086.

الموقع: www.alwaie.org/issues/286/article.

6- الهادي، عوض (2010) استخدام الأقليات العرقية ذريعة في تمزيق السودان، مجلة الوعي

العدد 2086، الخرطوم : 2/10/22¹.

7- علي، حسن الحاج (2012)، الانقلابات العسكرية في السودان الدوافع والأسباب، مركز

التتويير المعرفي، العدد 12414 جامعة الخرطوم، الموقع:

tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=88

8- الصايغ، بكري (2014)، الذكرى الـ 45 لانقلاب جعفر النميري، صحيفة الراكونة السودانية،

www.alrakoba.net/articles-action-show-id-50067.htm 2014/4 /25

9- حسن، محمد سعيد (2004)، الازدواجية في السياسة السودانية، صحيفة الشرق الأوسط،

العدد 9273، نيسان

10- حسن ، صالح محمد (2012)، اتفاق-جنيف-ومسؤولية انفصال جنوب السودان الموقع:

<https://hassan12728.wordpress.com/2012/11/24>

11- الشعبي ، عماد فوزي، (2012) ندوة حول أزمة دارفور، الموقع الالكتروني:

party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5571:2012-

<http://www.baat->

12- زين الدين، الطيب، الديمقراطية التوافقية طريق الاستقرار في السودان، جريدة الراية

<http://www.raya.com/news/pages/03c8f0da-98b8-47a3-8746->

13- الطيب، الحاج عطية (2015) خلفية تاريخية لعملية البناء الدستوري في السودان نشر

في 2 آذار، صحيفة سودان لاين نيل، الموقع:

www.sudanile.com/index.php?option=com...id...

14- الكتاب الأسود، الفصل الرابع، اختلال ميزان تقسيم الثروة،

<http://www.sudanjem.com/sudan->

[alt/arabic/books/black_book/black_book_first/kitab.htm](http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/books/black_book/black_book_first/kitab.htm): الموقع

15- صالح، حسن محمد (2014)، اتفاقية أديس أبابا، نشر بتاريخ 24 / 11 / 2012، على

<https://hassan12728.wordpress.com/2012/11/24/%D8%A>

16- صالح، حسن محمد (2012) اتفاق-جنيف-ومسؤولية-انفصال-جنوب-السودان،

<https://hassan12728.wordpress.com/2012>

17- الكيالي، محمد علي، عيوب الأمن في الحدود التشادية السودانية الموقع :

www.tchadenligne.com/article-73807916.html

18- أبو عتيقة، إبراهيم (2016) في القرن الأفريقي قواعد متقدمة للصهيونية

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/07/10/409664.html>،

الوطن

19- حداد، كمال (2007) الأبعاد القانونية والدولية لازمة دارفور، مجلة الدفاع الوطني

اللبناني، العدد 60، أيار 2007، على الموقع :

<http://www.lebarmy.gov.lb/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D>

20- شمسان، محمد (2013)، ورقة عمل مقدمة في المائدة المستديرة حول (تأثير الربيع

العربي على الأوضاع في دارفور) المنعقدة بصنعاء في 19 مارس 2013م والتي نظمها

التحالف العربي من اجل دار فور، الخميس 21 آذار، مجلة الوحدوي، الموقع:

<http://www.alwahdawi.net/articles.php?lng=arabic&print=1075>

21- احمد، محمد الحسن (2008) فرنسا للعب الأهم في نزاع دارفور، صحيفة الشرق الأوسط 28/

شباط 2008، العدد 10684 الموقع : _____

<http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=460560>

22- نص القرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593، في جلسته المعقودة في 31 آذار 2005،

الموقع الإلكتروني: <http://www.unmis.org/Arabic/doc.sCresolutions06.ht>

23- عوض، يوسف نور (2008)، إستراتيجية التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان صحيفة

القدس اللندنية، في 20 / 11 / 2008

35- مصدق ، حسن (2015). فشل جنوب السودان في تثبيت دولته،،نشر في 205/8/2،

مجلة العرب الموقع <http://www.alarab.co.uk/m/?id=58655>

36- إجلال، رأفت،(2011). انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع داخل السودان، نشر في

موقع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 10 شباط

<http://www.dohainstitute.org/release/9e5689a7-dde3-44cb1356c>

37- خليل، سارة محمود ، التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان، المركز الإقليمي

للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، على الرابط:

<http://www.rcssmideast.org/Article/62/>

خامسا:القنوات التلفزيونية

1- قناة الجزيرة، مقابلة مع الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، ورئيس وزراء السودان الأسبق،

الجزيرة نت، برنامج الواقع العربي، حلقة يوم 11 / 4 / 2016.

2- محمد هارون كافي، في حوار مكتوب، مع صحيفة الانتباهية،موقع (سودادرس)، اجري

الحوار بدر الدين صلاح، ونشر في 17/7/ 2011 الموقع:

www.sudadress.com/sudanfairL1307

3- قناة البي بي سي، نشر 23 / 4 / 2016 على الموقع الإخباري

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160423_darfur_refern

dum- نص بروتوكول مشاكس الموقع في كانون الثاني عام 2004م الفقرات، 2، 3، 4، 5، 6، 9 .

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Impact of Sectarianism and Minorities on State
Unity and Political Development
"Sudan as Case Study"**

**By
Yasser Rabah Abde Irahim Salaah Adeen**

**Supervised by
Prof. Abdel Sattar Qassem**

***This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master Political planning and Development, Faculty of
Graduate Studies, An- Najah National University, Nablus, Palestine.***

2017

**The Impact of Sectarianism and Minorities on State Unity and
Political Development
"Sudan as Case Study"**

**By
Yasser Abdelrahim Salaah Edeen
Advisor**

Prof. Abdel Sattar Qassem

Abstract

This study has sought to find out the effect of sectarian and minority groups on the unity of the state of Sudan and political development in the context of population diversity, multi-cultural and ethnic society which the country enjoys. The researcher believes the case of Sudan represents a model for what is going on now in a number of Arab countries plagued by civil wars, ethnic and sectarian conflicts. Against this background, the researcher decided to choose this title.

The study hypothesis is that both internal/local forces in Sudan(political parties and successive central governments) and foreign powers(regional and international) have played direct roles in aggravating the problem of the ethnic and sectarian groups, thus creating havoc in the entire country, threatening unity of the state and the Sudanese national identity.

To study the Sudanese case, the researcher has used the structural method(systems theory) to study the structure of the population of Sudan and its ethnic, sectarian and tribal components and places of. This was in addition to the studying of their roles in forming the political structures: parties, armed movements, the Sudanese political regimes and their interactions with the neighboring region and international community. The researcher has also used the historical and comparative methods as

it provides historical material for the overall events of the ethnic sectarian strife, its regional and international dimensions. He held a comparison between the beginnings and roots of civil conflicts in the southern region and Darfur region.

The study has fallen in five chapters. In these chapters, the researcher discussed the following argument: The state of ethnic, tribal and religious nature of the population of Sudan, considered a leverage for progress and prosperity as in other countries, can't be considered a major reason for civil conflict as long as the cultural and ethnic homogeneity is not a sufficient condition for fostering national unity and rules of the modern political system. In addition, the civil conflict can't be considered an inevitable outcome of plural-social structure and cultural diversity.

The researcher addressed the role of local, regional and international forces(Sudanese political parties and national regime in aggravating the ethnic and minority conflict and its militarization. The researcher highlighted the role of the U.S.A., France, the U.K. and Israel in internationalizing the conflict and transferring it to the Un and International Criminal Court of Justice.

Furthermore, the researcher discussed the most important social and political consequences, resulting from the civil conflict in all its regional and international dimensions, on the unity of Sudan and political development. Three core issues are the substance of the building process of Sudanese nation. The first one is the formulation of national identity. Three political ideological trends are in conflict over this identity: Arab, African and Central. The second is the building of national unity in its

three dimensions: ethnic, political and geographic. The third issue is the building of frameworks for economic integration between all regions of Sudan and the nascent South Sudan. This last challenge is considered one of the means to restore social bond and forget horrors of war.

Based on the findings of the study, the researcher has arrived at a number of important conclusions. First, the structure of population, and the ethnic cultural and religious diversity were not sufficient reasons for the state of civil war that Sudan has been plagued by for decades. Rather, the policies of the national regimes have played a direct role in stirring the conflict owing to policies based on distribution of wealth and sharing of authority/power respectively. These policies have led to foreign interventions and militarization of conflict and its internationalization. The researcher has offered a number of recommendations in political, economic, social security and military areas at the Sudanese and Arab regional levels. The most important is the political rethinking of distribution of wealth and power sharing, development of a high political culture that recognizes ethnic, cultural, and religious diversity. This is in addition to empowering the role of Arab regional organizations in solving the problems of different ethnic and minority groups. This would put an end to foreign interventions which seek to implement plots against Sudan and the Arab region.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.